

القسم الأول :

بسم الله الرحمن الرحيم  
نتفيح الأصول  
في  
علم الأصول

للامام المحقق والتحرير الموفق بنان المعقول والمنقول منفتح الفروع  
والأصول صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري

راجعه وععلق عليه وقام بتصحيحه الشيخ ابراهيم المختار أحمد  
عمر الجبرتي من علماء الجامع الأزهر الشريف

تقرر تدريسه بكلية الشريعة الإسلامية بالأزهر الشريف

حقوق الطبع محفوظة طبع في شوال سنة ١٣٥٦ هـ

الطبعة الممثلة التجارية بالأزهر

ص.ب ٥٠٥ مصر

## ترجمة المصنف

هو الإمام العلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج  
الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر أحمد بن جمال الدين هو  
الإمام المنقذ عليه والعلامة المختلف إليه حافظ قوانين الشريعة  
ملخص مشكلات الفرع والأصل شيخ الفروع والأصول عالم  
المعقول والمنقول فقيه أصولي خلافي جدلي محدث مفسر نحوي  
لغوي أديب نظار متكلم منطقي عظيم القدر جليل المحل كثير العلم  
يضرب به المثل غني بالعلم والأدب وورث المجد عن أب فاب  
نشأ في حجرة الفضل ونال العلي وحمل على أكتاف الفقهاء كفل  
به ورباه جده في صباه فسهل جده وأنجح جده حتى صار محرراً  
قصب السبق في الفروع والأصول أخذ العلم عن جده تاج الشريعة  
محمود بن صدر الشريعة أحمد عن أبيه صدر الشريعة عن أبيه  
جمال الدين المحبوبي عن الشيخ الإمام المفتي إمام زاده عن  
عماد الدين عن أبيه شمس الأئمة الزرنجری عن شمس الأئمة  
السرخسی عن شمس الأئمة الحلواني عن القاضي أبي علي النسفي  
عن أبي بكر محمد بن الفضل عن السبزوئي عن أبي عبد الله بن  
أبي حفص الكبير عن أبيه عن محمد عن أبي حنيفة وكان ذا عناية

بتقييد نفائس جده وجمع فوائده شرح كتاب الوقاية من تصانيف  
جده تاج الشريعة .

وهو أحسن شروحه واختصر الوقاية وسماه النقاية وله الوشاح  
في المعاني والبيان والمقدمات وتعديل العلوم والشروط والمحاضر  
وآلف في الأصول متنا لطيفا سماه التنقيح جمع فيه بين كتاب الأصول  
لفنخر الاسلام البزدوى وكتاب الأصول لجمال العرب بن الحاجب  
وكتاب المحصول لابن الخطيب الرازى وحقق فيه الأدلة تحقيقاً لم  
يسبق على منواله أحده وهذا هو المأثور الذى نشر في طبعه الآن  
ثم شرحه شرحاً نفيساً سماه التوضيح في حل غوامض التنقيح<sup>(١)</sup> مات  
سنة ٧٤٧ ودفن في شرع آباد ببخارى قدس الله روحه وجعل  
الجنة غبوة وصبوحة ورضى الله تعالى عنه وأرضاه ونفعنا الله  
بعلومه وبكافة العلماء آمين اهـ من كتاب أعلام الأخيار من فقهاء  
مذهب النعمان المختار للكفوى والفوائد البهية في تراجم الحنفية  
وعمدة الرعاية على شرح الوقاية لمحمد عبد الحى السكونى  
ابراهيم المختار أحمد الجبرتي



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إليه يصعد الحكم الطيب من محامد لأصولها من مشاريع  
الشرع ماء وانفروعها من قبول القبول نماء على أن جعل  
أصول الشريعة ممهدة المباني وفروعها رقيقة الحواشي بنى على  
أربعة أركان قصر الأحكام وأحكمه بالمحكمات غاية الأحكام  
وجعل المتشابهات مقصورات خيام الاستتار ابتلاء لقلوب  
الراسخين والنصوص منصة عرائس أبكار أفكار المتفكرين  
وكشف القناع عن جمال مجملات كتابه بسنة نبويه المصطفى  
وفصل خطابه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما رفع أعلام  
الدين باجماع المجتهدين ووضع معالم العلم على مسالك المعتبرين  
وبعد : فإن العبد المتوسل إلى الله تعالى بأقوى الذريعة  
عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة سعاد جده وجد سعادته  
يقول لما رأيت فحول العلماء مكبين في كل عهد وزمان على  
مباحثة أصول الفقه للشيخ الامام مقتدى الأئمة العظام فخر



الاسلام على (١) البزدوى بواه الله تعالى دار السلام وهو كتاب جليل الشأن باهر البرهان مركز كنوز معانيه فى صخور عباراته ومرموز غوامض نكته فى دقائق إشاراته ووجدت بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه لقصور نظرهم عن مواقع الحاظه .

أردت : تنقيحه وتنظيمه وحاولت تبين مراده وتفهيمة وعلى قواعد المعقول تأسيسه وتقسيمه موردا فيه زبدة مباحث المحصول وأصول الامام المدقق جمال العرب ابن الحاجب (٢)

---

(١) هو على بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البزدوى الامام الكبير الجامع بين أشتات العلوم إمام زمانه فى الفروع والأصول له تصانيف كثيرة منها المبسوط إحدى عشر مجلداً وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير وكتاب كبير فى أصول الفقه وكتاب فى تفسير القرآن يقال إنه مائة وعشرون جزء كل جزء فى ضخمة مصحف ولد فى حدود سنة أربع مائة ومات فى خامس رجب سنة ٤٨٣ وحمل تابوته إلى سمرقند كذا فى الفوائد البهية فى تراجم الخفية .

(٢) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن بكر بن يونس الفقيه المالكي السكردى ولد فى آخر سنة ٥٧٠ باسنا وهى بليدة صغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر وتوفى فى يوم الخميس ستة وعشرين من شوال سنة ٦٤٦ فى اسكندرية ودفن خارج باب البحر بترية الشيخ صالح بن أبى أسامة كذا فى وفيات الأعيان لابن خلكان .

مع تحقيقات بديعة وتدقيقات غامضة منيعة تخلو الكتب  
عنها سالك فيه مسلك الضبط والايجاز متشبهًا بأهداب  
السحر متمسكا بعروة الاعجاز .

وسميته : تنقيح الأصول والله تعالى مسؤول أن يتمتع به  
مؤلفه وكاتبه وقارئه وطالبه ويجعله خالصا لوجه الكريم إنه  
هو البر الرحيم

## أصول الفقه

الأصل ما يبنى عليه غيره وتعريفه بالمحتاج<sup>(١)</sup> اليه لا يطرده<sup>(٢)</sup>  
لأنه لا يطلق على الفاعل والصورة والغاية والشروط .  
والفقه : معرفة النفس<sup>(٣)</sup> ماله<sup>(٤)</sup> وما عليها<sup>(٥)</sup> ويزاد  
عملا لتخرج الاعتقادات والوجدانيات فيخرج الكلام  
والتصوف ومن لم يزد أراد الشمول .  
وقيل : العلم<sup>(٦)</sup> بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .

---

(١) وهو تعريف الامام أبي عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن  
الحسين بن علي التيمي المعروف بابن الخطيب الرازي في كتابه المحصول  
حيث قال أما الأصل فهو المحتاج اليه (٢) أي لا يكون مانعا (٣) أي  
الذات أو الروح (٤) أي ما يجوز لها (٥) أي ما يحرم عليها (٦) العلم  
فان قلت الفقه من باب الظنون فكيف جعلته علما قلت المجتهد إذا غلب

والحكم : قيل خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين  
بالاقتضاء (١) أو التخيير وقد زاد البعض أو الوضع ليدخل  
الحكم بالسببية (٢) والشرطية (٣) ونحوهما (٤) وبعضهم قد عرف  
الحكم الشرعي بهذا والفقهاء يطلقونه على ما ثبت بالخطاب  
كالوجوب والحرمة مجازاً كالخلق على المخلوق يرد عليه (٥) أن

على ظنه مشاركة صورة لصورة في مناط الحكم قطع بوجوب العمل بما  
أدى إليه ظنه فالحكم معلوم قطعاً والظن واقع في طريقه اهـ محصول والعلم  
جنس والباقي قيود يخرج بالاحكام العلم بالنوات والصفات وبالشرعية  
العقلية كالعالم حادث والحسية كالنار محرقة والاصطلاحية كالعلم بأن  
الفاعل مرفوع وبالعملية الشرعية النظرية كالعلم بأن الاجماع حجة  
وبالادلة التقليد والتفصيلية خرج العلم الحاصل للخلاف من المقتضى  
والنافي والخلافي هو الذي يأخذ الحكم من المجتهد بدليل غير خاص كأن  
يقول الامام أبو حنيفة لا يبي يوسف مثلاً المضمضة والاستنشاق فرضان  
في غسل الجنابة لوجود المقتضى وكان يقول الامام الشافعي المنزى  
المذكور ليس بفرض لوجود النافي وسمى خلافاً لا أخذه عن إمامه  
خلاف ما أخذه الآخر عن إمامه اهـ تصرف في حاشية البناني على جمع  
الجوامع .

(١) أى الطلب وهو أما طلب الفعل جازماً كالإيجاب أو غير جازم  
كالندب وأما طلب الترك جازماً كالتهريم أو غير جازم كالكرهه .

(٢) كالدلوك سبباً للصلاة (٣) كالطهارة للصلاة (٤) كناية النجاسة

عنها (٥) أي على تعريف الحكم وهو خطاب الله تعالى الخ .

الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب لا هو وأيضا يخرج منه ما يتعلق بفعل (١) الصبي فينبغي أن يقال بأفعال العباد ويخرج منه ما ثبت بالقياس (٢) إلا أن يقال يدرك بالقياس أن الخطاب ورد بهـذا لا أنه ثبت بالقياس وأيضا يخرج نحو أمنوا وفاعتبروا ويقع (٣) التكرار بين العملية وبين المتعلق بأفعال المكلفين إلا أن يقال يعنى بالأفعال ما يعم فعل الجوارح وفعل القلب وبالعملية ما يختص بالجوارح .

والشرعية : ما لا تدرك لولا خطاب الشارع فيدخل في حد الفقه حسن كل فعل وقبحه عند نفاة كونهما (٤) عقليين ولا يزداد عليه (٥) التي لا يعلم كونها من الدين ضرورة لاخراج مثل الصلاة والصوم فانهما منه وليس المراد بالأحكام بعضها وإن قل بل (٦) هو العلم بكل الأحكام الشرعية العملية التي

---

(١) كجواز بيعه وصحة إسلامه وصلاته وكونها مندوبة (٢) فان القياس مظهر للحكم لا يثبت (٣) لأنه قال في حد الفقه العلم بالأحكام الشرعية العملية والحكم خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين (٤) أى حسن الفعل وقبحه (٥) قوله أى على حد الفقه المصطلح عليه (٦) هذا تعريف اخترعه المصنف للفقه وهو تعريف ثالث وتقدم الاثنين في كلامه وزاد ذلك الامام في المحصول لاخراج مثل الصلاة والصوم لئلا يلزم أن يكون العالم بوجوب الصلاة والصوم فقيها مع أنه ليس كذلك .

قد ظهر نزول الوحى بها والتي انعقد الاجماع عليها من أدلتها  
مع ملكة الاستنباط الصحيح منها .

وأصول الفقه (١) : الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
وإن كان ذا فرعا للثلاثة إذ العلة فيه مستنبطة من مواردها .

وعلم أصول الفقه : العلم بالقواعد التي يتوصل بها اليه  
على وجه التحقيق (٢) فيبحث فيه عن أحوال (٣) الأدلة  
المذكورة وما يتعلق بها (٤) ويلحق به (٥) البحث عما ثبتت  
بهذه الأدلة وهو الحكم وعما يتعلق به (٦) فنضع الكتاب  
على قسمين (٧) القسم الأول فى الأدلة الشرعية وهى على

---

(١) أى مجموع طرق الفقه على سبيل الاجمال وكيفية الاستدلال بها  
وكيفية حال المستدل بها وقولنا مجموع احتراز عن الباب الواحد من أصول  
الفقه فانه وإن كان من أصول الفقه لكنه ليس أصول الفقه لأن بعض  
الشيء لا يكون نفس الشيء اهـ محصول (٢) قوله احترازاً عن علم الخلاف  
والجدل فانه وإن اشتمل على القواعد الموصلة الى مسائل الفقه لكن لا على  
وجه التحقيق بل الغرض منه إلزام الخصم (٣) والمراد بها العوارض الذاتية  
والضمير فى فيه راجع الى أصول الفقه (٤) أى بالأدلة وهى الأدلة المختلف  
فيها كاستصحاب الحال والاستحسان وأدلة المقلد والمستفتى (٥) أى  
البحث المأخوذ من قوله فيبحث (٦) أى بالحكم وهو الحاكم والمحكوم به  
والمحكوم عليه (٧) والقسم الثانى فى الحكم وينقسم الى ثلاثة أبواب . باب  
فى الحكم وباب فى المحكوم به وباب فى المحكوم عليه وسيأتى الجميع فى أواخر

أربعة أركان (١) .

الركن الأول (٢) : في الكتاب أى (٣) القرآن وهو (٤)  
ما نقل الينا بين دفتى المصحف تواترا (٥) ولا دور (٦) لأن  
المصحف معلوم وليس هذا تعريف (٧) ماهية الكتاب بل  
تشخيصه في جواب أى كتاب تريد ولا القرآن لأن القرآن  
اسم يطلق على الكلام الأزلى وعلى المقروء فهذا تعيين أحد  
محتمليه وهو المقروء على أن الشخصى لا يحد ونورد أبحاثه (٨)  
في (٩) بابين الأول في إفادته (١٠) المعنى والثانى في إفادته (١١)  
الحكم الشرعى .

الباب الأول : لما كان القرآن نظما (١٢) دالا على المعنى

---

الكتاب (١) والركن الثانى والسنة والثالث الاجماع والرابع القياس .  
(٢) من ظرفيه المدلول فى الدال (٣) تفسير الكتاب (٤) وهذا جنس  
وبين دفتى المصحف قيد أخرج به الكتب السماوية والأحاديث القدسية  
والنبوية ومنسوخ التلاوة (٥) أخرج به القراءة الشاذة (٦) جواب عما  
أورده ابن الحاجب فى مثل هذا التعريف على تسليم أنه تعريف .  
(٧) جواب ثان على منع أنه تعريف بل تشخيصه (٨) أى أبحاث الكتاب  
(٩) من ظرفية الكل فى أجزائه كما سمعت من شيخنا (١٠) أى إفادة  
الكتاب المعنى (١١) أى إفادة الكتاب حكم الشرعى (١٢) المراد بالنظم  
للفظ إلا أنه عدل عن ذلك صونا عن سوء أدب لأن اللفظ فى الأصل

قسم اللفظ بالنسبة إلى المعنى أربع تقسيمات باعتبار<sup>(١)</sup> وضعه له  
ثم باعتبار استعماله فيه ثم باعتبار ظهور المعنى منه وخفائه  
ومراتبهما<sup>(٢)</sup> ثم في كيفية دلالاته .

التقسيم الأول : <sup>(٣)</sup> اللفظ أن وضع لكثير وضعاً  
متعددًا فمشارك أو وضعاً واحداً والكثير <sup>(٤)</sup> غير  
محصور فعلم إن استغرق <sup>(٥)</sup> جميع ما يصلح له والا <sup>(٦)</sup> فجمع  
منكر ونحوه <sup>(٧)</sup> وإن كان <sup>(٨)</sup> محصوراً كالعدد والتثنية أو  
وضع لواحد فخاص ثم المشترك أن ترجع بعض معانيه بالرأى  
يسمى مؤولاً وأيضا الاسم <sup>(٩)</sup> الظاهر إن كان

إسقاط شيء من الفم <sup>(١)</sup> بيان للتقسيمات الأربع إجمالاً والضمير في  
له وفيه وخفائه راجع إلى المعنى وفي وضعه واستعماله ودلالاته راجع  
إلى اللفظ <sup>(٢)</sup> أي الظهور والخفاء <sup>(٣)</sup> أي الذي باعتبار وضع اللفظ للمعنى  
<sup>(٤)</sup> ومعنى كون الكثير غير محصور أن لا يكون في اللفظ دلالة على  
انحصاره <sup>(٥)</sup> ومعنى استغراقه لما يصلح له تناوله لذلك بحسب الدلالة .  
<sup>(٦)</sup> أي وإن لم يستغرق جميع ما يصلح له فجمع منكر والمراد بالجمع  
المنكر الجمع الذي تدل قرينته على عدم استغراقه مثل رأيت اليوم رجالاً  
وفي الدار رجال لا استحالة عموم رؤية جميع الرجال في يوم واحد وكيونة  
كلهم في دار واحدة <sup>(٧)</sup> مثل رأيت جماعة من الرجال <sup>(٨)</sup> أي الكثير  
وقوله كالعدد الخ من عطف الخاص على العام والنمكة فيه أن التثنية  
أقل ما يتحقق به العدد <sup>(٩)</sup> المراد به ما ليس بمبهم وهو مبتدا وخبره الجملة

معناه (١) عين ما وضع له المشتق منه مع وزن المشتق فصفة وإلا  
فان تشخص فعلم (٢) وإلا فاسم جنس وهما (٣) إمامشتقان (٤)  
أو لا (٥) ثم كل من الصفة واسم الجنس إن أريد به (٦) المسمى  
بلا قيد فطلق ومعه فقيد أو أشخاصه كلها فعام أو بعضها معيناً  
فمعمود أو منكر افتكرة وهى ما وضع لشيء لا بعينه (٧) عند  
الإطلاق للسامع والمعرفة ما وضع لمعين عند الإطلاق (٨) له  
فصل الخاص (٩) من حيث (١٠) هو خاص يوجب

---

من الشرط والجواب (١) الضمير فى معناه راجع إلى الاسم الظاهر  
وما واقع على المعنى وضمير له للمعنى والصلة جارية على من هى له والمشتق  
نائب فاعل وضع والضمير فى منه راجع إلى ال فى المشتق وهم يحتمل تعلقه  
بكان ويحتمل بوضع وعلى كلا الاعرابين تختلف المعنى فان علق بوضع  
يكون وزن المشتق وهيئته داخلاً فى الموضوع وإن علق بكان يكون وزن  
المشتق داخلاً فى الموضوع له (٢) أى جنسياً كان أو شخصياً .

(٣) أى العلم واسم الجنس (٤) أى باعتبار المعنى الأصلى المنقول  
عنه لا باعتبار المعنى العلمى وذلك كحاتم ونائلة (٥) كزيد ورجل .  
(٦) والضمير فى به راجع إلى الكل وفى معه إلى القيد وفى أشخاصه  
إلى الكل أيضاً وفى كلها وبعضها إلى الأشخاص وفى بعينه إلى الشيء .

(٧) أى لا يكون معيناً بحسب دلالة اللفظ حيث يفهم السامع عند  
إطلاقه شيئاً بعينه وعند متعلقه فى قوله بعينه (٨) أى للسامع بلا قيد إشارة .  
أو تكلم أو خطاب (٩) أى كزيد من قولك زيد عالم فزيد خاص  
يوجب الحكم بالعلم على زيد وكذا العلم لفظ خاص لمعناه فيوجب الحكم  
بذلك الأمر الخاص على زيد (١٠) هى حيثية التعليل لا حيثية إطلاق .



الحكم (١) قطعاً (٢) ففي (٣) قوله تعالى ثلاثة قروء لا يحمل القراء على الطهر والافان احتسب الطهر الذي طلق فيه يجب طهران وبعض وأن لم يحتسب يجب ثلاثة وبعض على أن بعض الطهر ليس بطهر والا لكان الثالث كذلك وقوله تعالى ( فان طلقها فلا تحل له ) الفاء لفظ خاص للتعقيب وقد عقب (٤) الطلاق الافتداء فان لم يقع الطلاق بعد الخلع كما هو مذهب الشافعي يبطل موجب الخاص بتحقيقه أنه تعالى ذكر الطلاق المعقب (٥) للرجعة مرتين ثم ذكر افتداء المرأة وفي تخصيص فعلها هنا تقرير فعل الزوج على ما سبق وهو الطلاق فقد بين نوعيه (٦) بلا مال وبمال لا كما يقول الشافعي رحمه الله تعالى إن الافتداء فسخ فان ذلك زيادة على الكتاب ثم قال الله تعالى وهي علة مقدمة على قوله قطعاً وقوله من حيث هو خاص أى من غير الاعتبار العوارض والموانع كالقرينة المانعة عن إرادة الحقيقة مثلاً .

(١) أي ثبت إسناد أمر الى آخر سواء كان حكماً شرعياً أم لا .

(٢) أى على وجه يقطع احتمال النسخ . عن دليل (٣) الفاء للتفريع

على قوله الخاص من حيث هو خاص بموجب الحكم قطعاً .

(٤) بتشديد القاف ورفع الطلاق وأصب الافتداء أي جاء الطلاق

عقب الافتداء (٥) على لفظ اسم الفاعل ومرتين صفة للطلاق لا حال أى

بأنه تعالى ذكر الطلاق مرتين مرة بقوله والمطلقات يترصدن إلى قوله

وبعولتهن أحق بردهن ومرة بقوله الطلاق مرتان (٦) أى نوعى الطلاق .

(فان طلقها) أى بعد المرتين سواء كانتا بمال أو بغيره ففي اتصال  
الفاء بأول الكلام وانفصاله عن الأقرب فساد التركيب <sup>(١)</sup>  
وقوله تعالى ( إن تدبغوا بأموالكم ) الباء لفظ خاص يوجب  
الالتصاق فلا ينفك الابتغاء وهو العقد الصحيح عن المال أصلا  
فيجب بنفس العقد خلافا للشافعى وقوله تعالى ( قد علمنا  
ما فرضنا عليهم ) خص فرض المهر أى تقديره بالشارع فيكون  
أدناه مقدرًا خلافا له <sup>(٢)</sup>.

فصل حكم العام : التوقف <sup>(٣)</sup> عند البعض <sup>(٤)</sup> حتى يقوم  
الدليل لأنه مجمل لا اختلاف أعداد الجمع <sup>(٥)</sup> وأنه يؤكد بكل  
واجمع ولو كان مستغرقا لما احتجج إلى ذلك ولأنه يذكر الجمع  
ويراد به الواحد كقوله تعالى ( الذين قال لهم الناس إن الناس )

---

(١) وهو ترك العطف على الأقرب إلى الابتداء مع توسط الكلام  
الاجنبى <sup>(٢)</sup> أى للشافعى <sup>(٣)</sup> أى عن عموم أو خصوص <sup>(٤)</sup> أى عند  
عامة الأشاعرة حتى يقوم دليل عموم أو خصوص <sup>(٥)</sup> عطف على قوله  
لاختلاف أعداد الجمع فيكون دليلا آخر على الاجمال ويحتمل أن تكون  
عطفًا على قوله لأنه مجمل فيكون دليلا على مذهب أهل التوقف ( قوله  
لما احتجج إلى ذلك ) أى إلى التوكيد ( قوله الذين قال لهم الناس الخ )  
فالمراد بالناس الأول نعيم بن مسعود الأشجعى وبالثانى أهل مكة أى  
جماعة أبى سفيان .

وعند البعض <sup>(١)</sup> يثبت الأدنى وهو الثلاثة في الجمع والواحد في غيره لأنه <sup>(٢)</sup> المتيقن وعندنا وعند الشافعي يوجب الحكم <sup>(٣)</sup> في الكل لأن العموم منى مقصود فلا بد أن يكون له <sup>(٤)</sup> لفظ يدل عليه وقد قال على كرم الله وجهه في الجمع بين الأختين وطأ بملك <sup>(٥)</sup> اليمين أحلتها <sup>(٦)</sup> آية وهي قوله تعالى (أو ما ملكت أيمانكم) وحرمتها آية وهي أن تجمعوا بين الأختين فالمحرم راجع وابن مسعود رضى الله عنه جعل قوله تعالى (وأولات الأحمال) ناسخا لقوله تعالى (والذين يتوفون منكم) حتى جعل عدة حامل توفي عنها زوجها بوضع الحمل وذلك <sup>(٧)</sup> عام كله لكن <sup>(٨)</sup> عند الشافعي هو دليل فيه شبهة

---

(١) وهو الباقي والجبائي (٢) أى الأدنى (٣) أى قطعا عند الحنفية وظنا عند الشافعية فتلخص في حكم العام مذاهب ثلاث الأول التوقف وهو مذهب عامة الأشاعرة والثاني إثبات الأدنى وهو مذهب البلخي والجبائي والثالث إيجاب الحكم في الكل وهو مذهب الشافعية والحنفية (٤) وفي نسخة الشرح محذوفة (٥) وفي نسخة بملك يمين بدله . (٦) أى الجمع بين الأختين وظنا وكذا في قوله وحرمتها .

(٧) أى الأربعة التى تمسك بها على وابن مسعود رضى الله عنهما في الجمع بين الأختين والعدة (٨) استدراك على قوله يوجب الحكم رفع به لإيهام اتفاق المذهبين في موجه .

فيجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس لأن كل عام يحتمل  
التخصيص وهو شائع فيه وعندنا هو قطعي مساو للخاص  
وسيجي معنى القطع فلا يجوز تخصيصه بواحد منهما ما لم يخص  
بقطعي لأن اللفظ متى وضع لمعنى كان ذلك المعنى لازما له  
إلا أن تدل قرينة على خلافه ولو جاز إرادة البعض بلا  
قرينة يرتفع الأمان عن اللغة والشرع بالكلية لأن خطابات  
الشرع عامة والاحتمال الغير الناشئ عن الدليل لا يعتبر فاحتمال  
الخصوص هنا كاحتمال المجاز في الخاص فالتأكيـد يجعله محكما  
وإذا ثبت هذا فإن تعارض الخاص والعام فإن لم يعلم التاريخ  
حمل على المقارنة فنجد الشافعي يخص به وعندنا يثبت حكم  
التعارض في قدر ما تناولا وإن كان العام متأخرا ينسخ الخاص  
عندنا وإن كان الخاص متأخرا فإن كان موصولا يخصه (١)  
وإن كان متاخيا ينسخه في ذلك القدر عندنا حتى لا يكون  
العام عاما مخصصا.

**فصل : قصر (٢) العام على بعض ما يتناوله لا يخلو من أن يكون**

---

(١) وفي نسخة الشرح يخصه بدله (٢) هو تخصيص عند الشافعية وأما  
عند الحنفية ففيه تفصيل إن كان بغير مستقل كالاستثناء والشرط والصفة  
والغاية فليس بتخصيص وإن كان بمستقل كالعقل أو الحس أو العادة فتخصيص

بغير (١) مستقل (٢) وهو الاستثناء (٣) والشرط (٤)  
والصفة (٥) والغاية (٦) أو بمستقل وهو التخصيص وهو إما  
بالكلام أو غيره وهو (٧) إما العقل نحو خالق كل شيء يعلم  
ضرورة أن الله تعالى مخصوص منه وتخصيص الصبي والمجنون  
من خطابات الشرع من هذا القبيل (٨) وأما الحسن نحو  
وأوتيت من كل شيء وإما العادة نحو لا يأكل رأساً يقع على  
المتعارف (٩) وأما كون بعض الأفراد لها فيكون اللفظ  
أولى بالربط الآخر نحو كل مملوك لي حر لا يقع على المكاتب

(١) وهو ما يكون بكلام يتعاقب بصدر الكلام ولو اعتباراً سواء صدر  
بالذكر أو آخر أو هو ما يحتاج إلى ذكر العام منه (٢) أي غير المستقل.  
(٣) نحو قام القوم إلا زيداً (٤) نحو أنت طالق إن دخلت الدار  
(٥) فهو في الأبل السائمة زكاة (٦) نحو أتموا الصيام إلى الليل ونحو  
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق (٧) أي الغير وهو خمسة أما العقل  
أو الحسن أو العادة أو نقصان بعض الأفراد أو زيادته كما في المتن  
(٨) أي إن الصبي والمجنون مخصوصان من خطابات الشرع بالعقل  
(٩) هذا إشارة إلى أن المراد من العادة المتعارف وقد فرق  
صاحب الكشف بينهما بأن العرف في الأقوال والعادة في الأفعال  
والمتعارف عند الامام أولاً برأس البقر والغنم والابل وثانياً برأس  
الغنم والبقر وعندهما برأس الغنم خاصة باعتبار اختلاف العادات بحسب  
الأزمنة والأمكنة.

ويسمى مشككا<sup>(١)</sup> أو زائداً كالفأكة لا تقع على الغنب<sup>(٢)</sup> في غير المستقل هو حقيقة في الباقي وهو حجة بلا شبهة فيه وفي المستقل كلاماً أو غيره مجاز بطريق إطلاق اسم الكل على البعض من حيث القصر حقيقة من حيث التناول وهو حجة فيه شبهة ولم يفرقوا بين كونه بالكلام أو غيره لكن يجب هناك فرق وهو أن المخصوص بالعقل ينبغي أن يكون قطعياً لأنه في حكم الاستثناء لكنه حذف الاستثناء معتمداً على العقل على أنه مفروغ عنه حتى لا نقول أن قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة) ونظائره دليل فيه شبهة وأما المخصوص بالكلام فعند الكرخي<sup>(٣)</sup> لا يبقى حجة أصلاً معلوماً

---

(١) يعنى اللفظ الموضوع لمعنى لا يستوي فيه جميع أفراد بل تختلف بالشدة والضعف كالمملوك في القن والمكاتب يسمى مشككا لأنه يشكك الناظر أنه من قبيل المشترك أو المتواطىء أعنى ما وضع لمعنى واحد يستوي فيه الأفراد (٢) لأن فيه معنى زائداً على التفكك أى التلذذ والتنعيم وهو الغذائية وقوام البدن فهذه الزيادة يخص عن مطلق الفأكة .

(٣) وهو عبيد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي شيخ الحنفية بالعراق وانتهت إليه رئاسة المذهب في زمانه وهو من المجتهدين في المسائل أو من أصحاب الوجوه ومن تلاميذه أبو بكر الرازي أحمد الجصاص ولد رحمه الله في سنة ٣٦٠ هـ وتوفي سنة ٤٤٠ هـ في ليلة النصف من شعبان اهـ مخصصاً من

كان الخصوص كالمستأمن أو مجهولا كالربا لأنه إن كان مجهولا صار الباقي مجهولا لأن التخصيص كالاستثناء إذ هو يبين أنه لم يدخل وإن كان معلوما فالظاهر أن يكون معللا لأنه كلام مستقل ولا يدري كم يخرج بالتعليل فيبقى الباقي مجهولا وعند البعض إن كان معلوما بقي العام فيما وراء الخصوص كما كان لأنه كالاستثناء فلا يقبل التعليل وإن كان مجهولا لا يبقى العام حجة لما قلنا وعند البعض إن كان معلوما فكما ذكرنا آنفا وإن كان مجهولا يسقط التخصيص لأنه كلام مستقل بخلاف الاستثناء وعندنا يمكن <sup>(١)</sup> فيه شبهة لأنه علم أنه غير محمول على ظاهره فيصير <sup>(٢)</sup> عندنا كالعام <sup>(٣)</sup> الذي لم يخص عند الشافعي حتى يخصه خبر الواحد والقياس لكن لا يسقط الاحتجاج به

---

الفوائد البهية (١) هو فعل ماض وشبهة فاعله والجملة صفة لموصوف محذوف تقديره دليل تمكن فيه شبهة وحذف التاء لكونه مجازى التأنيث لأنه يجوز فيه إثبات التاء وعدمه نحو طالع الشمس وطلعت الشمس كما أشار إليه ابن مالك بقوله . وإنما تلزم فعل مضمرة متصل أو مفهم ذات حر .

(٢) بيان لثمرة تمكن الشبهة (٣) وإنما لم يقل كالعام عند الشافعي لأن التشبيه إنما يصح بالنسبة إلى العام الذي لم يخص من بين أقسام العام لأن العام الخصوص حقيقة في الباقي بعد التخصيص على الأصح عندهم فهو حجة مطلقا سواء على القول بأنه حقيقة أو إنه مجاز لاستدلال الصحابة

لأن المخصص يشبه (١) النسخ بصيغته والاستثناء (٢) بحكمه كما قلنا فإن كان مجهولاً يسقط (٣) في نفسه للشبه الأول ويوجب جهالة في العام للشبه الثاني فدخل الشك في سقوط العام فلا يسقط به وإن كان معلوماً فللشبه الأول (٤) يصح تعليقه كما هو عندنا فيوجب جهالة فيها بقي تحت العام وللشبه الثاني لا يصح تعليقه كما هو عند البعض فدخل الشك في سقوط العام فلا يسقط به (٥) على أن احتمال التعليل لا يخرجنا من أن يكون حجة لأن ما اقتضى القياس تخصيصه يخص عاماً فلا يظهر هنا الفرق بين التخصيص والنسخ فإن العام الذي نسخ بعض ما تناوله لا ينسخ بالقياس لأن القياس لا ينسخ النص إذ هو لا يعارضه لأنه دونه لكن يخصصه ولا يلزم به المعارضة لأنه يبين (٦) أنه لم يدخل وهنا مسائل من الفروع تناسب ما ذكرنا

به من غير تكبير كما نص عليه شيخ الإسلام في شرح لب الأصول اه  
يعني أن العام المخصوص بالكلام عندنا كالعام الذي لم يخص عند الشافعي في أن كلا منهما دليل فيه شبهة (١) أي في أن كلا منهما كلام مستقل مفيد للحكم (٢) أي في أن كلا منهما بيان لاثبات الحكم فيما وراء المخصوص والمستثنى وعدم دخول المستثنى والمخصوص تحت حكم العام .

(٣) أي المخصص ولا تتعدى جهاته إلى العام (٤) وهو كونه نصاً مستقلاً (٥) أي بالشبه الثاني وهو شبه الاستثناء (٦) أي أن القياس يبين



فنظير <sup>(١)</sup> الاستثناء ما إذا باع الحر والعبد بشمن أو باع عبيدين إلا هذا بحصته من الألف يبطل <sup>(٢)</sup> البيع لأن أحدهما لم يدخل في البيع فصار البيع بالحصصة ابتداء ولأن ما ليس بمبيع يصير شرطاً <sup>(٣)</sup> لقبول المبيع فيفسد بالشرط الفاسد ونظير النسخ ما إذا باع عبيدين بألف فمات أحدهما قبل التسليم يبقى العقد في الباقي بحصته <sup>(٤)</sup> ونظير التخصيص ما إذا باع عبيدين بألف على أنه بالخيار في أحدهما صح أن علم <sup>(٥)</sup> محل الخيار وثمنه لأن المبيع بالخيار يدخل في الإيجاب لا في الحكم فصار في السبب كالنسخ وفي الحكم كالاستثناء فإذا جهل أحدهما لا يصح لشبه الاستثناء وإذا علم كل واحد منهما يصح لشبه

أن المخصوص لم يدخل تحت حكم العام (١) مبتدأ وما مصدرية ومدخولها خبر المبتدأ (٢) أى لا يصح فيندفع به الإبراد عن المصنف بأنه جمع بين الحقيقة والمجاز والبيع في الصورة الأولى باطل وكذا في الثانية إن لم يحصل القبض في المجلس وإلا ففساد ووجه البطلان جهالة الثمن والشرط الفاسد فأشار المصنف إلى الأول بقوله لأن أحدهما لم يدخل في البيع وأشار إلى الثاني بقوله لأن ما ليس بمبيع الخ (٣) لأنه لا بد من القبول في الاثنين ليكون القبول موافقاً للإيجاب فيكون شرطاً فاسداً فيفسد به . (٤) ولا تضر الجهالة في هذه الصورة لانتها طارئة بخلاف المسألة السابقة (٢) مثل أن يقال بعث سالماً وغانماً كل واحد منهما بخمسة

النسخ ولم يعتبر هنا شبه الاستثناء حتى يفسد بالشرط الفاسد بخلاف الحر والعبد إذا بين حصة كل واحد منهما عند أبي حنيفة .

فصل : في (١) ألفاظه (٢) وهي (٣) إما عام بصيغته (٤) ومعناه كالرجال وإما عام بمعناه (٥) وهذا (٦) إما أن يتناول المجموع كالقوم والرهط وهو في معنى الجمع (٧) أو كل واحد على سبيل الشمول نحو من يأتيني فله درهم أو على سبيل البدل نحو من يأتيني أو لا فله درهم فالجمع وما في معناه (٨) يطلق على الثلاثة فصاعدا (٩) لأن (١٠) أقل الجمع ثلاثة وعند البعض (١١) إثنان لقوله تعالى فإن كان له إخوة والمراد اثنان (١٢) وقوله تعالى ( فقد

درهم على أن لي الخيار على غانم (١) من ظرفية العام في الخاص .  
 (٢) أي العموم (٣) أي ألفاظ العام (٤) بأن يكون اللفظ مجموعا والمعنى مستوعبا سواء وجد مفرد من لفظه كالرجال أو لا كالنساء (٥) بأن يكون اللفظ مفردا مستوعبا لكل ما يتناوله ولا يتصور أن يكون العام عاما بصيغته فقط إذ لا بد من تعدد المعنى (٦) أي العام بمعناه (٧) مثل الرجال والنساء .  
 (٨) أي من العام المتناول للمجموع مثل الرهط والقوم والمراد بالجمع وما في معناه الجمع المعروف كامثله المصنف وأما المنكر فسيأتي .  
 (٩) حال حذف صاحبه وعامله أي فذهب العدد صاعدا .  
 (١٠) علة لقوله يطلق (١١) منهم عمرو زيد ومالك وبعض أصحاب الشافعي (١٢) أي في حجب الاءم من الثلث إلى السدس .

صغت<sup>(١)</sup> قلوبكما) وقوله عليه الصلاة والسلام الاثنان فما فوقهما جماعة ولنا إجماع<sup>(٢)</sup> أهل اللغة في اختلاف صيغ الواحد والتثنية والجمع ولا نزاع<sup>(٣)</sup> في الارث والوصية وقوله تعالى (فقد صغت قلوبكما) مجاز<sup>(٤)</sup> كما يذكر الجمع<sup>(٥)</sup> للواحد والحديث محمول على الموارد أو على سنية تقدم الامام أو على اجتماع الرفقة بعد قوة الاسلام ولا تمسك لهم بنحو فعلنا لأنه مشترك<sup>(٦)</sup> بين التثنية والجمع لأن المثنى جمع فيصح<sup>(٧)</sup> تخصيص

(١) أى مالت إلى تحريم مارية والخطاب لحفصة وعائشة .

(٢) أى باتفاق أهل اللغة (٣) شروع في الاجوبة عن تمسكات المخالف فأجاب عن الاول بقوله لا نزاع في الارث والوصية وعن الثانى بقوله فقد صغت قلوبكما مجاز وعن الثالث بقوله والحديث محمول على الموارد الخ وكون أقل الجمع في الارث والوصية اثنان من حيث أن حكم الجمع يجري عليهما استحقاقا وحجبا لدليل أوجب ذلك وحجة قامت عليه لا من حيث أن الصيغة موضوعة للاثنين فصاعدا .

(٤) أى بطريق إطلاق اسم السكل على البعض (٥) كما في قوله تعالى (ولنا له لحافظون) مع الاتفاق أن الجمع لا يطلق على الواحد حقيقة وإنما كثر مثل هذا المجاز أعنى ذكر العضو الذي لا يكون من الشخص إلا واحدا بلفظ الجمع عند الاضافة إلى الاثنين مثل قلوبهما وأنفسهما ورؤوسهما ونحو ذلك احترازا عن استئصال الجمع بين التثنتين مع وضوح أن المراد بمثل هذا الجمع الاثنان (٦) أى اشتراكا لفظيا فلا يلزم أن المثنى جمع (٧) تفريع إلى أن أقل الجمع ثلاثة .

الجمع <sup>(١)</sup> وما في معناه <sup>(٢)</sup> إلى الثلاثة والمفرد <sup>(٣)</sup> كالرجل وما في معناه <sup>(٤)</sup> نحو لا أتزوج النساء إلى الواحد والطائفة <sup>(٥)</sup> كالمفرد ومنها <sup>(٦)</sup> الجمع المعروف باللام إذا لم يكن معهودا لأن <sup>(٧)</sup> المعروف ليس هو الماهية في الجمع ولا بعض الأفراد لعدم الأولوية فتعين <sup>(٨)</sup> الكل وتمسكهم <sup>(٩)</sup> بقوله عليه الصلاة والسلام الأئمة من قریش ولصححة الاستثناء قال مشايخنا <sup>(١٠)</sup> هذا <sup>(١١)</sup>

---

(١) كالرجال والنساء (٢) كالرھط والقوم والمراد تخصيصه بالمستقل لأنه لا يكون إلا به كما تقدم (٣) بالجر عطف على الجمع .

(٤) كالجمع الذي يراد به الواحد كما مثله المصنف (٥) أي فيصح تخصيصها إلى الواحد وليست للجمع كالرھط وفائدته أن واحداً من الفرقة لو نذر للفرقة سقط الرجوع عن الباقيين ولا يجب نذر الجماعة منها أخذاً من قوله تعالى ( فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ) (٦) أي من الفاظ العام (٧) علة لقوله تعين الآتي واستدل على عموم الجمع المعروف باللام بثلاث أدلة المعقول والاجماع والاستعمال فذكر الأول بقوله لأن المعروف ليس هو الماهية النخ والثاني بقوله وتمسكهم النخ والثالث بقوله ولصححة الاستثناء (٨) جواب إذا والفاء إما زائدة لأنها ليست من المواضع التي يقرن بها أو واقعة في جواب إذا على تقدير قد على حد قوله تعالى ( إن كان قبضه قد من دبر ) النخ (٩) أي أبو بكر وعمر وتسلم غيرهما لهما .

(١٠) المشهور عند الإطلاق من لم يدرك الإمام كما في رد المختار في آخر كتاب الوقف (١١) أي المحلى بالائتاف واللام بخلاف المنكر فانه لا يحنث إلا إذا تزوج ثلاث نسوة عملاً بصيغة الجمع .

الجمع مجاز عن الجنس وتبطل <sup>(١)</sup> الجمعية حتى <sup>(٢)</sup> لو حلف  
لا أتزوج النساء يحنث بالواحدة ويراد الواحد بقوله تعالى (إنما  
الصدقات للفقراء) ولو أوصى بشيء لزيد وللفقراء نصف <sup>(٣)</sup>  
بينه وبينهم لقوله تعالى (لا يحل لك <sup>(٤)</sup> النساء من بعد)  
ولأنه <sup>(٥)</sup> لما لم يكن هناك معهود <sup>(٦)</sup> وليس للاستغراق لعدم  
الفائدة <sup>(٧)</sup> يجب حمله على تعريف الجنس فتبقى <sup>(٨)</sup> الجمعية فيه من  
وجه ولو لم يحمل على الجنس لبطل اللام أصلاً والجمع المعروف  
بغير اللام نحو عبيدي أحرار عام أيضاً لصحة <sup>(٩)</sup> الاستثناء  
واختلف في الجمع المنكر والأكثر <sup>(١٠)</sup> على أنه غير عام وعند

---

(١) أي وحدها فتقط عملاً بالدالين دال التعريف وهو اللام ودال  
الجمعية وهي الصيغة ليكون ما دون الثلاثة معمولاً للجنس وما فوقه للجمع  
(٢) تضييع على ما قبله <sup>(٣)</sup> أي يعطى نصفه زيدا ونصفه فقيراً واحداً  
أو أكثر ولو كان للجمع لكان لزيد الربع والثلاثة الأرباع لثلاثة من الفقراء  
(٤) الخطاب للنبي ﷺ أي لا يحل لك واحدة بعد التسع فهو في حقه  
كأربع في حقنا قاله البيضاوي <sup>(٥)</sup> علة لقوله تبطل الجمعية والواو إما زائدة  
أو عطف علة على معلول <sup>(٦)</sup> أي لأن الكلام فيما لا يحتمل التعريف بمعنى  
العهد <sup>(٧)</sup> أي في صورة منع تزوج جميع نساء الدنيا لأنه خارج عن طوق  
البشر فيكون لغوا وعدم إمكان صرف جميع الصدقات لجميع الفقراء  
وقس على هذا <sup>(٨)</sup> أي مع الجنس <sup>(٩)</sup> كقوله تعالى (إن عبادي ليس  
لك عليهم سلطان إلا من اتبعك) <sup>(١٠)</sup> وهم العراقيون من أصحابنا الحنفية

البعض عام لصحة الاستثناء لقوله تعالى ( لو كان فيهما آلهة  
إلا الله لفسدتا ) والنحويون حملوا إلا على غير .

ومنها (١) المفرد المحلى باللام إذا لم يكن للبعهود كقوله  
تعالى ( إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا ) وقوله تعالى  
( والسارق (٢) والسارقة ) إلا أن تدل القرينة على أنه لتعريف  
الماهية نحو أكلت الخبز وشربت الماء .

ومنها : (٣) النكرة في موضع (٤) النفي كقوله تعالى ( قل  
من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ) في جواب ما أنزل (٥)

---

بناء على شرط الاستغراق في العام ومن لم يشترط كحنفية ما وراء النهر فهو  
عندهم عام (١) أي من ألفاظ العام (٢) نبه بالمثاليين على أن المراد باللام  
ههنا أعم من حرف التعريف واسم الموصول (٣) أي من ألفاظ العام  
(٤) أي في موضع ورد فيه النفي واستدل المصنف على عموم النكرة المنفية  
بالنص والاجماع فأشار إلى الأول بقوله ( قل من أنزل الكتاب النح )  
ولم يأتى الثاني بقوله والكلمة التوحيد (٥) ههنا نكرتان وقعتا في سياق النفي  
وهما بشروشيء بيان ذلك أن ما أنزل الله على بشر من شيء حاصله سالبتان  
كليتان متلازمتان (إحداهما) لاشيء من الكتب السماوية بمنزلة على بعض  
البشر والآخرى لا واحد من البشر مبطل للوحي وقوله من أنزل  
الكتاب الذي جاء به موسى حاصله موجبتان جزئيتان إحداهما بعض  
الكتب السماوية نزل على بشر وهي تناقض لاشيء من الكتب السماوية  
بمنزلة على بعض البشر والآخرى بعض البشر مبطل للوحي وهي تناقض

الله على بشر من شيء ولكلمة<sup>(١)</sup> التوحيد والنيكرة في موضع  
الشرط إذا كان<sup>(٢)</sup> مثبتا عام<sup>(٣)</sup> في طرف النفي فان قال ان  
ضربت رجلا فكذا معناه لا أضرب رجلا لأن اليمين للمنع<sup>(٤)</sup>  
هنا وكذا النيكرة الموصوفة بصفة<sup>(٥)</sup> عامة عندنا نحولأأجالس  
إلا رجلا عالما فله أن يجالس كل عالم لقوله تعالى ( ولعبد  
مؤمن خير من مشرك وقول معروف ) الآية ولأن<sup>(٦)</sup> النسبة  
إلى المشتق تدل على عليية المأخذ فكذا النسبة إلى الموصوف  
بالمشتق لأن قوله لا أجالس إلا عالما معناه إلا رجلا عالما  
فيعم لعموم العلة فان قيل النيكرة الموصوفة مقيدة والمقيّد  
من أقسام الخاص قلنا هو خاص من وجه<sup>(٧)</sup> وعام<sup>(٨)</sup> من  
وجه والنيكرة في غير هذه المواضع<sup>(٩)</sup> خاص لكنها تكون

لا واحد من البشر بمهبط الوحى (١) وهى لا إله إلا الله فان صحة الاستثناء  
تدل على عموم الصدر (٢) أى الشرط (٣) خبر عن قوله النيكرة وذكره  
باعتبار اللفظ (٤) أى عن فعل المحلوف عليه (٥) وهى التى لا تخص  
بفرد واحد من أفراد تلك النيكرة كما مثله المصنف واستدل على عمومها  
بوجهين الاستعمال وتعليق الحكم بالوصف المشتق فأشار الى الاول  
بالآيتين وإلى الثانى بقوله ولأن النسبة إلى المشتق تدل على عليية المأخذ الخ  
(٦) معطوف على قوله ولعبد مؤمن (٧) أى بالنسبة إلى المطلق الذى  
لا يكون فيه ذلك القيد (٨) أى فى أفراد ما يوجد فيه ذلك القيد (٩) أى النفي

مطلقة (١) إذا كانت في الانشاء (٢) ويثبت بها واحد مجهول  
عند السامع إذا كانت في الاخبار نحو رأيت رجلاً فاذا  
أعيدت نكرة كانت غير الأولى (٣) وإذا أعيدت معرفة (٤)  
كانت عينها لأن الأصل في اللام العهد والمعرفة إذا أعيدت  
فكذلك في الوجهين (٥) قال ابن عباس رضى الله عنهما في  
قوله تعالى (فان مع العسر يسراً) إن مع العسر يسراً) لن يغلب  
عسر (٦) يسرين والأصح أن هذا تأكيد وإن أقر بألف مقيد  
بصاك (٧) مرتين يجب ألف وإن أقر به منكر يجب ألفان.

والشرط المثبت والوصف بصفة عامة (١) أي تدل على نفس الماهية  
من غير تعرض لأمر زائد (٢) نحو قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تدبحوا  
بقرة) (٣) كاليسريين في الآية (٤) نحو رأيت رجلاً فأكرمت الرجل  
(٥) يعني إذا أعيدت المعرفة نكرة كان الثاني غير الأول نحو جاء  
الرجل فأكرمت رجلاً وأن أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول نحو جاء  
الرجل فأكرمت الرجل فالمعتبر تنكير الثاني وتعريفه (٦) يعني أن العسر  
ذكر في الآية مرتين معرفة فيكون الثاني عين الأول فهما عسر واحد  
واليسر ذكر مرتين أيضاً منكر فيكون الثاني غير الأول فهما يسران  
والمعنى على أحد الاحتمالين بيان حال المؤمن المكامل فانه يرى في الدنيا  
تارة يسراً وأخرى عسراً وفي الآخرة لا يرى إلا يسراً ولن يغلب عسر دار  
يسر دارين (٧) هو الكتاب الذي يكتب في المعاملات والأقارير وجمعه  
صكوك أو مصباح.



عنده (١) إلا أن يتحد المجلس .

ومنها : (٢) أى وهى نكرة تصم بالصفة فإن قال أى عبيدى  
ضربك فهو حر فضر به عتقوا وإن قال أى عبيدى ضربته  
لا يعتق إلا واحد قالوا الآن فى الأول وصفه بالضرب فصار  
علما به رفق الثانى قطع الوصف عنه وهذا لفرق مشكل (٣)  
من جهة النحر لأن فى الأول وصفه بالضارية وفى الثانى  
بالمضروية وهذا فرق آخر وهو أن أيا لا يتناول إلا الواحد  
المتكرر فى (٤) إلا أن لا كان حقا . بلقا بضر به مع قطع النظر  
عن الذى فى كل واحد باعتبار أنه واحد منكر فمقتضى  
لا تبطل الوحدة ولو لم يثبت هذا وليس البعض أولى من  
البعض لبطل بالسكينة وفى الثانى يثبت الواحد ويتخير فيه  
الفاعل نحو أيما أعاب دبغ فقد طهر ونحو كل أى خبز تريد .

ومنها : من وهو يقع خاصا كقوله تعالى ( ومنهم من

---

(١) أى عند أى حنيفة (٢) أى من ألفاظ العام .

(٣) حاصله لأنه إن أريد بالوصف النعت الدعوى فلا نعت فى شئ .  
من الصورتين . إذ الجملة صلة أو شرط لأن أيا هنا موصولة أو شرطية  
باتفاق النحاة وإن أريد الوصف من جهة المعنى فهى موصوفة فى الصورتين  
لأنها كما وصفت فى الأولى بالضارية للمخاطب وصفت فى الثانية  
للمضروية له (٤) أى فى قوله أى عبيدى ضربك فهو حر .

يستمعون اليك ومنهم من ينظر اليك ) ويقع عاما في العقلا  
إذا كان للشرط نحو من دخل دار أبي سفيان فهو آمن فان قال  
من شاء من عبيدى عتقه فهو حر فشاؤا عتقوا وفيمن شئت  
من عبيدى عتقه فاعتقه فشاء الكل يعتق الكل عندهما عملا  
بكلمة العموم ومن للبيان وعند أبي حنيفة رحمه الله يعتقهم  
إلا واحدا لأن من للتبعض إذا دخل على ذى إباحض كما فى  
كل من هذا الخبر ولأنه متيقن فوجب رعاية العموم  
والتبعض وفى المسألة الأولى هذا مراعى لأن عتق كل معلق  
بمشيئته مع قطع النظر عن غيره فكل واحد بهذا الاعتبار بعض .  
ومنها : ما فى غير العقلاء وقد يستعار لمن فان قال إن كان  
ما فى بطنك غلاما فأنت حرة فولدت غلاما وجارية لم تعتق  
لأن المراد الكل وإن قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت  
تطلق ما دونها وعندهما ثلاثا وقد مر وجههما .

ومنها : كل وجميع وهما محكان فى عموم ما دخلا عليه  
بخلاف سائر أدوات العموم فان دخل الكل على النكرة  
فله عموم الافراد وإن دخل على المعرفة فللمجموع قالوا عمومهم  
على سبيل الانفراد أى يراد كل واحد مع قطع النظر عن

غيره فان قال كل من دخل هذا الحصن أولاً فله كذا فدخل عشرة معاً يستحق كل واحد إذ في كل فرد قطع النظر عن غيره فكل واحد أول بالنسبة إلى المتخلف بخلاف من دخل وههنا فرق آخر وهو أن من دخل أولاً عام على سبيل البذل فاذا أضاف الكل إليه اقتضى عموماً آخر لئلا يلغو فيقتضى العموم في الأول فيتعدد الأول وجميع عمومه على سبيل الاجتماع فان قال جميع من دخل هذا الحصن أولاً فله كذا فدخل عشرة فلهم نقل واحد وإن دخلوا فرادى يستحق الأول فيصير جميع مستعاراً للكل .

(مسألة) : حكاية الفعل لا تعم لأن الفعل المحكي عنه واقع على صفة معينة نحو صلى النبي عليه السلام في الكعبة فيكون هذا في معنى المشترك فيتأمل فان ترجح بعض المعاني بالرأى فذاك وإن ثبت التساوى فالحكم في البعض يثبت بفعله عليه الصلاة والسلام وفي البعض الآخر بالقياس وأما نحو قضى بالشفعة للجار فليس من هذا القبيل وهو عام لأنه نقل الحديث بالمعنى ولأن الجار عام .

(مسألة) : (١) اللفظ الذي ورد بعد سؤال أو حادثة أما

---

(١) هذه المسألة موضوعة لبيان العوارض التي تعرض للعموم مثلاً

أن لا يكون مستقلا (١) أو يكون فحينئذ إما أن يخرج مخرج  
الجواب قطعا أو الظاهر أنه جواب مع احتمال الابتداء أو  
بالعكس (٢) نحو أليس لي عليك كذا (٣) فيقول بلى أو أ كان  
لي عليك كذا فيقول نعم ونحو (٤) سبها فسجد ورنى ما عز  
فرجم ونحو (٥) تمال تفسد معى فقال إن تغديت فكذا من  
غير زيادة ونحو (٦) تغديت اليوم مع زيادة على قدر  
الجواب في الثلاث (٧) الأول يحصل على الجواب وفي الرابع (٨)  
يحمل على الابتداء عندئذ حملا للزيادة (٩) على الإفادة ولو  
قال غدت الجواب صدق (١٠) ديانة وعند المسافر ربح الله

إذا قارن عموم اللفظ بخصوص السبب هل يخرج منه من العموم أم لا .  
(١) أى لا يكون كلاما مفيدا بدون اعتبار غيره من القول والمشاركة  
(٢) أى الظاهر أنه ابتداء كلام مع احتمال الجواب (٣) هذا نظير  
غير المستقل (٤) هذا نظير المستقل الذى هو جواب قطعا (٥) هذا نظير  
المستقل الذى الظاهر أنه جواب (٦) هذا نظير المستقل الذى الظاهر  
أنه ابتداء مع احتمال الجواب (٧) أى فى غير المستقل . والمستقل الذى  
هو جواب قطعا والمستقل . الذى الظاهر أنه جواب .

(٨) أى فى المستقل الذى الظاهر أنه ابتداء مع احتمال الجواب .  
(٩) وهو قوله اليوم على الافادة وهو الاكل فى هذا اليوم سواء  
كان عنده أولا عنده وإن حمل على الجواب ببقى قوله اليوم لغوا لا فائدة  
فيه ويجب صيانة كلام العاقل عنه (١٠) لأنه نوى ما يحتمله اللفظ

تعالى يحمل على الجواب (١) وهذا ما قيل ان العبرة لعموم اللفظ (٢) لا لخصوص السبب عندنا فان الصحابة ومن بعدهم تمسكوا بالعمومات الواردة في حوادث خاصة .

(فصل) : حكم المطلق (٣) أن يجري على إطلاقه كما أن المقيد على تقييده فاذا وردا (٤) فإن اختلف الحكم (٥) لم يحمل (٦) المطلق على المقيد إلا في مثل قوله أعتق (٧) عن رقبة ولا تملكني رقبة كافرة فالاعتاق يتقيد بالمؤمنة وإن اتحد (٨) فإن اختلفت

---

لا قضاء لأنه خلاف الظاهر (١) فلا بحث أن تفدى عند غيره .  
(٢) لأن التمسك إنما هو باللفظ وهو عام وخصوص السبب لا ينافي عموم اللفظ ولا يقتضى اقتصاره عليه (٣) وهو عند أئمة الحنفية ما يدل على الذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات (٤) أى المطلق والمقيد .  
(٥) كقولك أطعم رجلا وأكس رجلا عاريا فإن الحكم في أحدهما الإطعام وفي الآخر الأكساء (٦) أى لم يقيّد المطلق بتقيد المقيد ومعنى حمل المطلق على المقيد تقييده بقيد ما سواء كان المذكور فى المقيد أو فى غيره لأنه فى مقابلة إجراء المطلق على إطلاقه ومعناه عدم تقييده بقيد .  
(٧) أى إلا فى كل موضع يكون الحكمان المذكوران مختلفين لكن يستلزم أحدهما حكما غير مذكور يوجب تقييد الآخر كالمثال المذكور فإن أحد الحكمين إيجاب الاعتاق والثانى نفي تملك الكافرة وهما حكمان مختلفان لكن نفي تملك الكافرة يستلزم نفي اعتاقها ضرورة أن إيجاب الاعتاق يستلزم إيجاب التملك ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فصار كقوله لا تمتق عنى رقبة كافرة وهذا أوجب تقييد الاعتاق بالمؤمنة (٨) أى الحكم .

الحادثة ككفارة اليمين وكفارة القتل<sup>(١)</sup> لا يحمل عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يحمل وبعضهم<sup>(٢)</sup> زادوا إن اقتضى القياس وإن اتحدت<sup>(٣)</sup> فإن دخلا<sup>(٤)</sup> على السبب<sup>(٥)</sup> نحو أدوا عن كل حر وعبد وأدوا عن كل حر وعبد من المسلمين لم يحمل عندنا بل يجب العمل بكل منهما إذ لا تنافي في الأسباب<sup>(٦)</sup> خلافا له<sup>(٧)</sup> وإن دخلا<sup>(٨)</sup> على الحكم نحو فصيام ثلاثة أيام مع قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهي ثلاثة أيام متتابعات يحمل بالاتفاق<sup>(٩)</sup> لا امتناع<sup>(١٠)</sup> الجمع بينهما هذا إذا كان الحكم مثبتا فإن كان منفيًا نحو لا تعتق رقبة ولا تعتق

(١) وهما حادثان ورد فيهما الحكم المتحد وهو تحرير الرقبة مطلقا في إحداهما كقوله تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو) الخ ومقيدا في أخرى كقوله (ومن قتل مؤمنا خطأ) الخ (٢) أي بعض أصحاب الشافعي (٣) أي الحادثة كصدقة الفطر مثلا (٤) أي المطلق والمقيد (٥) وهو رأس يمونه ويلى عليه (٦) لجواز أن يكون السبب هو المطلق بلا مدخل من المقيد فيه .

(٧) أي للشافعي (٨) أي المطلق والمقيد في صورة اتحاد الحادثة .

(٩) والمراد به الاتفاق على حمل المطلق على المقيد إذا كان كل منهما ما يجب العمل به لا الاتفاق على الحمل في المثال الذي ذكره لأن الشافعي لم يشترط التابع في كفارة اليمين لأنه لا عمل عنده بالقراءة غير المتوارة مشهورة كانت أو غير مشهورة والمناسب للتمثيل هو حديث الاعرابي في كفارة الصوم صم شهرين في رواية وصم شهرين متتابعين في رواية أخرى (١٠) أي للمنافاة بين التفريق والتابع فإن مقتضى المطلق جواز غير المتتابع ومقتضى المقيد

رقبة كافرة لا يحمل اتفاقاً<sup>(١)</sup> فلا تعتق أصلاً له<sup>(٢)</sup> إن المطلق ساكت<sup>(٣)</sup> والمقيد ناطق فكان أولى لأن السكوت عدم ولأن<sup>(٤)</sup> القيد زيادة وصف يجرى مجرى الشرط فيوجب النفي في المنصوص وفي نظيره كالكفارات مثلاً فإنها جنس واحد ولنا<sup>(٥)</sup> قوله تعالى ( لا تسألوا<sup>(٦)</sup> عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) وقال ابن عباس رضى الله عنهما « أبهموا<sup>(٧)</sup> ما أبهم الله واتبعوا ما بين الله وعامة الصحابة » ما قيدوا أمهات النساء بالدخول الوارد في الرئائب ولأن أعمال الدليلين واجب ما أمكن<sup>(٨)</sup> والنفي في المقيس عليه بناء على العدم الأصلي فكيف يعمدى<sup>(٩)</sup>

عدم جوازه (١) لا مكان الجمع بينهما بأن لا يعتق أصلاً (٢) أى للشافعى فى حمل المطلق على المقيد (٣) أى عن القيد وهذا شروع فى استدلال المذهب الأول القائل بالحمل فطلقاً (٤) هذا شروع فى استدلال المذهب الآخر القائل بالحمل إن اقتضى القياس (٥) شروع فى الرد على المذهب الأول وذكر أربعة أدلة الأول الآية والثانى قول ابن عباس والثالث عدم تقييد الصحابة أمهات النساء بالدخول الوارد فى الرئائب والرابع وجوب أعمال الدليلين (٦) وجه الاستدلال بهذه الآية إنها سيمقت للنهى عن السؤال عن المسكوت عنه لكونه لما لا حاجة اليه (٧) أى اتركوا على إبهامه والمطلق مبهم بالنسبة إلى المقيد فلا يحمل عليه (٨) ولو حمل المطلق على المقيد يلزم إبطاله لعدم دلالة المقيد على أجزاء عالم يوجد فيه القيد (٩) لأن المتعمد بالتعليل إنما هو الحكم الشرعى وفى حمل المطلق على المقيد بالقياس يكون

ولا يمكن<sup>(١)</sup> أن يعدى القيد فيثبت العدم ضمنا لأن القيد<sup>(٢)</sup>  
يدل على الإثبات<sup>(٣)</sup> في المقيد والنفي<sup>(٤)</sup> في غيره والأول<sup>(٥)</sup>  
حاصل في المقيس<sup>(٦)</sup> بالنص المطلق<sup>(٧)</sup> فلا يفيد تعديته فهي<sup>(٨)</sup>  
في الثاني فقط فتعدية القيد<sup>(٩)</sup> تعدية العدم بعينها<sup>(١٠)</sup> وإن  
كانت<sup>(١١)</sup> غيرها فهي<sup>(١٢)</sup> مقصودة منها فتكون<sup>(١٣)</sup> لإثبات  
ماليس بحكم شرعي<sup>(١٤)</sup> وإبطال الحكم الشرعي<sup>(١٥)</sup> الذي دل

---

تعدية للعدم الأصلي فإن الأصل عدم أجزاء الكافرة عن كفارة القتل  
وقد أجزأ تحرير المؤمنة بالنص فبقى غيرها على ما كان عليه من عدم  
الأجزاء<sup>(١)</sup> وهذا جواب عن إشكال مقدر وهو أن يقال نحن نعدي  
القيد وهو حكم شرعي لأنه ثابت بالنص فيثبت عدم أجزاء الكافرة  
ضمنا لا أنا نعدي هذا لعدم قصدا ومثل هذا يجوز في القياس .

(٢) أى قيد الايمان مثلا وهو علة لعدم إمكان التعدية (٣) أى يدل  
على إثبات الحكم في المقيد وهو الأجزاء في تحرير رقبة يوجد فيه قيد الايمان  
(٤) أى نفي الحكم وهو نفي الأجزاء في الرقبة الكافرة فيثبت أن القيد  
يدل على هذين الأمرين (٥) وهو أجزاء المؤمنة (٦) وهو كفارة اليمين  
(٧) وهو قوله أو تحرير رقبة (٨) أى التعدية (٩) وهو قيد الايمان  
مثلا (١٠) أى بعين تعدية العدم (١١) أى إن كانت تعدية القيد غير  
تعدية العدم (١٢) أى فتعدية العدم مقصودة من تعدية القيد .  
(١٣) أى تعدية القيد (١٤) وهو عدم أجزاء الرقبة الكافرة فانه  
عدم أصلي (١٥) وهو أجزاء الرقبة الكافرة في كفارة اليمين .



عاليه المطلق <sup>(١)</sup> فكيف يقاس مع ورود النص <sup>(٢)</sup> وليس <sup>(٣)</sup> حمل المطلق على المقيّد كتخصيص العام كما زعموا ليجوز بالقياس لأن التخصيص بالقياس إنما يجوز عندنا إذا كان العام مخصوصاً بقطعي وهنا يثبت القيد ابتداء بالقياس لا أنه قيد أولاً بالنص ثم بالقياس فيصير القياس هنا مبطلا للنص وقد قام الفرق بين الكفارات فان القتل من أعظم الكبائر لا يقال أنتم قيدتم الرقبة بالسلامة لأن المطلق لا يتناول ما كان ناقصاً في كونه رقبة وهو فائت جنس المنفعة وهذا ما قال علماءنا إن المطلق ينصرف إلى الكامل ولا يقال أنتم قيدتم قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل زكاة بقوله في خمس من الابل السائمة زكاة مع أنهما دخلا في

---

(١) وهو قوله تعالى في كفارة اليمين أو تحرير رقبة .

(٢) فان شرط القياس أن لا يكون في المقيس نص دال على الحكم المعدى أو على عدمه (٣) هذا جواب عن الدليل الذي ذكره الامام الرازي في المحصول على جواز حمل المطلق على المقيّد إن اقتضى القياس حمله وهو أن دلالة العام على الأفراد قصدية ودلالة المطلق عليها ضمنية والعام يخص بالقياس اتفاقاً بيننا وبينكم فيجب أن يقيد المطلق بالقياس عندكم أيضاً فأجاب بمنع جواز التخصيص بالقياس مطلقاً بقوله لأن التخصيص النح .

السبب وقيدتم قوله تعالى ( وأشهدوا إذا تبايعتم ) بقوله تعالى ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) مع أنهما فى حادثين لأن قيد السائمة (١) إنما يثبت بقوله عليه السلام ليس فى العوامل والحوامل والعلوفة صدقة والعدالة بقوله تعالى ( إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة ) .

(فصل) : حكم المشترك (٢) التأمل فيه (٣) حتى يرجح أحد معانيه ولا يستعمل (٤) فى أكثر من معنى واحد لاحقيقة لأنه لم يوضع للمجموع ولا مجازا لاستلزامه (٥) الجمع بين

(١) وفى نسخة الاسامة بدل السائمة (٢) هو ما وضع بكثير وضعاً متسداً كما سبق فى أول التقسيم الأول أو ما يتناول أفراداً مختلفة الحدود على سبيل البدل كما فى المنار وهو صيغة ظرف نقل فى الاصطلاح إلى المعنى الذى ذكره المصنف وليس صيغة اسم مفعول لأن اشترك بمعنى تشارك فالمتشاركان فيه فاعلان ظاهران فلا يشتق صيغته اسم المفعول كذا فى قمر الأقمار على نور الأنوار شرح المنار (٣) أى فى نفس الصيغة أو غيرها من الأدلة والأمارات لترجح أحد معانيه أو معانيه (٤) تحرير محل النزاع وهو هل يجوز أن يراد بالفظ واحد فى زمان واحد كل من المعنيين على أن يكون مراداً ومناطاً للحكم أم لا : فعندنا : لا يجوز ذلك لأن الواضع خصص اللفظ للمعنى بحيث لا يراد به غيره : وعند الشافعى : يجوز ذلك بشرط أن لا يكون بينهما مضادة فإذا كان بينهما مضادة كالحبض والظاهر لا يجوز بالاجماع وكذا لا يجوز إرادة المجموع من هو مجموع بالاتفاق (٥) أى الاستعمال

الحقيقة والمجاز فان قيل يصلون على النبي الآية والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار قلنا لا اشتراك لأن سياق الكلام لا يجاب الاقتداء فلا بد من اتحاد (١) معنى الصلاة من الجميع لكنه يختلف باختلاف الموصوف كسائر الصفات لا بحسب الوضع .

(التقسيم الثاني) (٢) : في (٣) استعمال اللفظ في المعنى فان استعمل فيما (٤) وضع له فاللفظ (٥) حقيقة وإن استعمل في غيره لعلاقة (٦) بينهما فمجاز أو لا لعلاقة فمرتل (٧) وهو حقيقة أيضاً للوضع الجديد وأما المنقول (٨) فمنه ما غلب في معنى

(١) وهو الاعتناء بشأنه فيكون المعنى إن الله وملائكته يعتنون بشأنه ( يا أيها الذين آمنوا اعتوا أيضاً بشأنه وذلك الاعتناء من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين الدعاء (٢) أي من التقسيمات الأربع هو تقسيم اللفظ باعتبار استعماله في المعنى (٣) من ظرفية الدال وهو التقسيم الثاني في المعلوم وهو استعمال اللفظ في المعنى .

(٤) أظهر في مقام الاضمار للرد على من أطاق الحقيقة والمجاز على المعنى (٥) أي معنى وضع اللفظ للمعنى فالصلة جرت على غير ما هي له فكان الواجب الابراز إلا أن يجاب عنه أنه جرى على مذهب السكوفيين القائلين بعدم وجوب الابراز عند أمن اللبس (٦) أي لمناسبة (٧) هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقال الزجاج هو ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا (٨) هو ما سبق له استعمال في غير العلمية .

مجازى للموضوع له الأول <sup>(١)</sup> حتى هجر الأول وهو حقيقة  
في الأول مجاز في الثاني من حيث اللغة وبالعكس <sup>(٢)</sup> من  
حيث الناقل وهو إما الشرع أو العرف <sup>(٣)</sup> أو الاصطلاح <sup>(٤)</sup>  
ومنه <sup>(٥)</sup> ما غلب في بعض أفراد الموضوع له حتى هجر الباقي  
كالدابة مثلا فمن حيث اللغة إطلاقها <sup>(٦)</sup> على الفرس بطريق  
الحقيقة لكن إذا خصت به <sup>(٧)</sup> مع رعاية المعنى <sup>(٨)</sup> صارت <sup>(٩)</sup>  
مجازاً إذا أريد بها <sup>(١٠)</sup> غير ما وضعت له وهو ما يدب <sup>(١١)</sup> على  
الأرض مع خصوصية الفرس ومن حيث العرف صارت  
كأنها موضوعة له <sup>(١٢)</sup> ابتداء لأنها لما خصت به فكأنه <sup>(١٣)</sup> لم يراع  
المعنى الأول فصارت <sup>(١٤)</sup> إسما له فظهر أن اعتبار المعنى الأول

- 
- (١) أى بالنظر للموضوع له الأول (٢) أى حقيقة في المعنى الثاني  
مجاز في الأول (٣) أى العام وقد غلب العرف عند الإطلاق على العرف  
العام (٤) أى العرف الخاص وهو ماتعين ناقله (٥) أى من المنقول .  
(٦) أى الدابة (٧) أى إذا خصت الدابة بالفرس .  
(٨) أى المعنى الأول وهو ما يدب على الأرض (٩) أى الدابة .  
(١٠) أى بالدابة (١١) بكسر الدال كما في المختار فبإبه ضرب ومعنى يدب  
يعيس على الأرض والمراد بالأرض ما نزل من السماء فيشمل الطير والسماك  
وتخرج الملائكة كما في البناني على جمع الجوامع (١٢) أى الفرس .  
(١٣) أى العرف (١٤) أى الدابة .

فيه ليس لصحة إطلاقه عليه كما في الحقيقة ولا لصحة إطلاقه على المعنى الثانى كما في المجاز بل لترجيح هذا الاسم على غيره في تخصيصه بالمعنى الثانى فيطاق الاُسْد على كل من توجد فيه الشجاعة مجازاً بخلاف الدابة والصلاة وثبت (١) أيضاً أن الحقيقة إذا قل استعمالها صارت مجازاً والمجاز إذا كثر استعماله صار حقيقة ثم كل واحد من الحقيقة والمجاز (٢) إن كان في نفسه بحيث لا يستتر المراد فصريح (٣) وإلا فكناية (٤) فالحقيقة التى لم تهجر صريح والتى هجرت وغلب معناها المجازى كناية والمجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية وعند علماء البيان الكناية لفظ (٥) يقصد بمعناه معنى ثان ملزوم له وهى لا تنافى إرادة الموضوع له فإنها استعملت

---

(١) وفى نسخة الشرح ويثبت (٢) يعنى أن الصريح والكناية أيضاً من أقسام الحقيقة والمجاز وليست الأربعة أقساماً متباينة .

(٣) هو ما انكشف المراد منه فى نفسه (٤) هو ما استتر المراد منه فى نفسه (٥) أى لفظ استعمل فى معناه الموضوع له لكن لا يتعلق به الاثبات والنفي ويرجع اليه الصدق والكذب بل لينتقل منه إلى ملزومه فيكون هو مناط الاثبات والنفي ومرجع الصدق والكذب كما يقال فلان طويل النجاد قصداً من طول النجاد طول القامة فيصح الكلام وإن لم يكن له نجاد قط .

فيه لكن قصد بمعناه <sup>(١)</sup> معنى ثان كما في طويل النجاد <sup>(٢)</sup> بخلاف المجاز فانه يستعمل في غير ما وضع له فينا في إرادة الموضوع له ثم كل من الحقيقة والمجاز اما في المفرد وقد مر تعريفهما وإما في الجملة فان نسب المتكلم الفعل إلى ما هو فاعل عنده <sup>(٣)</sup> فالنسبة حقيقية فيه وإن نسب إلى غيره للملازمة بين الفعل والمنسوب اليه فالنسبة مجازية نحو أنبت الربيع البقل .

( فصل ) : في أنواع علاقات <sup>(٤)</sup> المجاز إذا أطلقت لفظا على مسمى <sup>(٥)</sup> وأردت غير الموضوع له فالمعنى الحقيقي أن حصل له <sup>(٦)</sup> بالفعل في بعض الأزمان <sup>(٧)</sup> فمجاز باعتبار ما كان <sup>(٨)</sup> أو ما يؤول <sup>(٩)</sup> أو بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر

---

(١) أي بمعنى اللفظ (٢) بكسر النون حمائل السيف (٣) أي عند المتكلم (٤) جمع علاقة وهي اتصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له وهي بفتح العين تستعمل في المعاني وبالكسر في المحسوسات وعكسه العوج (٥) إنما عبر بالمسمى دون المعنى لأنه قد يخص بالمفهوم دون الأفراد والمسمى يعممها فلذلك قال على مسمى ولم يقل على معنى وأورده بلفظ التذكير لئلا يتوهم أن المراد مسمى ذلك اللفظ فلا يتناول المجاز مع أنه المقصود بالنظر (٦) أي اللفظ (٧) المراد به الزمان المتغير للزمان الذي وضع اللفظ للحصول فيه (٨) هو النظر في الماضي كما في قوله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم أي الذين كانوا يتامى ثم بلغوا (٩) هو النظر للمستقبل كما في قوله تعالى إني أراني أعصر خمرا أي عصيرا يؤول إلى كونه خمرا .

لخر أريقّت وإن لم يحصل له (١) أصلاً فلا بد وأن تريد  
معنى لازماً (٢) لمعناه (٣) الوضعي ذهناً وهو (٤) إما ذهني محض (٥)  
كتسمية الشيء باسم مقابله (٦) أو منضم إلى العرفي (٧)  
كالغائط (٨) أو الخارجي (٩) وحينئذ (١٠) إما أن يكون أحدهما  
جزءاً للآخر كاطلاق اسم السك (١١) على الجزء وبالعكس  
كالجمع للواحد والرقبة للعبد أو خارجاً (١٢) عنه وحينئذ

(١) أي وإن لم يحصل المعنى الحقيقي للفظ أصلاً لا بالفعل ولا بالقوة  
فلا بد الخ (٢) لأن مبنى المجاز على الانتقال من المألوم إلى اللازم .

(٣) أي لمعنى اللفظ الوضعي (٤) أي اللازم الذهني (٥) إن لم يكن  
بينهما لزوم في الخارج (٦) كاطلاق البصير على الأعمى (٧) أي إن كان  
بينهما لزوم في الخارج بحسب عادات الناس (٨) فانه لما تعارف الناس  
قضاء الحاجة في المكان المنخفض حصل بينهما ملازمة عرفية فبناء على  
هذا العرف ينتقل الذهن من المحل إلى الحال فيكون ذهنيًا منضمًا إلى  
العرف (٩) أي يكون الذهني منضمًا إلى الخارجي إن كان بينهما لزوم في  
الخارج بحسب الخلقة لا بحسب عادات الناس فصار اللزوم الخارجي  
قسمان عرفيًا وخلقيًا (١٠) أي إذا كان اللزوم الذهني منضمًا إلى العرفي أو  
الخارجي (١١) الملكية هي كون الشيء يتضمن شيئاً آخر كما في قوله تعالى  
( يجعلون أصابعهم في آذانهم ) أي أناملهم والجزئية هي كون الشيء  
يتضمنه شيء آخر فأشار المصنف إلى مثال الأول بقوله كالجمع للواحد  
وصرح الثاني بقوله والرقبة للعبد (١٢) معطوف على قوله جزءاً للآخر  
يعنى أن كل واحد من المتلازمين يكون خارجاً عن الآخر .

إما أن لا يكون اللازم صفة للمازوم وهو <sup>(١)</sup> إما بحصول أحدهما في الآخر كإطلاق اسم المحل <sup>(٢)</sup> على الحال أو بالعكس وإما بالسببية كإطلاق اسم السبب على المسبب نحو رعيننا الغيث أو بالعكس كقوله تعالى ( وينزل لكم من السماء رزقا ) وهذا <sup>(٣)</sup> يحتمل العكس أيضاً لأن الرزق سبب غائى للمطر وإما بالشرطية كقوله تعالى ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) <sup>(٤)</sup> أى صلاتكم وكالعلم <sup>(٥)</sup> على المعلوم أو يكون <sup>(٦)</sup> صفة وهو الاستعارة وشرطها <sup>(٧)</sup> أن يكون الوصف بينا كالأسد يراد به

(١) أى اللزوم (٢) علاقة المحلية هى كون الشيء يحل فيه غيره نحو جرى الميزاب أى الماء والحالية هى كون الشيء حالا فى غيره نحو هو خالد فى رحمة الله أى الجنة (٣) أى قوله تعالى ( وينزل لكم من السماء رزقا ) يحتمل إطلاق اسم السبب على المسبب بأن يقال الحكمة فى نزول المطر رزق المخلوقات فىكون المطر مسببا والرزق سببيا (٤) من إطلاق اسم الشرط وهو الإيمان على المشروط وهى الصلاة ولا يرد أن الإيمان شرط فى جميع العبادات فلا وجه للتخصيص الصلاة به لأن الآية نزلت فى الصلاة كما روى عن ابن عباس رضى الله عنه لما وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الكعبة قالوا كيف من مات من إخواننا قبل التحويل فنزلت هذه الآية أى من كان صلى إلى بيت المقدس قبل التحويل فصلاته غير ضائعة (٥) أى من إطلاق اسم المشروط وهو العلم على الشرط وهو المعلوم (٦) أى اللازم صفة للمازوم وهذا عطف على قوله إما أن يكون اللازم صفة للمازوم (٧) أى الاستعارة .



لازمه وهو الشجاعة <sup>(١)</sup> فيطلق على زيد باعتبار أنه شجاع وإذا عرفت <sup>(٢)</sup> أن مبنى المجاز على إطلاق اسم الملزوم على اللازم والملزم أصل واللازم فرع فإذا كانت الأصلية والفرعية من الطرفين يجرى المجاز من الطرفين كالعلة مع المعلول الذي هو علة غائية لها وكالجزء مع الكل فإن الجزء تبع للكل <sup>(٣)</sup> والكل محتاج إلى الجزء <sup>(٤)</sup> وكالمحل فإنه أصل <sup>(٥)</sup> بالنسبة إلى الحال وأيضا على العكس إذا كان المقصود هو الحال واعلم أن الاتصالات المذكورة <sup>(٦)</sup> إذا وجدت من حيث الشرع تصلح علاقة للمجاز أيضاً كالاتصال في المعنى المشروع كيف <sup>(٧)</sup> شرع يصلح

---

(١) وفي نسخ وهو الشجاعة (٢) أي من أنواع الأسماء السابقة ضمنا ومن قوله فلا بد أن تريد معنا لازما لمعناه الوضعي صريحا (٣) أي بالنسبة إلى اللفظ الموضوع للكل فإن الجزء يفهم من هذا اللفظ بتبعيته الكل فيصح أن يطلق هذا اللفظ ويراد به جزء الموضوع له (٤) فيكون الجزء أصلا فيصح أن يراد الكل باللفظ الموضوع للجزء (٥) أي لاحتياج الحال إلى المحل .  
(٦) أي العلاقات المذكورة يعني أن المجاز يجوز في الأسماء الشرعية إذا وجد بين معانيها نوع من العلاقات المذكورة بحسب الشرع كما يجوز في الأسماء اللغوية لما سيأتى من أن المعتبر في المجاز وجود العلاقة ولا يشترط السماع في أفراد المجازات فيصح المجاز سواء كان وجود العلاقة بحسب اللغة أو الشرع (٧) كلمة كيف في موضع الحال من ضمير شرع قدم عليه لاقترانه بالصدارة في الأصل وإن أنسلخ عنه معنى الاستفهام في مثل هذا المقام .

علاقة للاستعارة كالوصية والارث <sup>(١)</sup> وكالسببية <sup>(٢)</sup> كنكاحه عليه السلام انعقد بلفظ الهبة فان الهبة وضعت للملك الرقبة والنكاح للملك المتعة وذلك <sup>(٣)</sup> سبب لهذا <sup>(٤)</sup> وكذا نكاح غيره <sup>(٥)</sup> عندنا وعند الشافعي <sup>(٦)</sup> رحمه الله لا ينعقد إلا بلفظ النكاح والتزويج لقوله تعالى (خالصة <sup>(٧)</sup> لك) ولأنه <sup>(٨)</sup> عقد شرع لمصالح لا تحصى <sup>(٩)</sup> وغير <sup>(١٠)</sup> هذين اللفظين قاصر في الدلالة عليها <sup>(١١)</sup> قلنا <sup>(١٢)</sup> الخلوص في الحكم وهو عدم وجوب المهر لا في

(١) بأن تستعمل لفظ أحدهما في معنى الآخر بجامع أن كلا منهما استتخلاف عقب الموت بعد حصول الفراغ من حوائج الميت كالتجهيز والدين (٢) عطف على قوله كالاتصال في المعنى المشروع (٣) أى ملك الرقبة (٤) أى ملك المتعة فأطلق اللفظ الذى وضع للملك الرقبة وأريد به ملك المتعة (٥) أى نكاح غير النبي ﷺ (٦) أى وابن حنبل (٧) قوله خالصة لك (٨) أى انعقاد النكاح بلفظ الهبة خالصة لك يا محمد .

(٨) معطوف على قوله لقوله تعالى خالصة لك وهذا دليل ثان للامام الشافعي (٩) كالنسب والتوارث والاحصان والاجتناب عن السفاح .

(١٠) أى غير لفظ النكاح والتزويج (١١) أى على المصالح المذكورة (١٢) أى فى الجواب عن الآية أن صحة النكاح بلفظ الهبة مع عدم وجوب المهر مخصوصة بدليل أنها مقابلة بمن آتى مهرها فى قوله تعالى (إنا أحملنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن إلى قوله وامرأة مؤمنة) وبدليل قوله تعالى (لسيلا يكون عليك حرج) والحرج بلزوم المهر دون لفظ التزويج وبني المهر تحصل المنة التي سيق الكلام لأجلها لا باقاة لفظ مقام

اللفظ (١) فإن المجاز لا يختص بحضرة الرسالة وأيضاً تلك الأمور (٢) ثمرات وفروع ومبنى النكاح للملك له (٣) عليها (٤) حتى يلزم المهر عليه عوضاً عن ملك النكاح والطلاق بيده إذ هو المالك وإذا صح بلفظين لا يدلان على الملك لغة فالأولى أن يصح بلفظ يدل عليه وإنما يصح بهما (٥) لأنهما صاراً علمين لهذا العقد وكذا ينعقد بلفظ البيع لما قلنا (٦) فإن قيل ينبغي أن يثبت العكس أيضاً بطريق إطلاق اسم المسبب (٧) على السبب قلنا إنما كان كذلك (٨) إذا كان (٩) علة شرعت للحكم كالبيع للملك مثلاً فإن الملك يصير كالعلة الغائية له فإن (١٠) قال إن ملكك عبداً فهو حر أو قال إن اشتريت فشره

---

لفظ (١) أى لا الخلوص فى لفظ الهبة (٢) أى المصالح المذكورة .  
(٣) أى للزوج (٤) أى على الزوجة (٥) أى بلفظ التزويج والنكاح وهذا جواب عن إشكال مقدر وهو أن عدم دلالة النكاح والتزويج على الملك لغة يقتضى عدم صحة النكاح بهما فأجاب بأنه إنما يصح بهما لأنهما صاراً علمين لهذا العقد (٦) أى بطريق المجاز فإن البيع وضع لملك الرقبة فيراد به المسبب وهو ملك المتعة (٧) هو اسم النكاح على السبب وهو البيع والهبة مثلاً (٨) أى إنما يصح إطلاق اسم المسبب على السبب (٩) أى إذا كان السبب علة شرعت الخ (١٠) تمهيد للمسألة التى بعدها وهى قوله فإن قال عنيت بأحدهما الآخر .

متفرقا يعتق في الثاني (١) لافي الأول (٢) فان قال عنيت  
بأحدهما (٣) الآخر صدق ديانة (٤) لا قضاء (٥) فيما (٦) فيه  
تخفيف أما إذا كان سيداً محضاً (٧) فلا ينعكس (٨) على ما قلنا (٩)  
فيقع الطلاق بلفظ العتق فان العتق وضع لازالة ملك الرقبة  
والطلاق لازالة ملك المتعة وتلك الازالة (١٠) سبب لهذه (١١)  
إذ هي (١٢) تفضى اليها (١٣) وليست هذه (١٤) مقصودة

(١) وهو قوله إن اشتريت لصحة إطلاق المشتري عليه عرفاً بعد الفراغ  
من الشراء (٢) وهو قوله إن ملكك عبداً لعدم صحة إطلاق المالك عليه  
عرفاً بعد زوال الملك فالفرق بين المسألتين عرفي (٣) أى قال عنيت  
بالشراء الملك أو بالعكس (٤) أى يبنى المقتضى جوابه على ما نواه .

(٥) أى لا يحكم القاضى بما نواه بل بموجب كلامه ولا يلتفت إلى  
ما عناه دفعا للتمهة (٦) مرتبط بما قبله أى لا يصدق القاضى إن قال  
قصدت بالشراء الملك لأنه أراد ما فيه تخفيفاً عليه وهو عدم العتق وإن  
قال بالعكس يصدق لأنه عنى ما هو أغلظ عليه وهو العتق .

(٧) وهو ما يفضى إلى المسبب ولا يكون شرعيته لأجله .

(٨) أى لا يصح إطلاق اسم المسبب على السبب (٩) وهو قوله  
سابقاً إذا كانت الأصلية والفرعية من الطرفين يجرى المجاز من الطرفين .

(١٠) أى إزالة ملك الرقبة (١١) أى لازالة ملك المتعة .

(١٢) أى إزالة ملك الرقبة (١٣) أى إلى إزالة ملك المتعة .

(١٤) أى إزالة ملك المتعة .

منها (١) فلا يثبت العتق (٢) بللفظ الطلاق خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا يثبت العتق بطريق الاستعارة إذ (٣) كل منهما إسقاط بنى على السراية (٤) وال لزوم (٥) لأنها (٦) لا تصح بكل وصف بل بمعنى المشروع كيف شرع ولا اتصال بينهما (٧) فيه (٨) لأن الطلاق (٩) رفع قيد النكاح والاعتقاق إثبات القوة الشرعية (١٠) فان قيل الاعتاق إزالة الملك عند أبي حنيفة (١١) رحمه الله تعالى والطلاق إزالة القيد فوجدت المناسبة قلنا نعم (١٢) لكن بمعنى أن التصرف الصادر من المالك هي (١٣) لا بمعنى أن الشارع (١٤) وضع الاعتاق لإزالة الملك فالمراد

---

(١) أي من إزالة الرقبة (٢) أي لما تقدم من أنه إذا لم يكن المسبب مقصوداً من السبب لا يصح إطلاق اسم المسبب على السبب .  
 (٣) علة للمنفى (٤) والمراد بها ثبوت الحكم في الكل بسبب ثبوته في البعض (٥) والمراد به عدم قبول الفسخ كما في العتق (٦) علة للنفي .  
 (٧) أي بين الطلاق والعتاق (٨) أي في معنى المشروع كيف شرع .  
 (٩) مشروع في بيان عدم تحقق العلاقة المذكورة بين الطلاق والعتاق .  
 (١٠) أي القوة المنسوبة إلى الشرع كالتصرف في الأموال والشهادات والتمكن من العبادات كالجمع والاعتياد وغير ذلك .

(١١) على ما عرف في مسألة تجزأ الاعتاق (١٢) يعنى أن الاعتاق إزالة الملك عند أبي حنيفة في مسألة تجزأ الاعتاق بمعنى أن الإزالة صادرة منه (١٣) أي إزالة الملك (١٤) هذا لا ينافي ما تقدم في كلامه من القسم الأول : م — ٤

بالاعتاق إثبات القوة المخصوصة فيسند إلى المالك (١) مجازاً لأنه صدر منه سببه وهو إزالة الملك (٢) أو يطلق الاعتاق عليها (٣) مجازاً فإن قيل ليس مجازاً (٤) بل هو اسم منقول (٥) قلنا منقول في إثبات القوة المخصوصة (٦) ثم يطلق مجازاً على سببه (٧) يرد عليه (٨) إنا نستعير الطلاق وهو إزالة القييد لإزالة الملك ولا يتعلق ببحثنا أن الاعتاق ماهو فالجواب أن إزالة الملك أقوى من إزالة القييد (٩) وليست (١٠) لازمة لها (١١)

---

أن العتق وضع لإزالة ملك الرقبة لأن المراد هناك أن هذا التصرف الذي هو الاعتاق موضوع في الشرع لغرض زوال ملك الرقبة .

(١) جواب عن اعتراض مقدر وهو أن الاعتاق إذا كان موضوعاً في الشرع لإثبات القوة المخصوصة فينبغي أن لا يسند إلى المالك فإنه لم يثبت قوة بل المثبت هو الشرع فأجاب بأنه يسند إلى المالك مجازاً .

(٢) فيكون المجاز في الاسناد كما في أنبت الربيع البقل .

(٣) أي على إزالة الملك (٤) هذا إشكال على قوله أو يطلق الاعتاق عليها مجازاً أي ليس إطلاق الاعتاق على إزالة الملك بطريق المجاز .

(٥) أي شرعي (٦) لا في إزالة الملك (٧) وهو إزالة الملك .

(٨) أي على ما سبق أن الطلاق رفع القييد والاعتاق إثبات القوة الشرعية (٩) أي لوجوب أن يكون المستعار منه أقوى في وجه الشبهة كالإسناد للشجاع وأن يكون المستعار لازماً (١٠) أي إزالة الملك .

(١١) أي لإزالة القييد .

فلا تصح استعارة هذه (١) لتلك (٢) بل على العكس (٣) فإن الاستعارة لا تجرى إلا من طرف واحد (٤) كما الأسد للشجاع (٥) وكذا إجارة الحر (٦) تنعقد بلفظ البيع دون العكس (٧) لأن ملك الرقبة سبب لملك المنفعة ولا يلزم (٨) عدم الصحة فيما إذا أضافه (٩) إلى المنفعة لأن ذلك (١٠) ليس لفساد المجاز بل لأن المنفعة المعدومة لا تصلح محلاً للاضافة حتى لو أضاف الاجارة اليها (١١) لا تصح فكذا المجاز عنها (١٢) واعلم (١٣) أنه يعتبر السماع في أنواع العلاقات لا في أفرادها فان إبداع (١٤)

---

(١) أى إزالة القيد (٢) أى لازالة الملك (٣) وهو استعارة إزالة الملك لازالة القيد (٤) لا متناع كون كل من الطرفين أقوى من الآخر في وجه الشبهه وقوات المبالغة في التشبيه عند تساوى الطرفين .

(٥) أى فان الأسد يستعار للشجاع دون العكس .  
(٦) معطوف على قوله فيقع الطلاق بلفظ العتق وإنما قيد بالحر ليتأتى المجاز فيه إذ لو كان عبداً ثبت البيع (٧) وهو لفظ الاجارة للبيع (٨) أى لا يرد علينا عدم صحة الاجارة بلفظ البيع المضاف الى المنفعة (٩) أى البيع (١٠) أى عدم صحة الاجارة بلفظ البيع المضاف الى المنفعة (١١) أى الى المنفعة (١٢) أى عن الاجارة يعنى أن الاجارة إذ أضيفت الى المنفعة حقيقة لا تصح فكذا اذا أضيفت اليها مجازاً لأن المنفعة معدومة حين العقد فلا بد لصحتها من إضافة العقد إلى العين وهى تقوم مقام المنفعة (١٣) أمر بالعلم للبحث على معرفة ما يأتى .  
(١٤) أى اختراع الاستعارات الغريبة التى لم يسمع بأعيانها من أهل

الاستعارات اللطيفة من فنون البلاغة وعند البعض (١)  
لا بد من السماع (٢) فإن النخلة تطلق على الانسان الطويل  
دون غيره قلنا لا اشتراط المشابهة في أخص الصفات (٣) .

(مسألة (٤) : المجاز خلف عن الحقيقة (٥) في حق التكلم

اللغة هو من طرق البلاغة التي ترتفع بها طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان  
كذلك (١) وتمسك هذا لمخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة  
لجاز إطلاق نخلة لطويل غير إنسان للمشابهة وشبكة للصيد للجاورة وأب  
للأبن للسببية وابن للاب للمسبية واللازم باطل وأجيب بمنع الملازمة فإن  
العلاقة مقتضية للصحة والتخالف عن المقتضى ليس بقادح لجواز أن يكون  
لما منع مخصوص (٢) علة لقوله لا بد من السماع يعني لو لم يكن سماع العلاقة  
في الافراد معتبر لصح إطلاق النخلة على غير الانسان مع أنه لم يقع .

(٣) أى إنما لم يجز استعمال النخلة لطويل غير إنسان لانتفاء شرط  
الاستعارة وهو المشابهة في أخص الأوصاف بأن تكون المشابهة طولاً مع  
فروع وأغصان في أعاليها وطراوة وتمایل فيها مثلاً ولو تحقق ذلك في غير  
الانسان لصح الاستعمال فيه (٤) يصح صرفها نظراً لحكاية اللفظ قبل  
العلمية لأنها كانت محل سؤال ثم نقلت وجعلت علماً لطائفة من المسائل  
أو بناء على أن التاء للنقل أو لأنها اسم جنس وعنده نظر للعلمية والتأنيث  
اللفظي والكلام على تنوين المسألة وكون أسماء التراجم كمسألة وفائدة  
وفصل وباب وكتاب هل هو من قبيل أعلام الأشخاص أم لا في أواخر  
رسالة الوضع لشيخنا يوسف الدجوي فراجعناه فانه مهم (٥) أى فرع لها  
اتفق العلماء على أن المجاز خلف عن الحقيقة واختلفوا في جهة الخلفية فعند  
الإمام في حق التكلم حتى اكتفى بصحة اللفظ من حيث العربية سواء صح معناه



عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في حق الحكم فعنده  
لفظ (١) هذا إبنى للآ كبر سنا منه في إثبات الحرية خلف  
عن التكلم به في إثبات البنوة والتكلم بالأصل صحيح من  
حيث أنه مبتدأ وخبر وعندهما ثبوت الحرية بهذا اللفظ  
خلف عن ثبوت البنوة به (٢) والأصل ممتنع (٣) ومن  
شرط الخلف إثبات الأصل (٤) وعدم ثبوته لعارض فيعق  
عنده (٥) لا عندهما (٦) لهما (٧) إن في المجاز ينتقل الذهن  
من الموضوع له إلى لازمه (٨) والثاني (٩) موقوف على  
الأول (١٠) فلا بد من إمكانه (١١) كما في مسألة مس السماء (١٢)

أم لا وعندهما في حق الحكم حتى اشترط في المجاز إمكان المعنى الحقيقي بهذا اللفظ .  
(١) في نسخة الشرح التكلم بهذا إبنى للآ كبر الخ (٢) أى بهذا اللفظ  
(٣) وهو كون الآ كبر إبنى للآ صغر (٤) وفي نسخ إمكان الأصل .  
(٥) أى عند الامام للصحة اللفظ من حيث العربية سواء صح معناه  
بأن يقول لعبد أصغر منه هذا إبنى أو لم يصح بأن يقول ذلك للآ كبر منه  
(٦) أى لاستحالة المعنى الحقيقي وهو أن يكون الآ كبر مخلوقا من  
نطفة الآ صغر (٧) خبر مقدم وينتقل مبتدأ مؤخر أى انتقال الذهن من  
الموضوع له إلى لازمه في المجاز دليل لهما (٨) أى المعنى (٩) أى اللازم  
وفي نسخة فالثاني بالقاء (١٠) أى الموضوع له (١١) أى الأول وهو المعنى  
الموضوع له (١٢) صورته حلف شخص بقوله والله لا مسن السماء فيعتقد  
اليمن بإمكان البر بالأصل وهو مس السماء في حق البشر كما وقع ذلك لرسول الله

قلنا موقوف على فهم الأول لا على إرادته إذ لا جمع بينهما (١)  
 فإذا فهم الأول وامتنع إرادته علم أن المراد لازمه وهو عتقه  
 من حين ملكه فيجعل إقرارا (٢) فيعتق قضاء من غير نية لأنه (٣)  
 متعين ولا يعتق بقوله يا ابني لأنه (٤) لاستحضار المنادى  
 بصورة الاسم بلا قصد المعنى (٥) فلا تجرى (٦) الاستعارة  
 لتصحيح المعنى فإن الاستعارة تقع أولا في المعنى وبواسطته  
 في اللفظ ويعتق بقوله يا حر لأنه (٧) موضوع له فإن قيل (٨)

صلى الله عليه وسلم بخلاف من حلف بقوله لا شرين الماء الذي في الكوز  
 ولا ماء فيه لا تجب الكفارة لأن الأصل وهو البر غير ممكن (٩) أى بين  
 الحقيقة والمجاز (١٠) أى بالحرية من حين ملكه لأن ما صرح به وهو  
 البتة سبب لحرية من حين ملكه (١١) أى العتق (١٢) علة لقوله لا يعتق .  
 (١٣) أى لأن الغرض من النداء استحضار المنادى وطلب إقباله بصورة  
 الاسم من غير أن يقصد إلى معناه فلا يحتاج إلى أن يصحح هذا الكلام  
 بالحل على المعنى الحقيقي أو المجازي عند تعذره بخلاف الخبر كهذا إبنى  
 فإنه لا بد من تصحيحه مهما أمكن (١٤) تفريع على جملة قوله لا يعتق بقوله  
 يا ابني الخ وحاصل الكلام لما لم يكن المعنى مقصوداً لم تجر الاستعارة  
 لتصحيح معناه لأن الكلام هنا مصون بدون إثبات المجاز للحصول المقصود  
 وهو استحضار المنادى بخلاف قوله يا حر فإنه يستوي نداه وخبره لأنه  
 وضع للتحرير فأقيم عينه مقام معناه فكان المعنى مطلوباً بكل حال فيعتق  
 بكل حال أضافه إلى المملوك (١٥) أى الحر (١٦) حاصل الاشكال أن هذا  
 إبنى من قبيل زيد أسد وهو ليس باستعارة عند المحققين بل هو تشبيه

قد ذكر في علم البيان أن زيدا أسد ليس باستعارة بل هو تشبيه  
بغير آلة لأنه دعوى أمر مستحيل قصداً لأن التصديق  
والتكذيب يتوجهان إلى الخبر وإنما يكون استعارة إذا حذف  
المشبه نحو رأيت أسدا يرمى وإن كان هذا مستحيلاً أيضاً  
بواسطة القرينة لكن غير مقصود فإن القصد إلى الرؤية هنا  
فعلى هذا لا يكون هذا إبنى استعارة قلنا هذا في الاستعارة في  
أسماء الأجناس وتسمى استعارة أصلية لأنه يلزم حينئذ قلب  
الحقائق لا في الاستعارة في المشتقات وتسمى استعارة تبعية  
نحو نطق الحمار أو الحمار ناطقة فإن هذا استعارة بالاتفاق  
ولا يلزم هنا قلب الحقائق وهذا إبنى من هذا القبيل .

(مسألة) : قال بعض الشافعية <sup>(١)</sup> لا عموم للمجاز لأنه

ضروري <sup>(٢)</sup> يصار إليه <sup>(٣)</sup> توسعة فيقدر بقدر الضرورة قلنا

---

بحذف الاداة وهو لا يوجب العتق بالاتفاق \* وحاصل الجواب \* أنه ليس  
من قبيل زيد أسد بل من قبيل الحمار ناطقة وهو استعارة بالاتفاق  
وذلك لأن ابني معناه مولود لى ومخلوق من مائى فيكون مشتقا .

(١) لم يوجد هذا القول في كتبهم ولعلمهم قالوا به في مبدء الأمر ثم

رجعوا عنه وبقي البحث معهم مسطوراً في كتب المخالف (٢) أى المجاز .

(٣) أى عند عدم إمكان المصير إلى الحقيقة ولا عموم لما ثبت ضرورة .

لا ضرورة في استعماله <sup>(١)</sup> وهو أحد نوعي الكلام <sup>(٢)</sup> بل فيه من البلاغة ما ليس في الحقيقة وهو في كلام الله تعالى كثير <sup>(٣)</sup> كقوله تعالى (يريد أن ينقض <sup>(٤)</sup> فأقامه) وقوله (لما طغى الماء <sup>(٥)</sup>) والله متعال عن العجز والضرورات نظيره قوله عليه السلام « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين <sup>(٦)</sup> » وقد أريد به الطعام <sup>(٧)</sup> إجماعاً فلا يشمل غيره عنده .

(مسألة) : لا يراد من اللفظ الواحد معناه الحقيقي والمجازي

(١) لأنه إنما يستعمل لأجل الداعي كاختصاص لفظه بالعدوثة أو صلاحيته للشعر إلى آخر ما سيأتي قريباً <sup>(٢)</sup> الواو للحال أي كيف يقال ضروري والحال هو أحد نوعي الكلام وفيه من البلاغة ما ليس في الحقيقة <sup>(٣)</sup> إشارة إلى جواب آخر عن دليل المخالف يعني كيف يقال أن المجاز ضروري مع وقوعه كثرة في كتاب الله تعالى وهو أفصح اللغات والله متعال عن أن يلحقه عجز أو ضرورة لأن ذا من أمارات الحدوث (٤) أي في قصة موسى والخضر عليهما السلام فالإرادة في الجدار مجاز لا حقيقة لأنها من صفات الأحياء <sup>(٥)</sup> أي في قصة نوح عليه السلام ولا طغيان للماء حقيقة بل مجازاً <sup>(٦)</sup> مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال والحقيقة ليست مرادة إجماعاً إذ نفس الصاع الخشب يجوز بيعه بالصاعين في الشريعة فلا بد أن يكون مجازاً عما يحل فيه .

(٧) أي وقد اتفقوا على إرادة الطعام وزادت الحنفية سائر ما يحل فيه من غير الطعام كالنورة والجص .

معاً لرجحان (١) المتبوع (٢) على التابع (٣) فلا يستحق (٤) معتق  
المعتق مع وجود المعتق إذا أوصى لمواليه ولا يراد (٥) غيره  
الخمر (٦) بقوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلدوه  
لأنه (٧) أريد بها (٨) ما وضعت له ولا المس (٩) باليد بقوله تعالى  
(أو لا مستم النساء) لأن الوطء (١٠) وهو المجاز مراد بالاجماع (١١)  
ولا جمع بينهما (١٢) بالحنث إذا دخل حافياً أو متنعلاً أو راكباً

(١) علة لقوله لا يراد (٢) وهي الحقيقة ولا ينافي رجحان المجاز في  
بعض الصور كما في المثال الثالث لأن ذلك للقرينة (٣) وهو المجاز .  
(٤) تفریع على قوله لا يراد توضيحه أن لفظ المولى له حقيقة وهو  
المعتق وله مجاز وهو معتق المعتق فاذا أوصى حر الأصل لمواليه تكون  
الوصية للمولى الأسفل وهو المعتق دون معتق المعتق للرجحان المتبوع  
على التابع إذا دار اللفظ بينهما (٥) معطوف على قوله فلا يستحق .  
(٦) أى فى الحد لعلاقة المشابهة بمخامرة العقل وإنما يجب الحد فى  
السكر منها بدليل آخر من سنة أو غيره (٧) أى الحال والشأن .  
(٨) أى بالخمر (٩) معطوف على قوله ولا يستحق أيضاً (١٠) علة لقوله  
ولا المس باليد (١١) ليس المراد الاجماع الاصطلاحى بل المراد الاتفاق  
بيننا وبين الامام الشافعى فانه حمل الملامسة على المس باليد والجماع كليهما .  
(١٢) شروع فى دفع الاشكال الوارد على كلامه السابق وهو كيف  
تقول لا يراد من اللفظ الواحد معناه الحقيقى والمجازى مع وقوعه فى كلامكم  
فى عدة مواضع كما اذا حلف لا يضع قدمه فى دار فلان وقتل بالحنث اذا  
دخل حافياً وهو المعنى الحقيقى أو متنعلاً أو راكباً وهو المعنى المجازى فهذا

في لا يضع قدمه في دار فلان لأنه مجاز (١) عن لا يدخل  
 فيحنت (٢) كيفما دخل فهذا (٣) من باب عموم المجاز (٤) وكذا  
 لا يدخل في دار فلان يراد به (٥) نسبة السكنى (٦) وهي تعم (٧)  
 الملك والاجارة والعارية لانسبة الملك حقيقة وغيرها (٨) مجازاً  
 حتى يلزم الجمع بينهما (٩) ولا بالحنث إذا قدم (١٠) نهراً أو ليلاً  
 في قوله امرأته كذا يوم يقدم زيد لأنه (١١) يذكر للنهار  
 وللوقت كقوله تعالى (ومن يؤلمهم يومئذ (١٢) دبره) فإذا تعلق (١٣)

هو عين الجمع فأجاب بقوله ولا جمع الخ (١) علة للنفي والضمير راجع  
 الى لفظ لا يضع (٢) الفاء تفرعية (٣) الفاء للتعليل والاشارة راجعة الى  
 الدخول (٤) هو استعمال اللفظ في معنى مجازي عام بحيث يكون المعنى  
 الحقيقي من أفراد كالدخل في المسألة الأولى والسكنى في الثانية والوقت  
 في الثالثة والباطن في الرابعة (٥) أى يكون الدار مضافة الى فلان .

(٦) أى بطريق المجاز بدلالة العادة وهى أن الدار لاتعادى ولا تهجر  
 لذاتها بل لبغض ساكنها (٧) أى السكنى (٨) أى غير نسبة الملك .

(٩) أى بين الحقيقة والمجاز (١٠) عطف على قوله بالحنث في قوله  
 ولا جمع بينهما بالحنث (١١) علة لقوله ولا بالحنث إذا قدم والضمير لليوم  
 (١٢) المراد به الوقت بدليل أن التولى من الزحف حرام ليلاً كان  
 أو نهراً (١٣) شروع في ضابط اليوم الذي يراد منه الحقيقة وهو النهار  
 تارة والمجاز وهو مطلق الوقت تارة أخرى .

بفعل ممتد (١) فللنهار (٢) وبغير ممتد (٣) فلولوقت (٤) لأن الفعل إذا نسب إلى ظرف الزمان بغير في يقتضى كونه (٥) معياراً له (٦) فان امتد (٧) الفعل امتد المعيار فيراد باليوم النهار وإن لم يمتد كوقوع الطلاق هنا لا يمتد المعيار فيراد به (٨) الآن ولا بالحنث (٩) بأكل الحنطة وما يتخذ منها عندهما (١٠) فى لا يأكل من هذه الحنطة لأنه يراد باطنها عادة فيحنث بعموم المجاز ولا يرد قول أبى حنيفة ومحمد فيمن قال لله على صوم رجب (١١) ونوى به اليمين إنه نذر ويمين (١٢) حتى لو لم يصم (١٣) يجب

(١) هو ما يصح تقديره بمدة مثل لبست يومين وركبت الفرس والمعتبر فى الامتداد وعدمه هو الفعل الذى تعالىق به اليوم لا الفعل الذى أضيف اليه اليوم (٢) أى حقيقة لعدم وجود المقتضى إلى العدول عنه (٣) هو ما لا يصح تقديره بمدة نحو قدمت يومين (٤) أى مجازاً لعدم صحة كون الممتد وهو اليوم معياراً لغير الممتد وهو جزء من الزمان .

(٥) أى ظرف الزمان (٦) أى للفعل والمراد بالمعيار ظرف لا يفضل عن المظروف كالיום للصوم (٧) الفاء فاء الفصيحة (٨) أى باليوم (٩) عطف على قوله بالحنث الذى سبق (١٠) أى عند الصاحبين وعند الامام يحنث بأكل عينها فقط (١١) بدون تنوين لاجتماع العلمية والعدل عن الرجب المعروف ليكون المراد رجب هذه السنة لتظهر ثمرته فى الفرائض بخلاف ما إذا كان رجباً من العمر فإنه لا تظهر ثمرته إلا عند الموت بالايساء بالفدية (١٢) مقول القول (١٣) بيان لشبهة الخلاف .

القضاء (١) والكفارة (٢) لأنه (٣) نذر بصيغته (٤) يمين بموجبه (٥) لأن (٦) إيجاب المباح يوجب تحريم ضده وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى ( قد فرض الله (٧) لكم تحلة أيمانكم ) كما أن شراء القريب (٨) شراء بصيغته تحرير بموجبه يرد عليه (٩) أنه إن كان هذا (١٠) بموجبه يكون يمينا وإن لم ينو (١١) وإن لم يكن موجبه يكون جمعا بين الحقيقة والحجاز ويمكن أن يقال (١٢) لا جمع بينهما في الإرادة لكنه ثبت النذر بصيغته واليمين

(١) أي لكونه نذرا (٢) أي لكونه يمينا (٣) دليل على قوله ولا يرد قول أبي حنيفة النخ والضمير للقول (٤) لكونها موضوعة لذلك لأن على الإيجاب (٥) أي بلازمه والباء للاستعانة (٦) علة لقوله يمين بموجبه . (٧) أي شرع لكم تحليلها بالكفارة وسمى تحريم النبي ﷺ مارية أو الغسل على نفسه يمينا وقال ( لما تحرم ما أحل الله لك ) ثم قال ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) فعلم أن تحريم الحلال يمين (٨) تشبيه بمسألة النذر به توضيحا وتأيدا فإن شراء القريب يكون تملكاً باعتبار صيغته لأنها موضوعة للملك ويكون تحريرا وإعتاقا بموجبه لأن موجب الملك مع القرابة هو العتق قال عليه الصلاة والسلام من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ، والحاصل إلى هنا أن المصنف أورد خمسة مسائل ظاهرها الجمع بين الحقيقة والحجاز فأجاب عن الأربع الأولى بأنه من قبيل عموم الحجاز وعن الخامسة بأنه من قبيل الحقيقة وموجبها اليمين والمراد بالموجب اللازم المتأخر (٩) أي على قوله يمين بموجبه (١٠) أي اليمين (١١) أي اليمين كما إذا اشترى القريب يعتق عليه وإن لم ينو (١٢) أي في جواب هذا الاشكال .



بارادته فان قيل يلزم أن يثبت النذر أيضاً إذا نوى أنه يمين  
وليس بنذر قلنا لما نوى مجازه ونفى حقيقته يصدق ديانته .

(مسألة) : لا بد <sup>(١)</sup> للمجاز من قرينة تمنع إرادة الحقيقة  
عقلا أو حسا أو عادة أو شرعا وهي <sup>(٢)</sup> إما خارجة عن  
المتكلم <sup>(٣)</sup> والكلام <sup>(٤)</sup> كدلالة الحال نحو يمين الفور <sup>(٥)</sup> أو  
معنى من المتكلم كقوله تعالى ( واستغفر <sup>(٦)</sup> من استطعت  
منهم ) فانه تعالى <sup>(٧)</sup> لا يأمر بالمعصية أو لفظ خارج عن هذا

---

(١) أي لا غنى موجود أو حاصل (٢) أي القرينة (٣) أي ليست  
صفة له (٤) معناه ليس من جنس الكلام (٥) أي السرعة وهي المؤبدة  
لفظا المؤقتة معنى كقوله لامرأته حين قامت لتخرج إن خرجت فأنت  
طالق فحقيقة هذا الكلام أن تطلق في كل وقت خرجت ولكن معنى  
الغضب الذي حدث في المتكلم وقت خروجها يدل على أن المراد هي  
هذه الخرجة المعينة فيحمل الكلام عليها مجازاً بهذه القرينة حتى لو  
رجعت ثم خرجت لا تطلق والقرينة عرفية (٦) مجاز مرسل عن التمكن  
من إطلاق المألوم وهو الأمر بالاستغفار وإرادة اللازم وهو التمكن  
لأن المألوم بالشئ يتمكن منه والقرينة عقلية وهو أن الله تعالى لا يأمر  
بالمعصية (٧) علة لما سبق أي إنما كانت القرينة معنى من المتكلم لأن الله  
تعالى لا يأمر بالمعصية .

الكلام كقوله تعالى (فمن شاء فليؤمن<sup>(١)</sup> ومن شاء فليكفر<sup>(٢)</sup>) فان سياق الكلام وهو قوله تعالى (إنا أعتدنا) يخرج من أن يكون للتخيير ونحو<sup>(٣)</sup> طلق امرأتى<sup>(٤)</sup> إن كنت رجلا لا يكون توكيلا أو غير خارج<sup>(٥)</sup> فاما أن يكون بعض الأفراد أولى<sup>(٦)</sup> كما ذكرنا<sup>(٧)</sup> في التخصيص أو لم يكن<sup>(٨)</sup>

---

(١) مجاز مرسل من إطلاق السبب وهو الأمر بالآيمان وإرادة المسبب وهو التوبيخ والآنكار على تركه لأن الأمر بالشئ قد يكون سببا للتوبيخ عليه كما هنا والقرينة قوله فمن شاء لأن الآيمان لا يختص بمن شاء شرعا بل يجب على كل فرد (٢) مجاز مرسل عن التوبيخ والآنكار على نفس الكفر بقرينة قوله إنا أعتدنا إذ لا عذاب عقلا على الآتيان بما خير فيه وهذه القرينة لفظ خارج عن هذا الكلام .

(٣) أعاد لفظ نحو للإشارة إلى أن هذا المثال نوع آخر من حيث العلاقة وذكر عقب ما قرينته عقلية من حيث المناسبة وهو التوبيخ في كل

(٤) مجاز مرسل من إطلاق السبب وهو التوكيل بالإطلاق وإرادة المسبب وهو التوبيخ والتعجيز لأن الوكيل إن لم يحسن التوكيل يوبخ عليه والقرينة قوله إن كنت رجلا لأن هذا الكلام إنما يقال عند إرادة إظهار عجز المخاطب عن الفعل الذي قرن به فيكون الكلام للتوبيخ كما يقال سب السلطان إن كنت رجلا (٥) معطوف على قوله أولفظ خارج (٦) نحو كل مملوك لى حر لا يقع على المكاتب بلا نية لأنه ليس بمملوك مطلقا (٧) أى فى أوائل فصل قصر العام على بعض أفراد .

(٨) أى بعض الأفراد أولى .

نحو إنما الأعمال بالنيات <sup>(١)</sup> ورفع عن أمتي الخطأ <sup>(٢)</sup>  
والنسيان لأن عين فعل الجوارح لا يكون بالنية وعين الخطأ  
والنسيان غير مرفوع بل المراد الحكم وهو <sup>(٣)</sup> نوعان <sup>(٤)</sup>  
الأول الثواب والاثم والثاني الجواز والفساد ونحوهما <sup>(٥)</sup>  
والأول بناء على صدق عزيمته والثاني بناء على ركنه وشرطه  
فان من توضأ بماء نجس جاهلاً وصلى لم يحز في الحكم لفقد  
شرطه ويثاب عليه لصدق عزيمته ولما اختلف الحكم <sup>(٦)</sup>

(١) فمعناه الحقيقي أن لا توجد أعمال الجوارح إلا بالنية وهو  
كذب لأن أكثر ما يقع العمل منا في وقت خلو ذهن عن النية فلا بد  
أن يحمل على المجاز صوتنا لكلام المصوم عن الكذب أي ثواب  
الأعمال أو حكم الأعمال بالنيات فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم  
الملزوم وهو الأعمال وإرادة اللازم وهو الحكم وكذا في الحديث الذي  
بعده (٢) فمعناه الحقيقي أن الخطأ والنسيان لا يوجد من أمة وهو  
كذب لوجود الخطأ والنسيان من الأمة المحمدية فيحمل على حكمه في  
الآخرة أعني الاثم مرفوع (٣) أي الحكم (٤) أي حكم الدنيا وهو  
الجواز والفساد وحكم الآخرة وهو الثواب في الأعمال المفتقرة إلى  
النية والاثم في الأفعال المحرمة فحمل الامام أبو حنيفة على الثواب  
لكونه باقياً على عمومته إذ لا ثواب بدون النية بخلاف الصحة فانها قد  
تسكون بدونها كالبيع والنكاح وحمل الشافعي على الصحة لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم بعث ليان الحل والحرم والصحة والفساد .

(٥) كالكرهة والاسامة (٦) أي حكم الدنيا وحكم الآخرة .

صار الاسم (١) بعد كونه (٢) مجازاً (٣) مشتركاً (٤) فلا يعم (٥) أما  
عندنا فلائن المشترك لا عموم له (٦) وأما عنده فلائن المجاز  
لا عموم له (٧) فإذا ثبت أحدهما وهو الثواب اتفاقاً لم يثبت  
الآخر (٨) ونحو (٩) لا يأكل من هذه النخلة ولا يأكل من هذا  
الدقيق ولا يشرب من هذا البئر حتى إذا استنف (١٠) أو كرع (١١)  
لا يحنث ونحو لا يضع قدمه في دار فلان وكالآسماء المنقولة (١٢)  
ونحو التوكيل بالخصومة (١٣) فإنه يصرف إلى الجواب لأن

---

(١) وهو الأفعال (٢) أي الاسم (٣) أي عن الحكم (٤) أي صار  
بمنزلة المشترك في المعنى المجازي أي بين حكم الدنيوي والآخرى (٥) الفاء  
تفريعية (٦) لأن الواضع خصص اللفظ للمعنى بحيث لا يراد به غيره .  
(٧) لأنه ضروري يصار إليه في الكلام عند تعذر الحقيقة والضرورة  
تقتدر بقدرها وعلمت أن هذا لم يوجد في كتب الشافعية (٨) وهو الجواز  
والفساد (٩) أعاد لفظ نحو إشارة إلى نوع آخر من القرينة وهي الحسية  
وكذا في لا يضع قدمه في دار فلان لأن قرينته عرفية ونحو التوكيل بالخصومة  
أيضاً لأن قرينته شرعية (١٠) أي أكله غير ملتوت (١١) أي شرب بقيه  
من موضعه فإن شرب بكفيه أو بشئ آخر فليس بكرع (١٢) كالدابة في  
العرف العام أو الفاعل في العرف الخاص وكالصلاة في عرف الشرع .  
(١٣) مجاز مرسل من استعمال المقيد في المطلق لأن حقيقة الخصومة  
الجواب بالدفع واستعمل في مطلق الجواب أعم من أن يكون دفعا أو إقرارا .

معناه الحقيقي <sup>(١)</sup> مهجور شرعا <sup>(٢)</sup> وهو كالمهجور عادة  
فيتناول <sup>(٣)</sup> الأقرار والانكار فاما إذا كانت الحقيقة مستعملة  
والمجاز متعارفا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى المعنى الحقيقي  
أولى لأن الأصل لا يترك إلا لضرورة وعندهما المعنى

---

(١) وهو الانكار بالدفع (٢) أي لامتناع المعنى للغوي شرعا فيما  
إذا كان الخصم محقا في دعواه حيث لا يملك التوكيل بالانكار شرعا .  
(٣) تفريع على قوله يصرف إلى الجواب والحاصل أن المصنف  
ذكر من أنواع ما يترك به الحقيقة اثني عشر شيئا ومثل لتسعة وترك  
ثلاثة لوضوح أمثلته وهي يمين الفور والأسماء المنقولة والتوكيل  
بالخصومة \* الأول \* ما إذا كانت القرينة خارجة عن الكلام  
والمستكمل كدلالة الحال ومثل له يمين الفور \* والثاني \* ما إذا كانت  
القرينة معنى من المستكمل ومثل له بالآية الأولى والثالث والرابع  
ما إذا كانت لفظا خارجا عن الكلام ومثل له بالآية الثانية ونحو طلق  
امرأتى ومأني ما إذا كانت القرينة لفظا غير خارج من الكلام ولم يكن  
بعض الأفراد أولى من الآخر بالأرادة ومثل له بالحديثين ولا يأكل من  
هذه النخلة ولا يأكل من هذا الدقيق ولا يشرب من هذا البئر ولا يضع  
قدمه في دار فلان والأسماء المنقولة والتوكيل بالخصومة والقرينة في  
الأول والرابع والعاشر عريضة وفي الثاني والثالث والخامس والسادس  
عقلية وفي السابع والثامن حسية وفي التاسع حسية عرفية وفي الحادي  
عشر عرفية أو شرعية وفي الثاني عشر شرعية .

القسم الأول : م — هـ

المجازى أولى ونظيره لا يأكل من هذه الخنطة يصرف إلى  
القضم<sup>(١)</sup> عنده وعندهما إلى أكل ما فيها .

(مسألة) : وقد يتعذر<sup>(٢)</sup> المعنى الحقيقي والمجازى معا<sup>(٣)</sup>  
كقوله لامرأته وهي أكبر منه سنا أو معروفة النسب هذه  
بتى<sup>(٤)</sup> أما الحقيقة وهو النسب فى الفصل الأول<sup>(٥)</sup> فظاهر وفى  
الثانى<sup>(٦)</sup> فلائها<sup>(٧)</sup> إما أن تثبت<sup>(٨)</sup> مطلقا أى فى حقه وفى حق  
من اشتهر النسب منه<sup>(٩)</sup> ولا يمكن<sup>(١٠)</sup> هذا لأنه<sup>(١١)</sup> يثبت ممن  
اشتهر منه أو فى حق نفسه فقط وذا<sup>(١٢)</sup> متعذر لأن<sup>(١٣)</sup> الشرع  
يكذبه<sup>(١٤)</sup> لا شتهاره<sup>(١٥)</sup> من الغير ولا يكون<sup>(١٦)</sup> أقل<sup>(١٧)</sup> .

---

(١) أى كسرها بأطراف الاسنان (٢) أى يتمتع العمل بالحقيقة والمجاز  
(٣) والاظهر حذفه لانه يوم أن المتعذر هو المعية دون الانفراد وهو  
خلاف ما باتى فى كلامه (٤) مقول القول (٥) أى فى الاكبر منه سنا (٦) أى فى  
معروفة النسب (٧) أى الحقيقة (٨) أى الحقيقة بمعنى أن تكون الدعوة معتبرة  
فى حقهما بأن يثبت من المدعى ويفتق من اشتهر منه (٩) الضمير راجع إلى  
من (١٠) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه واسم الإشارة  
راجعة إلى ثبوت النسب من المدعى وانتفاءه من اشتهر منه (١١) علة للنفي  
(١٢) أى الثبوت فى حق نفسه (١٣) علة للتعذر (١٤) أى المدعى .  
(١٥) أى النسب (١٦) أى تسكذيب الشرع المدعى .  
(١٧) خبر يكون .

من تكذيبه<sup>(١)</sup> نفسه والنسب مما يحتمل التكذيب والرجوع<sup>(٢)</sup>  
بخلاف العتق<sup>(٣)</sup> وأما المجاز<sup>(٤)</sup> وهو التحريم فلان التحريم  
الذى يثبت بهذا<sup>(٥)</sup> مناف لملك النكاح فلا يكون<sup>(٦)</sup> حقاً من  
حقوقه<sup>(٧)</sup>.

(مسألة) : الداعى<sup>(٨)</sup> إلى المجاز اختصاص لفظه<sup>(٩)</sup>

(١) أى المدعى (٢) عطف لازم على ملزوم (٣) يعنى لو قال  
للا كبر منه أو معروف النسب هذا ابنى يعتق عليه لعدم احتماله  
التكذيب والرجوع (٤) عطف على قوله اما الحقيقة (٥) أى بلفظ  
هذه ببقى (٦) أى التحريم (٧) أى حقوق النكاح والحاصل  
أن الرجل إذا قال لامراته هذه ببقى لا يخلو إما أن تكون  
المرأة أكبر منه أو أصغر وعلى كل أما معلومة النسب أو مجهولة  
ففى الصور الثلاثة الأول يكون كلامه لغواً وفى الرابعة وهى ما إذا كانت  
الصغيرة مجهولة النسب ان جعل معلومة النسب قسداً له يثبت نسبها  
وتكون بنتاً له ويفرق القاضى بينهما لعدم تعذر الحقيقة وهو المنقول  
عن المحيط وفتاوى قاضى خان وإن لم يجعل القيد للاحتراز تكون  
مجهولة النسب كالمعروفة فلا يثبت النسب وإنما يفرق القاضى بينهما إذا  
أصر على الامتناع من الوطء دفعا للظلم كما فى الحب والعنة وهو المنقول  
عن الأسرار والمبسوط فليحرر (٨) أى الأمر الداعى ثم هو على قسمين  
لفظى ومعنوى فذكر اللفظى أربعة وللمعنوى سبعة (٩) أى لفظ المجاز .

بالعزوبة <sup>(١)</sup> أو صلاحيته للشعر <sup>(٢)</sup> أو السجع <sup>(٣)</sup> أو أصناف  
البديع <sup>(٤)</sup> أو معناه <sup>(٥)</sup> بالتعظيم <sup>(٦)</sup> أو التحقير <sup>(٧)</sup> أو الترغيب <sup>(٨)</sup>  
أو الترهيب <sup>(٩)</sup> أو زيادة البيان <sup>(١٠)</sup> فإن <sup>(١١)</sup> ذكر الملزوم بيئته  
على وجود اللازم أو تلطف الكلام <sup>(١٢)</sup> فيفيد لذة تخيلية

(١) هي السلامة التي يستعذبها الطبع كأن يكون لفظ الحقيقة وحشياً  
كالخفقيق اسم للسريعة جداً من النوق ولفظ المجاز يكون عذبا كاستعارة  
لفظ الريح أو الطير لها بجامع السرعة في كل (٢) كقول الأَخْضَرى :  
وفي اختلاف الطبقات واستوى في الظهر فالأعلى أحق بالنوى  
فاستعمل النوى في الميراث لأجل الوزن (٣) هو تواطؤ الفاصلتين  
على حرف واحد نحو الواحد والاسد فلفظ اسد يستقيم دون لفظ  
الشجاع (٤) أي المحسنات البدعية من المقابلة والمطابقة والتجنيس والترصيع  
وغير ذلك (٥) أي اختصاص معنى المجازى وهو معطوف على قوله  
اختصاص لفظه وهذا شروع في الداعى المعنوى (٦) كاستعارة اسم أبي  
حنيفة لرجل عالم متق (٧) كاستعارة الهمج وهو الذباب الصغير للجامل .  
(٨) كاستعارة ماء الحياة لبعض المشروبات ليرغب السامع .

(٩) كاستعارة السم لبعض المطعومات لينفر السامع (١٠) كقولك  
رأيت أسدا يرمى فانه أبين في الدلالة على الشجاعة من قولك رأيت شجاعا  
(١١) علة لزيادة البيان (١٢) بالرفع معطوف على قوله اختصاص  
لفظه أي الداعى إلى المجاز تلطف الكلام كاستعارة بحر من المسك موجه  
الذهب لفحم فيه جمر موقد بجامع اللطافة في كل على سبيل الاستعارة



وزيادة شوق إلى إدراك معناه فيوجب سرعة التفهم أو مطابقة تمام المراد <sup>(١)</sup> أو غير ذلك مما ذكرناه في مقدمة كتاب الوشاح وفي فصلي التشبيه والمجاز .

فصل : وقد تجرى الاستعارة التبعية في الحروف فان الاستعارة تقع أولا في متعلق معنى الحرف ثم فيه كاللام مثلا فيستعار أولا التعليل للتعقيب ثم بواسطة يستعار اللام له نحو لدوا للموت وابنوا للخراب وههنا نذكر حروفا <sup>(٢)</sup> تشتد الحاجة اليها وتسمى .

---

التمثيلية كما قرره شيخنا في درسه .

(١) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي مطابقة الكلام تمام المراد وتماحه يكون بتأدية المعنى بطرق مختلفة ووضح الدلالة في الظهور والختفاء وذلك لا يكون إلا بالمعنى المجازي مثلا إذا أردت أن تؤدي معنى أصل المراد تقول رأيت أسودا وإذا أردت تمامه تقول رأيت غرابا ليعرف السامع كمية السواد (٢) وجه مناسبة مبحث الحروف مع ما قبله لأن الحروف تنقسم إلى قسمين حقيقية ومجازية فان في مثلا إذا كان بمعنى الظرفية تكون حقيقة وإن كانت بمعنى على تكون مجازا فلاجل ذلك ذكر عقيقه .

## حروف المعاني<sup>(١)</sup>

منها حروف العطف ( الواو ) لمطلق الجمع<sup>(٢)</sup> بالنقل عن  
أئمة اللغة<sup>(٣)</sup> واستقراء مواضع استعمالها<sup>(٤)</sup> وهى بين الاسميين  
المختلفين كالآلاف بين المتحددين<sup>(٥)</sup> فانه يمكن جاء رجلان ولا يمكن  
هذا<sup>(٦)</sup> فى رجل وامرأة فأدخلوا واو العطف وقولهم<sup>(٧)</sup> لا تأكل

---

(١) احرص به عن حروف المباني كحروف الهجاء الموضوعه لغرض  
التركيب لا للمعنى وإنما سميت بذلك لأنها توصل معانى الأفعال إلى الاسماء  
إذ لو لم يكن من وإلى فى قولك خرجت من البصرة إلى الكوفة لم يفهم  
ابتداء خروجك وانتهاءه ولما كانت حروف العطف أكثرها وقوعا من  
غيرها بدأ بها وقدم الواو على غيرها لأن دلالتها على مجرد الاشتراك  
ودلالة سائرها على معنى زائد عليه كالتعقيب والتراخى فصار بمنزلة المطلق  
من المقيّد والمطلق مقدم على المقيّد (٢) من إضافة الصفة للموصوف أى  
موضوعه لاجتماع أمرين أو أمور فى حكم واحد من غير تقييد وبه قال  
سيبويه وجميع نحاة البصرة والكوفة واستبدل المصنف على ذلك بأربعة  
وجوه (٣) هذا هو الوجه الأول (٤) هذا هو الوجه الثانى (٥) هذا هو  
الوجه الثالث أى فكما لا دلالة للآلاف فى المتن على مقارنة أو ترتيب  
إجماعا فكذلك جاء فى رجل وامرأة (٦) أى اتحاد الرجل والمرأة فى لفظ  
واحد (٧) هذا هو الوجه الرابع .

السّمك وتشرب اللبن أى <sup>(١)</sup> لا تجمع بينهما فلهذا <sup>(٢)</sup> لا يجب  
الترتيب فى الوضوء وأما فى السعى <sup>(٣)</sup> بين الصفا والمروة فوجب  
الترتيب بقوله عليه الصلاة والسلام «ابدأ بما بدأ الله» لا بالقرآن  
فإن <sup>(٤)</sup> كونهما من الشعائر لا يحتمله <sup>(٥)</sup> وزعم البعض أنه للترتيب  
عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وللمقارنة عندهما استدلالا  
بوقوع الواحدة عنده والثلاثة عندهما فى إن دخلت الدار  
فأنت طالق وطالق وطالق لغير المدخول بها وهذا باطل بل  
الخلافا راجع إلى أن عنده كما يتعلق الثانى والثالث بالشرط  
بواسطة الأول يقع كذلك فإن المعلق بالشرط كالمنجز عند  
الشرط وفى المنجز تقع واحدة لأنه لا يبقى المحل للثانى والثالث  
وعندهما يقع جملة لأن الترتيب فى التكلم لا فى صيرورته  
طلاقا كما إذا كرر ثلاث مرات مع غير المدخول بها قوله إن

---

(١) وفى النسخة المطبوعة فى قزان أى لا تجمع بينهما من الشرح  
(٢) أى لما ثبت أن الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب لم يجب  
الترتيب فى الوضوء (٣) دفع إشكال مقدر حاصله كيف تقولون أن  
الواو لاتفقد ترتيبا مع أنكم أوجبتم الترتيب فى السعى بين الصفا والمروة  
فى قوله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله) (٤) علة لقوله  
لا بالقرآن (٥) أى الترتيب .

دخلت الدار فأنت طالق فعند الشرط يقع الثلاث كذا هنا  
وإن قدم الأجزية يقع الثلاث لأنه إذا قال إن دخلت الدار  
تعلق به الأجزية المتوقفة دفعة فان قيل إذا تزوج أمتين بغير  
إذن مولاها ثم أعتقهما المولى معا صح نكاحهما وبكلامين  
منفصلين أو بحرف العطف بطل نكاح الثانية فجعلتموه  
لترتيب وإن زوجه الفضولى أختين بعقدين فأجازهما متفرقا  
بطل نكاح الثانية وإن أجازهما معا أو بحرف العطف بطلا  
فجعلتموه للقران وإن <sup>(١)</sup> قال أعتق أبى فى مرض موته هذا  
وهذا وهذا ولا وارث له ولا مال له سوى ذلك فان أقر  
متصلا عتق من كل ثلثه وإن سكت فيما بين ذلك عتق الأول  
ونصف الثانى وثلث الثالث فجعلتموه للقران بمنزلة قولهم  
أعتقهم أبى معا قلنا أما الأول فلا لأنه لما عتقت الأولى لم تبق  
الثانية محلا ليتوقف نكاحها على عتقها وأما الثانى والثالث  
فلا أن الكلام يتوقف على آخره إذا كان آخره مغيرا بمنزلة  
الشرط والاستثناء وههنا كذلك بخلاف الأمتين وقد

---

(١) وفى نسخ بالفاء .

تدخل (١) بين الجملتين فلا توجب (٢) المشاركة في قوله (٣)  
هذه طالق ثلاثاً وهذه طالق تطلق الثانية واحدة (٤) وإنما  
تجب هي (٥) إذا افتقر الآخر إلى الأول (٦) فيشارك الأول (٧)  
فيما (٨) تم به الأول بعينه (٩) لا بتقدير مثله (١٠) إن لم يمتنع (١١)  
الاتحاد نحو (١٢) إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق  
ليس كـتكرار (١٣) قوله إن دخلت الدار فأنت طالق فلا يقع

(١) أي الواو أنه باعتبار الكلمة وذكره سابقاً في قوله فجعلته موه  
باعتبار اللفظ (٢) أي لا توجب الواو المشاركة في الحكم بل في الشبوت  
(٣) تفريع على النفي في قوله فلا توجب (٤) لأن فلا من الجملتين  
تامة لا تفتقر إحداهما إلى الأخرى والعطف ليس إلا مجرد سببية  
الكلام وليس ذكر العدد في الجملة الثانية ولو كان غرض المتكلم المشاركة  
في الخبر لقال هذه طالق ثلاثاً وهذه فيكون من عطف المفرد على المفرد  
ويلزم الشركة في الخبر (٥) لا وجه للابراز هنا فلي تأمل (٦) بأن كان في موضع  
الخبر نحو قام وقعد أو الجواز نحو إن دخلت الدار فأنت طالق وعبدى  
حر ونحو ذلك (٧) بفتح الأول أي يشارك آخر الكلام أوله .

(٨) أي الشيء الذي يتم به الشيء الأول (٩) أي بعين الأول .

(١٠) أي مثل الشيء الذي تم به الأول لعدم الحاجة إليه .

(١١) أي إن لم يمتنع أن يكون ما تم به الأول متحداً في المعطوف  
والمعطوف عليه (١٢) ألا نسب فنحو لأنه متفرع على ما قبله وهو مثال  
ما لم يمتنع فيه الاتحاد (١٣) بالكسر لأنه مما يحى على تفعال بالكسر

الثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هنا بخلاف التكرار  
أو (١) بتقديره إن امتنع (٢) نحو (٣) جاءني زيد وعمرو ولا بد  
أن يكون مجيء زيد غير مجيء عمرو وبعضهم أوجبوا الشركة  
في عطف الجمل أيضاً حتى قالوا إن القران في النظم يوجب  
القران في الحكم فقالوا في أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة  
لا تجب الزكاة على الصبي (٤) كما لا تجب الصلاة عليه وهذا (٥)  
فاسد عندنا لأن (٦) الشركة إنما تثبت إذا افتقرت الثانية (٧)  
ففي قوله إن دخلت الدار (٨) فأنت طالق وعبدى حر يتعلق

---

كتلقاء وتبيان (١) وفي نسخة بالواو بدل أو أى بتقدير مثله وهو عطف  
على قوله بعينه (٢) أى الاتحاد (٣) الأتسب فنحو لأنه مفرع على  
ما قبله وهو مثال ما امتنع فيه الاتحاد (٤) أى لكونها معطوفة على أقيموا  
الصلاة والصلاة غير واجبة في حقه فكأنما ما عطف عليها (٥) الإشارة  
راجعة إلى إيجاب الشركة في الجمل (٦) علة للفساد وإنما أخذ عدم وجوب  
الزكاة على الصبي من أدلة أخرى لا القران في النظم كقوله عليه الصلاة  
والسلام «رفع القلم عن ثلاثة الصبي حتى يحتلم» الحديث ولأن الزكاة  
عبادة محضة لكونها أحد أركان الدين والصبي ليس من أهلها وقال  
أبو بكر الصديق لأقنان من فرق بين الصلاة والزكاة وغير ذلك .

(٧) أى افتقرت الجملة الثانية إلى الأولى (٨) تفريع على افتقار  
الثانية إلى الأولى .

العتق بالشرط أيضاً (١) لأن (٢) هذه الجملة في قوة المفرد (٣)  
في حكم الافتقار فعطفت على الجزء (٤) فتكون الواو على  
أصلها (٥) وعطف الأسمية (٦) على مثلها بخلاف وضرتك (٧)  
طالق فان إظهار الخبر (٨) هنا دليل على عدم المشاركة في

---

(١) أي يتعلق العتق بالشرط في الجملة الثانية كما يتعلق  
الطلاق به في الجملة الأولى (٢) دفع به إشكال وهو أن قوله وعبدى حر  
جملة تامة غير مفتقرة إلى ما قبلها فكيف تقول يتعلق بالشرط أيضاً  
فأجاب بأنها في قوة المفرد ثم ههنا اختلاف في لفظ المتن في نسخة الشرح  
المطبوعة في مطبعة الحلبي والخشب بمصر هكذا يتعلق العتق بالشرط  
أيضاً لأن الأصل في الواو الشركة وهذه إنما تثبت إذا عطفت على الجزء  
فهذه الجملة وإن كانت تامة لمكنها في قوة المفرد في حكم الافتقار الخ .  
وفي نسخة الشرح المطبوعة في قزان هكذا يتعلق العتق بالشرط أيضاً  
لأن هذه الجملة في قوة المفرد لأن الأصل في الواو الشركة وهذه إنما  
تثبت إذا عطفت على الجزء فهذه الجملة الخ ما تقدم في نسختين .

(٣) لأن جزاء الشرط بعض الجملة ( قوله فعطفت على الجزء )  
(٤) وهو قوله فأنت طالق (٥) وهو الشركة إذا كان المعطوف  
عفة راء إلى ما قبله (٦) وهي عبدى حر على مثلها وهي فأنت طالق .  
(٧) يرجع إلى قوله يتعلق العتق بالشرط (٨) وهو طالق في قوله  
وضرتك طالق مع اتحاد الخبرين دليل على عدم المشاركة وإلا لقال  
وضرتك فقط والحاصل أن الواو إذا دخلت بين الجملتين اختلفوا فيه

الجزء ولهذا (١) جعلنا قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً)  
معطوفاً على الجزء (٢) لا على قوله وأولئك هم الفاسقون (٣)  
(الفاء) للتعقيب فلهذا (٤) تدخل في الجزء (٥) فإن قال إن  
دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق فالشرط أن تدخل (٦)

---

فذهب البعض إلى وجوب المشاركة وبنوا على ذلك عدم وجوب الزكاة  
على الصبي لكونها معطوفة على الصلاة والصلاة غير واجبة عليه وعرفت  
أن عدم الوجوب أخذ من دليل آخر وذهب البعض الآخر على التفصيل  
وهو أنه إذا افتقر آخر الكلام إلى الأول تجب المشاركة وإلا لا ثم من  
قال بالمشاركة اختلفوا هل أن آخر الكلام يشارك الأول فيما تم به  
الأول بعينه إن لم يمتنع الاتحاد أم بتقديم مثله فذهب إلى الأول الإمام  
وإلى الثاني صاحبه (١) أى ولاجل ما ذكرنا من وجوب عطف الجملة  
الثانية على الجزء لقيام دليل المشاركة كما في قوله وعبدى حر حيث عطفنا  
على قوله فأنت طالق دون مجموع الشرط والجواب وما ذكرنا من قيام  
الدليل على عدم المشاركة في الجزء كما في قوله وضررتك طالق جعلنا قوله  
تعالى ولا تقبلوا معطوفة على قوله فاجلدوا لوجود المناسبة بخلاف قوله  
(فأولئك هم الفاسقون) لعدم المناسبة وفي هذا المقام بحث طويل فليراجع .  
(٢) وهو فاجلدوا لوجود المناسبة من كونهما جملتين لإنشائيتين وكون  
المخاطب بهما الأئمة (٣) أى لعدم المناسبة لكونها خبرية وذاك لإنشائية .  
وليس الأئمة مخاطبين بها (٤) أى فلاجل كونها للتعقيب .  
(٥) لأن الجزء يكون عقيب الشرط بلا فصل (٦) فإن لم تدخل



على الترتيب من غير تراخ وقد تدخل على المعلول نحو جاء الشتاء فتأهب (١) وقد يكون المعلول (٢) عين العلة (٣) في الوجود لكن في المفهوم غيرها نحو سقاه فأرواه ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لن يحزى ولد والده حتى يجده مملوكا فيشتريه (٤) فيعتقه فان قال بعت هذا العبد منك فقال الآخر فهو (٥) حر يكون قبولا بخلاف هو حر (٦) ولو قال لحياط

---

الدارين أو دخلت إحداها فقط أو دخلت الأولى بعد الثانية أو دخلت الثانية بعد الأولى بتراخ لم تطابق لأنه لم يوجد الشرط (١) هي في الحقيقة واقعة في جواب شرط محذوف أى إذا كان كذلك فتأهب ولكن لم يلتفت المصنف إلى ذلك لأن فيه إضمار والاضمار خلاف الأصل إذا صح الكلام بدونه (٢) كالأرواه مثلا (٣) كالسقى مثلا وفيه تساهل لأن العلة يجب أن تكون مغايرة للمعلول متقدمة عليه في الوجود والاتحاد ينافي ذلك (٤) لأن دخول الفاء قد دل على أن العتق حكم للشراء بواسطة الملك فيصير مضافا إلى الشراء فيثبت عتقه بمجرد شرائه ولا يتوقف على إعتاق بعده لما ذهب إليه أصحاب الظواهر تمسكا بظاهر هذا الحديث (٥) يتضمن ذكر الحرية بحرف الفاء القبول فكأنه قال قبلت فهو حر لأن الإعتاق لا يترتب على الإيجاب إلا بعد ثبوت القبول (٦) فانه يحتمل أن يكون ردأ للإيجاب بثبوت الحرية قبله فلا يكون قبولا للبيع فلا يعتق .

أيكفيني هذا الثوب قميصا فقال نعم فقال فاقطعه فقطع (١)  
 فإذا هو لا يكفي يضمن (٢) كما لو قال إن كفاني فاقطعه بخلاف  
 قوله إقطعه (٣) وقد تدخل (٤) على العمل نحو أبشر (٥) فقد (٦)  
 أتاك الغوث ونظيره (٧) أد إلى ألفا فأنت حر يعتق (٨) في  
 الحال وكذا أنزل (٩) فأنت (١٠) آمن .

(ثم) للترتيب مع التراخي وهو (١١) راجع إلى التكلم  
 عنده (١٢) وإلى الحكم عندهما (١٣) فإن (١٤) قال أنت طالق ثم  
 طالق ثم طالق إن دخلت الدار فعندهما يتعلق (١٥) جميعا

---

(١) وفي نسخة فقطعه (٢) لآته ما أمره بالقطع إلا بإخباره بالكفاية  
 فكأنه قال إن كفاني قميصا فاقطعه (٣) فانه لا يضمن لعدم وجود  
 ما يدل على التعقيب فالأذن بدون الفاء إذن مطلق ومع الفاء مقيد بالشرط  
 (٤) أي قد تدخل الفاء على العمل (٥) معلول (٦) علة (٧) أي ومثله  
 (٨) أي وإن لم يؤد لأن وصف الحرية تمت فأشبهه المترتب ولم  
 يجعل بمعنى التعليق حتى يفيد ثبوت الحرية متعلقا بأداء الألف بمنزلة قوله  
 إن أدبت إلى فأنت حر تحاشيا عن ارتكاب خلاف الأصل وهو إضمار  
 الشرط مع صحة الكلام بدونه (٩) معلول (١٠) علة (١١) أي الترتيب  
 مع التراخي (١٢) أي عند أبي حنيفة رحمه الله (١٣) أي عند الصاحبين  
 (١٤) تفريع على الخلاف السابق (١٥) أي يتعلق الكل في المدخول  
 بها وغير المدخول بها وفيما قدم الشرط أو آخر .

وينزلن <sup>(١)</sup> مرتباً فإن كانت مدخولاً بها يقع الثلاث <sup>(٢)</sup>  
وإن لم تكن مدخولاً بها تقع واحدة <sup>(٣)</sup> وكذا <sup>(٤)</sup> إن قدم  
الشرط وعنده <sup>(٥)</sup> في غير المدخول بها <sup>(٦)</sup> يقع الأول <sup>(٧)</sup>  
ويلغو الباقي <sup>(٨)</sup> وإن قدم الشرط <sup>(٩)</sup> تعلق الأول <sup>(١٠)</sup>  
ونزل الثاني <sup>(١١)</sup> ولغا الثالث <sup>(١٢)</sup> وفي المدخول بها <sup>(١٣)</sup> نزل <sup>(١٤)</sup>

- 
- (١) أي عند وجود الشرط لوجود معنى التراخي (٢) أي لقبول المحل  
(٣) ويلغو ما بعدها لفوات المحل بوقوع الأولى لا إلى عدة .  
(٤) أي تقع الثلاثة في المدخول بها وواحدة في غير المدخول بها .  
(٥) أي عند الامام (٦) أي إذا قدم الجزء ولم يقيد بذلك انكالا  
على ما يأتي في كلامه في قوله وإن قدم الشرط يفهم منه أن البحث  
السابق كان في تقديم الجزء (٧) أي لعدم تعلقه بالشرط لوجود الفاصل  
كأنه قال أنت طالق وسكت ثم قال أنت طالق لما علمت من أن التراخي  
عنده في التكلم (٨) أي لعدم المحل لأن المرأة غير مدخول بها فبانت  
لا إلى عدة ولم يتوقف صدر الكلام على آخره هنا لعدم اتصال الكلام  
بسبب لفظ ثم (٩) بأن قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم  
طالق (١٠) أي بالشرط لانصاله به وفائدة تعلقه أنه إن ملسها ثانياً  
ووجد الشرط يقع الطلاق (١١) أي وقع في الحال لعدم تعلقه بالشرط  
كأنه قال إن دخلت الدار فأنت طالق وسكت ثم قال أنت طالق .  
(١٢) أي لعدم المحل لأنها بانث بالطلاق الثاني لا إلى عدة .  
(١٣) أي إن قدم الجزء (١٤) أي وقع في الحال لعدم تعلقها

الأول والثاني وتعلق الثالث <sup>(١)</sup> وإن قدم <sup>(٢)</sup> تعلق الأول <sup>(٣)</sup> ونزل الباقي <sup>(٤)</sup> .

(بل) للأعراض <sup>(٥)</sup> عما قبله وإثبات ما بعده على سبيل التدارك نحو جاء زيد <sup>(٦)</sup> بل عمرو فلهذا <sup>(٧)</sup> قال زفر رحمه الله في قوله له على ألف درهم بل ألفان يجب ثلاثة آلاف <sup>(٨)</sup> لأنه لا يملك إبطال الأول كقوله أنت طالق واحدة <sup>(٩)</sup> بل ثنتين تطلق ثلاثا <sup>(١٠)</sup> قلنا الأخبار <sup>(١١)</sup> يحتمل التدارك

---

بالشرط كأنه سكت عنهما ثم قال أنت طالق إن دخلت الدار .

(١) لقربه من الشرط (٢) أى الشرط (٣) أى لقربه من الشرط .  
(٤) لعدم تعلقه بالشرط (٥) أى جعل ما قبلها في الحكم كالمسكوت عنه من غير تعرض لإثباته أو نفيه (٦) يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وإذا انضم إليه لا صار نصا في الأول نحو جاء زيد لا بل عمرو (٧) أى فليكون بل للأعراض عما قبله وإثبات ما بعده باستدراك الغلط قال زفر الخ (٨) أى قياسا على مسألة الطلاق الآتى لأنه أقر بالآلفين ورجع عن الأول لكن الإقرار صحيح والرجوع باطل لتعلق حق المقر له به فيلزمه الثلاثة وهو القياس (٩) هذا مقيس عليه ومسألة الإقرار مقيس أي يلزمه ثلاثة آلاف قياسا على مسألة الطلاق عند زفر وعند أئمتنا الثلاثة يلزمه ألفان استحسانا ووجهه يأتى (١٠) أى في المدخول بها بدليل تقييده فيما يأتى لغير المدخول بها (١١) شروع في الرد على قياس زفر لسكونه قياسا مع الفارق حيث قاس الإقرار على الطلاق والإقرار بإخبار

وذا (١) في العرف (٢) نفي انفراده نحو سنى (٣) ستون بل سبعون (٤)  
 بخلاف الانشاء فانه لا يحتمل الكذب فقلنا (٥) تقع الواحدة  
 إذا قال ذلك لغير المدخول بها بخلاف التعليق (٦) فانه يقع  
 الثلاثة عند الشرط لأنه (٧) قصد إبطال الأول (٨) وإفراد  
 الثاني (٩) بالشرط مقام الأول (١٠) ولا يملك الأول (١١)  
 ويملك الثاني (١٢) فتعلق (١٣) بشرط آخر (١٤) فصار (١٥) كما إذا

فيلحقه التدارك لاحتماله الصدق والكذب والطلاق إن شاء فلا يحتملها  
 وهذا هو وجه الاستحسان (١) أى التدارك فى الأعداد بكلمة بل يراد  
 به نفي الانفراد عرفا (٢) يحتمل العرف العام أو الخاص والأول أظهر .  
 (٣) مثال مما يراد به نفي الانفراد (٤) فانه يراد به زيادة العشرة على  
 الستين فقط (٥) تقرير على قوله بخلاف الانشاء أى لما لم يكن الانشاء  
 محتملا للصدق والكذب قلنا تقع الواحدة لعدم إمكان التدارك والابطال  
 فيها فلما وقعت واحدة لم يبق المحل بقوله بل ثنتين (٦) متعلق بقوله تقع  
 الواحدة (٧) أى المتكلم (٨) أى الكلام الأول وهو تعليق الواحدة  
 بالشرط (٩) أى الكلام الثانى وهو تعليق الثنتين بالشرط .

(١٠) أى مقام الكلام الأول (١١) أى إبطال الكلام الأول

(١٢) أى إفراد الكلام الثانى (١٣) أى الكلام الثانى .

(١٤) نحو إن دخلت الدار فأنت طالق ثنتين فيكون فى الكلام  
 تعليقان أحدهما إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة والثانى إن دخلت  
 الدار فأنت طالق ثنتين فإذا وجد الشرط وقع الثلاثة (١٥) هذا تنظير  
 القسم الأول : م - ٦

قال لا بل أنت طالق ثنتين إن دخلت الدار بخلاف الواو<sup>(١)</sup>  
فانه<sup>(٢)</sup> للعطف على تقرير الأول<sup>(٣)</sup> فيتعلق<sup>(٤)</sup> الثاني بواسطة  
الأول<sup>(٥)</sup> كما قلنا<sup>(٦)</sup>.

(لكن) للاستدراك<sup>(٧)</sup> بعد النفي إذا دخل<sup>(٨)</sup> في المفرد  
وإن دخل في الجملة يجب اختلاف ما قبلها<sup>(٩)</sup> وما بعدها وهي  
بخلاف بل<sup>(١٠)</sup> فإن أن أقر لزيد<sup>(١١)</sup> بعبد فقال زيد ما كان

---

للكلام السابق يعني أن ما بعد بل مع الشرط يكون مستقلا عما قبله كما  
أنه يكون كذلك إذا دخلت لا على بل لكونها حينئذ نصا في نفي الأول  
كما تقدم (١) متعلق بقوله فتعلق بشرط آخر (٢) أي الواو .

(٣) أي على تقرير الشرط الأول بدون تقدير شرط آخر بخلافه  
في بل فانه على تقدير شرط آخر فيكون بمنزلة التصريح بتكرير الشرط  
(٤) أي فيتعلق الجزء الثاني بالشرط (٥) أي الجزء الأول .

(٦) أي في مبحث الواو (٧) أي خفيفة كانت أو ثقيلة لكن  
بشرط أن يصلح ما بعدها تفاديا لما قبلها وإلا يكون كلاما مستأنفا  
مقطوعا عن الأول كما يأتي في كلامه (٨) أي لفظ لكن (٩) أي نفيا  
وإثباتا بدون تعيين سبق أحد منهما وسواء كان الاختلاف لفظا نحو  
جاءني زيد لكن عمرو لم يحىء أو معنى نحو سافر زيد لكن عمرو حاضر .

(١٠) فانها للأعراض عن الأول والحكم هو الثاني فقط حتي  
لا يكون فيها إلا إخبار واحد وليس في لكن أعراض عن الأول بل  
الحكمان متحققان وفيه إخبار أن أحدهما نفي والآخر إثبات .

(١١) تفریع على الاستدراك في صورة الوصل .

لى قط لكن لعمر وفان وصل<sup>(١)</sup> فلعمر<sup>(٢)</sup> وإن فصل فلمقر<sup>(٣)</sup>  
لأن النفي<sup>(٤)</sup> يحتمل<sup>(٥)</sup> أن يكون تكذيبا لاقراره فيكون ردأ  
إلى المقر ويمكن أن لا يكون تكذيبا<sup>(٦)</sup> إذ يجوز<sup>(٧)</sup> أن يكون  
العبد معروفا بكونه لزيد ثم وقع في يد المقر فاقر أنه لزيد فقال  
زيد ، العبد وإن كان معروفا بأنه لى لكنه كان في الحقيقة لعمر و  
فقوله لكن لعمر و<sup>(٨)</sup> بيان تغيير<sup>(٩)</sup> لذلك النفي فيتوقف عليه<sup>(١٠)</sup>  
بشرط الوصل<sup>(١١)</sup> وعلى هذا<sup>(١٢)</sup> قالوا في المقضى له بدار بالبينة إذا  
قال<sup>(١٣)</sup> ما كانت لى قط لكنها لزيد وقال زيد باع منى<sup>(١٤)</sup> أو

(١) أى كلامه (٢) لأنه نفى ملكه عن نفسه وأثبتته للثاني .

(٣) لأن فصل كلامه يكون نفيا للملكة أصلا لا إلى أحد فصار ردأ  
لاقراره وتكذيبا للمقر (٤) علة للتفصيل بين وصل الكلام وفصله .  
(٥) عبر هنا ليحتمل لظهوره وفيما يأتي يمكن لحفائه بالنظر لهذا .

(٦) أى ردأ لاقراره (٧) علة لقوله يمكن أن لا يكون .

(٨) لم يقل لكنه لعمر ولزيد مناسبة العاطفة منها للمبحث ثم قال  
فيما بعد لكنها تنبيها على مساواة العاطفة وغيرها في إفادة هذا المعنى اه  
مرجاني (٩) لأن ظاهر كلامه أن النفي تكذيب لاقراره فيرجع الملك إلى  
المقر (١٠) أى على قوله لكن لعمر (١١) لأن بيان التغيير لا يصح إلا  
موصولا (١٢) أى بناء على أن قوله لكن لعمر و بيان تغيير .  
(١٣) أى بكلام متصل (١٤) أى قد كان له فباعه منى .

وهب لي بعد القضاء إن الدار لزيد <sup>(١)</sup> وعلى المقضى له القيمة للمقضى عليه لأنه <sup>(٢)</sup> إذا وصل فكانه تكلم بالنفى والاستدراك معا فيثبت موجبهما معا وهو النفي عن نفسه وثبت ملك زيد ثم تكذيب الشهود <sup>(٣)</sup> وإثبات ملك المقضى عليه لازم لذلك النفي <sup>(٤)</sup> فيثبت الملك لعمر بعد ثبوت موجبي الكلامين <sup>(٥)</sup> فيكون حجة عليه <sup>(٦)</sup> لا على زيد <sup>(٧)</sup> فيضمن القيمة <sup>(٨)</sup> ثم إن اتسق الكلام <sup>(٩)</sup> تتعلق ما بعده <sup>(١٠)</sup> بما قبله وإلا فهو كلام مستأنف <sup>(١١)</sup> نحو لك على ألف <sup>(١٢)</sup> قرض فقال المقر له لكن

(١) مقول القول لقالوا (٢) غلة لقوله إن الدار لزيد والضمير للمقضى له (٣) أي بعد ثبوت موجبهما يثبت تكذيب الشهود لأنه لازم لنفى الملك عن نفسه (٤) أي بواسطة تكذيب الشهود (٥) وهو النفي عن نفسه وثبت ملك زيد (٦) أي فيكون قوله ما كان لي قط حجة على المقضى له فقبلنا قوله فيما يرجع إلى تكذيب شهوده وضمنناه قيمتها لكونه إقراراً على نفسه بتكذيب الشهود وإبطال الحكم ونفى الملك (٧) لكونه إقراراً على غيره (٨) أي المقضى له لأنه لما كان قوله ما كان لي قط في حق المقضى عليه صحيحاً وجب عليه رد الدار وقد تعذرردها باستهلاكها بإقراره فيجب رد قيمته (٩) أي انتظم وارتبط بأن لا يفصل بعضه عن بعض ولا يتباين ولا يتحد محل الإثبات والنفي (١٠) أي ما بعد لكن (١١) أي وإن لم يكن الكلام مقسماً لا يصح العطف وتكون لكن للاستئناف ولا تتعلق له بالأول (١٢) مثال للكلام المنسق .



غصب الكلام متسق فصح الوصل <sup>(١)</sup> على أنه نفى السبب <sup>(٢)</sup>  
لا الواجب <sup>(٣)</sup> بخلاف ما إذا تزوجت <sup>(٤)</sup> أمة بغير إذن مولاهما  
بمائة فقال لا أجزى النكاح <sup>(٥)</sup> لكن أجزىه بمائتين <sup>(٦)</sup> يفسخ  
النكاح وجعل لكن مبتدأ <sup>(٧)</sup> لأنه لا يمكن إثبات هذا النكاح  
بمائتين .

(أو) لأحد الشيئين <sup>(٨)</sup> لا للشك فان الكلام <sup>(٩)</sup> للإفهام <sup>(١٠)</sup>

---

(١) فيلزمه المال لأنه تبين بآخر الكلام أنه نفى السبب لأصل  
المال وإنه قد صدقه في الإقرار بأصل المال (٢) وهو القرض .

(٣) وهو الألف (٤) مثال لكلام غير متسق (٥) فيكون قوله هذا  
فسخا للنكاح الأول فلا يمكن إثبات النكاح بمائتين بعد ذلك .

(٦) كلام مستأنف فيكون إجازة لنكاح آخر مهره مائتان ولو قال  
لا أجزىه بمائة لكن أجزىه بمائتين يكون الكلام متسقا والتدارك في قدر  
المهر لا في أصل النكاح فلا يبطل (٧) يعنى جعل لكن لا ابتداء النكاح بعد  
الانفساخ والحاصل أن لكن للاستدراك إذا كان ما بعدها صالحا لذلك  
ثم مثل المصنف بثلاثة أمثلة مثال يحتمل الاستدراك وعدهه وذكره  
بقوله فان أقر لزيد بعبد الخ ومثال يتعين فيه الاستدراك وذكره بقوله  
لك على ألف قرض الخ ومثال يتعين فيه التقطع وذكره بقوله إذا  
تزوجت أمة الخ (٨) أى باعتبار أصل الوضع اسمين أو فعلين أو أكثر  
(٩) علة لقوله لا للشك (١٠) ولا إفهام مع الشك .

وإنما يلزم الشك من المحل وهو الاخبار<sup>(١)</sup> بخلاف الانشاء<sup>(٢)</sup> فإنه<sup>(٣)</sup> حينئذ للتخير كآية الكفارة<sup>(٤)</sup> فقوله هذا حراً وهذا إنشاء<sup>(٥)</sup> شرعاً فإوجب<sup>(٦)</sup> التخير بأن يوقع<sup>(٧)</sup> العتق في أيهما شاء ويكون هذا<sup>(٨)</sup> إنشاء حتى يشترط صلاحية المحل<sup>(٩)</sup> حينئذ<sup>(١٠)</sup> وإخبار لغة<sup>(١١)</sup> فيكون بيانه إظهاراً للواقع فيجبر عليه<sup>(١٢)</sup> وهذا ما قيل إن البيان لإنشاء من وجه إخبار من

---

(١) لأن الشك إنما يتحقق عند التباس العلم بشئ. وذلك إنما يكون في الاخبار دون الانشاء (٢) فإنه لا يحتمل الشك أو التشكيك لأنه لإثبات الحكم ابتداء (٣) أى أو (٤) وهى قوله تعالى فكمفارتاه لإطعام عشرة مساكين الآية فإنه بمعنى الأمر ، وأو فى الأمر للتخير أو الإباحة أو التسوية أو نحو ذلك مما يناسب المقام .

(٥) لأنه لم يتحقق إنشاء الحرية بغير هذا اللفظ فلو كان خبراً لكان كذباً فوجب أن يجعل الحرية ثابتة قبيل هذا الكلام بطريق الاقتضاء تصحيحاً لمدلوله اللغوي وهذا معنى كونه إنشاء شرعاً .

(٦) أى من حيث إنه إنشاء شرعاً أو جب اختيار العتق للمولى بأن يوقع فى أيهما شاء إن كانا حين (٧) تصوير للتخير (٨) أى إيقاع العتق فى أيهما شاء (٩) هذا ثمة كونه لإنشاء حتى لو مات أحدهما فقال أردت الميت لا يصدق لأن قيام المحل شرط لإنشاء العتق (١٠) أى حين إيقاع العتق فى أيهما شاء (١١) معطوف على قوله إنشاء شرعاً (١٢) أى على البيان لأن الجبر لاظهار ما أجمل المقر مشروع وهذا ثمة كونه خبراً والحاصل

وجه وفي قوله وكلت هذا أو هذا (١) أيهما تصرف صح (٢)  
فلهذا (٣) أوجب البعض (٤) التخيير (٥) في كل أنواع قطع الطريق  
بقوله تعالى ( أن يقتلوا ) (٦) أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم  
من خلاف أو ينفوا (٧) قلنا (٨) ذكر الأجزئية (٩) مقابلة لأنواع

أن قوله هذا حر أو هذا يحتمل الاخبار من حيث اللغة ويحتمل الانشاء  
من حيث الشرع فكذلك البيان له وجهان إنشاء من حيث تعيين أحد  
العبدین حتى اشترط فيه قيام المحل حال البيان وإظهار من وجه حتى يجبر  
على البيان ولو كان إنشاء مطلقا لما كان مجبوراً لأن المرء لا يجبر على إنشاء  
العتق ( ١ ) أتى بهذه المسألة دفعا لما يتوهم أنها كالمسألة السابقة لوجود  
الجهالة في كل فيكون التصرف فيها موقوف على البيان كالسابقة .

(٢) أي استحسانا لكون الجهالة فيه مستدركة لأن مبني الوكالة على  
التوسع فلا يكون عدم البيان مفضيا إلى المنازعة بخلاف البيع والاجارة فانه  
لا يصح التردد فيهما (٣) أي لما تقدم أن أو في الانشاء آت للتخيير .

(٤) كالامام مالك والحسن و ابراهيم النخعي كما في كشف الأسرار  
(٥) لأن أو في أصل الوضع للتخيير فيخير الامام بين كل نوع من  
أنواع أجزئة قطع الطريق (٦) أول الآية ( إنما جزاء الذين يحاربون الله  
ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا ) الخ (٧) أي عن الظهور  
على وجه الأرض بأن يحبسوا حتى يتوبوا وليس المراد الجلاء عن الوطن  
كما يوهمه الظاهر لأنه حينئذ لا يحصل به المقصود لاحتمال أن يقطع  
الطريق في أرض أخرى (٨) أي ردأ على من أوجب التخيير .  
(٩) بلفظ الماضي أي ذكر الله الأجزئية وهي الأربعة المذكورة

الجنائية وهى (١) معلومة عادة من قتل (٢) أو قتل وأخذ مال أو أخذ مال أو تخويف على (٣) أنه ورد فى الحديث (٤) بيانه على هذا المثال وإن أخذ وقتل فعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى إن شاء (٥) قطع (٦) ثم قتل أو صلب وإن شاء قتل أو صلب لأن الجنائية (٧) تحتل الاتحاد (٨) والتعدد (٩) ولهذا (١٠) قالوا (١١) فى هذا حر أو هذا مشيرا لعبده ودابته انه باطل (١٢) لأن وضعه (١٣) لاحدهما الذى هو أعم من كل وهو غير صالح (١٤) للعتق هنا وقال أبو حنيفة رحمه الله يحمل (١٥) على الواحد المعين (١٦)

فى الآية (١) أى الجنائية (٢) بيان لأنواع الجنائية (٣) على فى مثل هذا تحتل الاستدراك والاضراب أو خبر لمبتدأ محذوف أى والتحقيق على أنه ورد النخ واختار هذا ابن الحاجب وذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بما هو التحقيق فيها كذا فى الفوائد العجيبة لابن عابدين (٤) وهو مذكور فى التلويح وشروح المنار فلايراجع .

(٥) أى الحاكم (٦) أى يده لأخذ المال ورجله لاختافة السبيل .

(٧) علة لقوله إن شاء (٨) أى من حيث أنها قطع المارة فيقتل أو يصلب (٩) أى من حيث أنه وجد سبب القتل وسبب القطع فيلزم حكم السببين وتماه فى التلويح (١٠) أى وليكون أو لاأحد الشيتيين .

(١١) أى أبو يوسف ومحمد (١٢) أى كلامه باطل ولغو .

(١٣) أى الواو (١٤) أى الأعم من العبد والدابة وهو الأحد .

(١٥) أى العتق (١٦) وهو العبد .

مجازاً (١) إذ العمل (٢) بالحقيقة (٣) متعذر (٤) ولو قال لعبيده  
الثلاثة هذا حر أو هذا وهذا (٥) يعتقد الثالث (٦) ويخبر في  
الأولين (٧) كأنه قال أحدهما حر وهذا، وإذا استعمل أو في  
النفي (٨) يعم نحو (ولا تطع منهم) (٩) آثماً أو كفوراً (١٠)

---

(١) أي رسالة من إطلاق اسم الكل وإرادة البعض (٢) علة لقوله  
يحمل (٣) وهو عتق ما يعم العبد والدابة (٤) أي لعدم صلاحية الأعم  
وهو الواحد لأنه يقع على كل واحد منهما على سبيل البدل وأحد  
المعنيين وهي الدابة ليس بمحل للعتق كما أنه ليس بمحل للرق لأنه عجز  
حكمي شرع جزاء للكفر والدابة لا تنصف بالكفر فلا تنصف بالرق  
فلا تنصف بالعتق فحينئذ يحمل على الواحد القابل للعتق وهو العبد  
صونا لكلام العاقل عن الإهدار (٥) عطفاً للثاني بأو والثالث بالواو .

(٦) أي عطفاً على المعتق من الأولين (٧) عملاً بكلمة أو .

(٨) أراد من النفي وهو من الأخبار ما يعم النفي وهو من الإنشاء  
بدليل تمثيله بالآية بناءً على أن النفي والنهي أخوان يكون الكلام بهما  
غير موجب ويحمل أحدهما على الآخر في أحكام ذكرت في النحو ومثل  
الآية المذكورة في العموم ما جاء زيد أو عمرو إلا أن الآية إنشاء وهذا  
خبر لأن معناه ما جاء واحد منهما وهو نكرة في سياق النفي فيعم .

(٩) يعني من مشركي مكة (١٠) يعني وكفوراً والألف صلة، الآثم  
والكفور أبو جهل كما نقل عن قتادة أو الآثم عتبة بن ربيعة والكفور  
الوليد بن المغيرة كما نقل عن مقاتل .

أى لا هذا ولا ذاك لأن تقديره لا تطع أحدا منهما فيكون <sup>(١)</sup>  
نكرة في موضع النفي فان قال لا أفعل هذا <sup>(٢)</sup> أو هذا يحنث  
بفعل أحدهما <sup>(٣)</sup> وإذا قال هذا وهذا يحنث بفعلهما  
لا بأحدهما لأن المراد المجموع إلا أن يدل الدليل <sup>(٤)</sup> على أن  
المراد أحدهما بأن لا يكون <sup>(٥)</sup> للاجتماع تأثير في المنع وقد  
تكون <sup>(٦)</sup> للإباحة نحو جالس الفقهاء <sup>(٧)</sup> أو المحدثين والفرق  
بينهما <sup>(٨)</sup> وبين التخيير أن المراد فيه <sup>(٩)</sup> أحدهما فلا يملك الجمع  
بينهما بخلاف الإباحة فله أن يجالس كلا الفريقين ويعرف

---

(١) أى أحد (٢) فيه إشارة إلى الرد على من زعم أن أو في الآية  
بمعنى الواو كما في التلويح فليراجع (٣) لأن تقديره لا أكلم أحداً منهما  
فيكون نكرة في موضع النفي وهي تعم ويكون كل واحد منهما  
مقصوداً بالنفي بخلاف الواو حيث لا يحنث إلا بتكلمهما لأنه عطف على  
سبيل الجمع (٤) كما إذا حلف لا يرتكب الزنا وأكل مال اليتيم دل الدليل  
على أن لا يفعل واحداً منهما لكون كل واحد منهما محرماً شرعاً فحينئذ  
لا تأثير لاجتماعهما في المنع (٥) تصوير كرن المراد أحدهما والحاصل  
أن أو إذا وقعت في سياق النفي دخلت عن القرينة تحمل على شمول  
النفي وإلا فعلى نفي الشمول والواو بالعكس (٦) أى أو (٧) أى أحدهما  
أو كليهما إن شئت (٨) أى الإباحة (٩) أى في التخيير .

بدلالة الحال أن المراد أيهما (١) فعلى هذا (٢) قالوا في لا أكلم أحدا إلا فلانا أو فلانا له أن يكلمهما (٣) لأن الاستثناء من الحظر (٤) إباحة وقد يستعار (٥) حتى (٦) كقوله تعالى ( ليس لك من الأمر شيء أو يتوب (٧) عليهم ) لأن أحدهما (٨) يرتفع بوجود الآخر كالمغيا يرتفع بالغاية فإن حلف لا أدخل هذه الدار أو أدخل (٩) تلك الدار فإن دخل الأولى أو لا حث (١٠)

(١) أى من الإباحة والتخيير (٢) أى على صحة الجمع فى الإباحة .  
(٣) أى بدون حث (٤) وهو قوله لا أكلم أحدا هنا كما فى قوله تعالى ﴿وعلى الذين هادوا حرمنا عليهم كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما﴾ أو الحوايا أو ما اختلط بعظم وكل ذلك كان مباحا للاستثناء من التحريم (٥) أى عند عدم مناسبة العطف لاختلاف الكلامين إسما وفعلا أو ماضيا ومضارعا (٦) أى لمعنى حتى (٧) هذا هو محل الشاهد فإن قوله أو يتوب لا يصلح أن يكون معطوفا على قوله ليس لك لعدم اتساق النظم لاختلاف المعطوف والمعطوف عليه مضارعا وماضيا ولا على قوله الأمر أو شيء لاختلاف المعطوف والمعطوف عليه إسما وفعلا (٨) أى أحد المذكورين من المعطوف بأو والمعطوف عليه يرتفع بوجود الآخر (٩) بالنصب لأن أو فيه بمعنى حتى إذ ليس قبله مضارع منصوب عطف عليه وعطف المنصوب على المرفوع لا يجوز فيجب إمتداد عدم دخول الدار الأولى إلى دخول الثانية حتى لو دخلها أو لا حث فلو دخل الثانية أو لا بر فى يمينه (١٠) أى لوجود شرط

وإن دخل الثانية أو لا بر (١).

(حتى) للغاية (٢) نحو حتى مطلع الفجر وحتى رأسها وقد  
تجىء للمعطف (٣) فيكون المعطوف إما أفضل (٤) أو أخس (٥)

وتدخل على جملة مبتدأة (٦) فإن ذكر الخبر (٧) نحو ضربت  
القوم حتى زيد غضبان (٨) وإلا (٩) يقدر (١٠) من جنس

الجنس في حال بقاء اليمين (١) أى لا انتهاء المحلوف عليه كما لو قال والله  
لا أدخلها اليوم فلم يدخل حتى غربت الشمس (٢) أى للدلالة على أن  
ما بعدها غاية لما قبلها سواء كان جزء منه كما في المثال الثانى أو غير جزء كما  
في المثال الأول وعلامة الغاية أن يحتمل الصدر الامتداد وأن يصلح الآخر  
دلالة على الانتهاء كما يأتى فى كلامه (٣) أى بلا سقوط معنى الغاية لأن  
الأصل هى الجارة والعاطفة فرع عليها فيتبع ما بعدها لما قبلها (٤) أى أفضل  
الاجزاء نحو مات الناس حتى الأنبياء (٥) أى أخس الاجزاء نحو استغنى  
الناس حتى الحجاجون (٦) وحينئذ تكون ابتدائية وهى الداخلة على الجمل  
الاستثنائية اسمية أو فعلية فى الاسمىة تدخل على مبتدأ مذكور الخبر كما فى  
قوله ضربت حتى زيد غضبان أو مقدر الخبر الذى يكون من جنس الفعل  
المقدم على حتى كما فى قوله أكلت السمكة حتى رأسها (٧) جوابه محذوف  
أى فيها ونعمت والمعنى فرحنا بالقضية ونعمت القضية وهذا معنى لطيف  
يجرى فى جميع موارد هذه الكلمة فاعرفه كذا فى التلويح .

(٨) فيه مخالفة لاصطلاح جمهور العربية فانهم اشترطوا فى الجملة

الاسمىة التى هى مدخول حتى الابتدائية أن يكون الخبر من جنس ما قبلها  
وقوله غضبان ليس من جنس ضربت (٩) أى وإن لم يذكر الخبر .

(١٠) أى الخبر .



ما تقدم نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع أى مأكول وإن  
دخلت الأفعال فإن احتمل الصدر (١) الامتداد والآخر  
الانتهاء إليه فللغاية نحو حتى يعطوا الجزية (٢) وحتى تستأنسوا (٣)  
والا (٤) فإن صالح (٥) لأن يكون سبباً للثاني (٦) يكون (٧) بمعنى  
كى نحو أسلمت حتى أدخل الجنة (٨) وإلا (٩) فللعطف المحض (١٠)  
فإن قال عبدي حر (١١) إن لم أضربك حتى تصيح (١٢)

---

(١) وهو ما قبل حتى (٢) فإن القتال يحتمل الامتداد وقبول  
الجزية يصلح منتهى له (٣) أى تستأذنوا فإن المنع من دخول بيت الغير  
يحتمل الامتداد والاستئذان يصلح منتهى له (٤) أى وإن لم يحتمل الصدر  
الامتداد والآخر الانتهاء إليه (٥) أى الصدر (٦) أى للفعل الواقع  
بعد حتى (٧) أى حتى بمعنى كى مفيدة للسببية والمجازاة لأن جزاء الشيء  
ومسببه يكون مقصوداً منه بمنزلة الغاية من المخيا (٨) إذ الاسلام  
لا يحتمل الامتداد إن أريد إحداثه ودخول الجنة لا يصلح للانتهاء إليه  
إن أريد الثبات عليه (٩) أى وإن لم يصلح الصدر سبباً للثاني .

(١٠) أي الخالص عن الغاية والمجازاة (١١) شروع في المسائل  
المتفرعة على القواعد الثلاثة المتقدمة على سبيل اللف والنشر المرتب .

(١٢) هذه المسألة الأولى المتفرعة على الغاية التى بمعنى إلى لأن  
الضرب يحتمل الامتداد بتجدد الأمثال وصياح المضروب يصلح منتهى له  
فلو أفلح عن الضرب قبل الصياح عتق عبده لعدم تحقق الضرب إلى الغاية  
المذكورة .

حنث (١) إن إقلم قبل الصياح وإن قال عبدي حر إن لم آتاك حتى تغديتني (٢) فأتاه فلم يغديه لم يحنث لأن قوله حتى تغديني لا يصلح للاتهاء بل هو داع إلى الاتيان ويصلح سببا والغداء جزاء فحمل عليه (٣) ولو قال (٤) حتى أتغدي (٥) عندك فلعطف المحض (٦) لأن فعله لا يصلح (٧) جزاء لفعله فصار

(١) أي صار عبده حراً لوجود الشرط وهو عدم الضرب حتى الصياح (٢) هذه المسألة الثانية المتفرعة على السببية والمجازاة .

(٣) فيكون المعنى لكي تغديني (٤) هذه المسألة الثالثة المتفرعة على العطف المحض (٥) قال في التلويح حتى أتغدي باثبات الالف ليس بمستقيم والصواب حتى اتغدي بالجزم مثل فاتغدي لأنه عطف على المجزوم ولم حتى ينسحب حكم النفي على الفعلين جميعاً لا على مجموع الفعل وحرف النفي حتى لا يدخل في حيز النفي لفساد المعنى وبطلان الحكم اه أجيب عنه بأن بعض العرب قد يجرى المعتل بجرى الصحيح وعليه قراءة قبيل قوله تعالى أنه من يتقى ويصبر باثبات الياء وقراءة حمزة قوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشى باثبات الياء مع كونه معطوفاً على المجزوم على وجه فقوله الفقهاء من هذا القبيل اه مرجاني (٦) أي لتعذر الغاية والسببية أما الغاية لأن آخر الكلام أعني التغدية لا يصلح لانتها الاتيان اليه بل هو داع إلى الاتيان \* وأما السببية \* والمجازاة فلان فعل الشخص لا يصلح جزاء لفعله إذ المجازاة هي المكافأة ولا معنى لمكافأته نفسه ثم إذا كانت حتى للعطف المحض اختلفوا فيها هل تكون بمعنى الواو فلا تفيد الترتيب واليه ذهب العتاني أو تكون بمعنى الفاء فتفيد التعقيب واليه ذهب المصنف (٧) دليل لتعذر كون حتى بمعنى كي .

كقوله <sup>(١)</sup> إن لم آتاك فأتغدى عندك حتى إذا تغدى <sup>(٢)</sup> من غير تراخ بر <sup>(٣)</sup> وليس لهذا نظير <sup>(٤)</sup> في كلام العرب بل اخترعوه <sup>(٥)</sup> .

## حروف الجر <sup>(١)</sup>

(الباء) : للإلصاق <sup>(٧)</sup> والاستعانة <sup>(٨)</sup> فتدخل <sup>(٩)</sup> على

(١) إشارة إلى أن حتى بمعنى الفاء لا بمعنى الواو (٢) تفريع على كون حتى بمعنى الفاء (٣) أى لوجود شرطه وهو التغدى عقب الاتيان أما إذا لم يأتي أصلاً أو أتاه ولم يتغد أو أتاه وتغدى متراخياً عن الاتيان حث (٤) أى للعطف المحض (٥) أى الفقهاء استعارة وإن لم يستعمل في كلام العرب بهذا المعنى أى كما استعاروا البيع والهبة للنكاح والعناق للطلاق (٦) من اضافة الشيء إلى حكمه وسميت حروف الجر لأنها تجر الفعل وشبهه إلى ما يليها .

(٧) وهو تعلق الشيء بالشيء واتصاله به (٨) أى طلب المعونة بشيء على شيء مثل كتبت بالقلم قبل إنها راجعة إلى الإلصاق وليست بمعنى مستقل للباء والمعنى الصقت الكتابة بالقلم (٩) تفريع على كونها الاستعانة وقيل تفريع على كونها للإلصاق .

الوسائل (١) كالأثمان (٢) فإن قال بعث هذا العبد بكر (٣) يكون بيعا (٤) وفي بعث كرا بالعبد يكون سلما (٥) فتراعى شرائطه (٦) ولا يجرى الاستبدال (٧) في السكر بخلاف الأول (٨) فإن قال لا تخرج الا باذني يجب لكل خروج إذن وفي إلا أن آذن لا وقالوا ان دخلت الباء في آلة المسح نحو مسحت الحائط يمدى يتعدى إلى المحل فيتناول كله وإن دخلت في المحل نحو وامسحوا برؤوسكم لا يتناول كل المحل تقديره الصقوها برؤوسكم .

---

(١) إذ بها يستعان على المقاصد (٢) أى في البيع فإن المقصود الأصلي من البيع هو الانتفاع بالملوك وذلك في المبيع والتمن وسيلة إليه (٣) السكر بضم الكاف كيل معروف وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكايك والمكرك صاع ونصف اه مصباح (٤) أى يكون هذا القول مع قبول المشتري بيعا والسكر ثمننا لحضور العبد وكون السكر مدخولا بالباء فيثبت في الذمة حالا (٥) أي لكون العبد مدخولا للباء فيكون ثمننا والسكر غير حاضر فيكون ثمننا (٦) أى شرائط السلم من التأجيل وقبض رأس المال وهو الثمن في المجلس وبيان القدر والجنس والصفة وغير ذلك مما يتوقف عليه السلم (٧) لأن الاستبدال في المثلث قبل القبض غير جائز (٨) أي المثل الأول فإنه يجوز التصرف في السكر بالاستبدال كما في سائر الأثمان .

( على ) للاستعلاء ويراد به الوجوب ، لأن الدين يعملوه  
ويركبه معنى ، ويستعمل للشرط نحو ( يبايعنك على أن لا يشركن <sup>(١)</sup> )  
بالله ) ، وهى فى المعاوضات المحضة <sup>(٢)</sup> بمعنى الباء اجماعا مجازا لأن  
اللزوم يناسب الالتصاق ، وكذا فى الطلاق عندهما <sup>(٣)</sup> وعنده  
للشرط عملا بأصله فى طلقنى ثلاثاً على ألف فطلقها واحدة  
لا يجب ثلث الألف عنده ، ويجب عندهما وأما .  
( من ) <sup>(٤)</sup> فقد مر <sup>(٥)</sup> مسائلها <sup>(٦)</sup> .

( إلى ) لانتهاى الغاية <sup>(٧)</sup> فصدر الكلام إن احتمله <sup>(٨)</sup>

---

( ١ ) أى بشرط عدم الاشراف ( ٢ ) أى الخالية عن معنى الاستقاط  
كالبيع والاجارة والنكاح فانها لا تحتمل التعليق بالخطر لئلا يلزم معنى  
القمار فتحمل على العوض بالاتفاق تصحيحا للتصرف بقدر الامكان  
واحترز بهذا لتقيد عن الطلاق بمال والعتاق بمال ( ٣ ) لأنه معاوضة أيضا  
إذ الطلاق يصلح أن يكون معوضا والمال عوضه فصار مجازا عن الباء كما  
فى المعاوضات المحضة ( ٤ ) بكسر الميم لأن الكلام فى حروف الجر .  
( ٥ ) أى فى فصل ألفاظ العام ( ٦ ) لعل المراد بالجمع ما فوق الواحد  
لأن المار فى كلامه مسائلتان وهى من شاء من عبيدى عتقه فهو حر ومن شئت من  
عبيدى عتقه فأعتقه ( ٧ ) من قبيل إضافة الفرد إلى الطبيعة فالغاية جنس تحته  
فردان هما الابتداء والانتهاى كما فى قولك بدن الانسان وجسم الفلك  
( ٨ ) أى احتمال صدر الكلام الانتهاى إلى الغاية .

القسم الاول : م - ٧

فظاهر<sup>(١)</sup> وإلا<sup>(٢)</sup> فإن أمكن تعلقه<sup>(٣)</sup> بمحذوف دل الكلام عليه<sup>(٤)</sup> فذاك<sup>(٥)</sup> نحو بعث الى شهر<sup>(٦)</sup> يتأجل الثمن وإن لم يمكن<sup>(٧)</sup> يحمل على تأخير صدر الكلام<sup>(٨)</sup> إن احتمله<sup>(٩)</sup> نحو أنت طالق الى شهر ولا ينوى التأخير والتجيز<sup>(١٠)</sup> يقع عند مضي شهر وعند زفر رحمه الله تعالى يقع في الحال<sup>(١١)</sup> ثم الغاية<sup>(١٢)</sup> إن كانت غاية قبل تكلمه<sup>(١٣)</sup> نحو بعث هذا البستان من هذا الحائط الى ذاك وأكلت السمكة الى رأسها

- 
- (١) نحو أجلت مالى عليك الى شهر (٢) أى وإن لم يحتمل الانتهاء .  
(٣) أى الى (٤) أى على المحذوف (٥) أى فذلك المحذوف هو متعلق الى (٦) أى مؤجلا الثمن الى أشهر (٧) أى تعلق الى بمحذوف .  
(٨) أى يحمل على تأخير وقوع حكم صدر الكلام يعني يقع الطلاق بعد مضي شهر صرفا للأجل الى الإيقاع صونا عن القاء كلام العاقل .  
(٩) أى الصدر التأخير (١٠) فإن نوى أحدهما فذاك .  
(١١) لأن الى للتوقيت أو للتأجيل وكل منهما صفة لموجود فلا بد من وجود الموصوف للحال ثم يأنفوا الوصف لأن الطلاق لا يقبله .  
(١٢) شروع فى بيان الضابط فى أن المذكور بعد الى هل يدخل فيما قبله حتى يشمل الحكم أم لا (١٣) بأن كانت قائمة بنفسها أى موجودة قبل زمن التكلم غير مفتقرة فى وجودها الى الحائط مثلا فانه ليس بمفتقر الى البستان لجواز أن يوجد فى الصحراء .

لا تدخل (١) تحت المغيا وإن لم تكن (٢) فصدر الكلام (٣) إن لم يتناولها فهي لد الحكم فكذلك (٤) نحو أتموا الصيام الى الليل وإن تناولها (٥) فذكرها (٦) لاسقاط ما وراءها (٧) نحو الى المرافق فتدخل (٨) تحت المغيا وللنحويين في الى (٩) أربعة مذاهب (١٠) الدخول إلا مجازاً (١١) وعكسه (١٢) والاشتراك (١٣) والدخول إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها وعدمه إن لم يكن

(١) أي سواء تناوله الصدر كما في المثال الثاني أولاً كما في المثال الأول .  
(٢) أي الغاية غاية قبل التكلم (٣) فصدر مبتدأ إن لم يتناولها شرط وجوابه قوله فكذلك الآتي وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ وما بعده جواب الشرط الأول وهو إن لم تكن وأما قوله فهي لد الحكم جملة معترضة (٤) أي مثل الأول في عدم الدخول .  
(٥) أي تناول صدر الكلام الغاية (٦) أي الغاية (٧) أي ما وراء الغاية (٨) جواب عن قوله وإن تناولها وقوله فذكرها النخ جملة معترضة بالفاء تنبيهها على علة الحكم كما في قول الشاعر .

واعلم فعلم المرء ينقعه أن سوف يأتي كل ما قدرا  
فلا إيراد بالفاء في الجملة المعترضة (٩) دليل على ما اختاره من التفصيل (١٠) أي في دخول ما بعد الى في حكم ما قبلها (١١) أي دخول حكم الغاية تحت حكم المغيا إلا مجازاً (١٢) أي الخروج إلا مجازاً .  
(١٣) أي بين الدخول وعدمه حقيقة .

وماذ كرنا في الليل <sup>(١)</sup> والمرافق <sup>(٢)</sup> يناسب هذا الرابع وبعض  
الشارحين قالوا هي غاية للاسقاط فلا تدخل تحته فان قال  
له على من درهم إلى عشرة يدخل الأول <sup>(٣)</sup> للضرورة لا  
الآخر <sup>(٤)</sup> عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتدخل الغاية في  
الخيار <sup>(٥)</sup> عنده وكذا في الأجل واليمين <sup>(٦)</sup> في رواية الحسن  
عنه رحمه الله لما ذكرنا في المرافق <sup>(٧)</sup> .

---

(١) وهو أن صدر الكلام لما لم يتناوله الغاية لا تدخل تحت حكم  
المغنيا <sup>(٢)</sup> وهو أن صدر الكلام لما تناول الغاية تدخل تحت المغنيا .  
(٣) للعرف ودلالة الحال (٤) لأن مطلق الدرهم لا يتناول العاشر  
فذكر الغاية لمد حكم الوجوب وعندهما تدخل الغایتان لأن العشرة لا توجد  
إلا بجميع أجزائها وعند زفر لا تدخل الغایتان (٥) كما اذا قال بعث على  
أن يكون لي الخيار الى غد يدخل الغد في الخيار عند أبي حنيفة رحمه الله .  
(٦) الصواب وكذا في الآجال في اليمين إذ لا اختلاف في رواية آجال  
البیوع والديون بل الغاية لا تدخل في الآجل بالاتفاق وكذا في أجل اليمين  
لا تدخل في ظاهر الرواية عنه وهو قولهما لأن في حرمة الكلام وجوب  
الكفارة به في موضع الغاية شكاً وإنما رواية الحسن في آجال اليمين كما نقل  
عن الامام السرخسي مثال الآجل في اليمين نحو لا أكلم زيداً الى رمضان  
فانه يدخل في عدم التكلم لأن قوله لا أكلم يتناول العمر فقوله الى رمضان  
لاسقاط ما وراءه (٧) وهو أن الغاية للاسقاط .



(في) للظرف والفرق ثابت <sup>(١)</sup> بين إثباته وإضماره نحو صمت هذه السنة يقتضي الكل <sup>(٢)</sup> بخلاف نحو صمت في هذه السنة <sup>(٣)</sup> فلهذا <sup>(٤)</sup> في أنت طالق غداً يقع في أول النهار ليكون واقعاً في جميع الغد <sup>(٥)</sup> وفي الغد ان نوى آخر النهار يصح <sup>(٦)</sup> ولو قال أنت طالق في الدار <sup>(٧)</sup> تطلق حالاً <sup>(٨)</sup>

- 
- (١) أى عند الامام خلافاً لصاحبيه فان عندهما لا فرق بينهما .  
(٢) لأنه لما انتصب بالفعل صار بمنزلة المفعول به في اقتضاء الاستيعاب وتعلق الفعل بمجموعه حيث لا دليل على خلافه .  
(٣) فإنه لا يقتضي استيعاب السنة بالصوم بل يصدق بصوم يوم لأن الظرف قد يكون أوسع من المظروف (٤) تفرع على الفرق المتقدم .  
(٥) أى ليكون التصف المرأة بالطلاق واقعاً في جميع الغد فيصدق في التأخير ديانة لاحتمال إرادة تقدير في لا قضاء لتغيير ما يوجب ظاهر كلامه إلى ما هو تخفيف عليه فلا يصدق القاضي (٦) أى ديانة وقضاء لأنه نوى محتمل كلامه حيث أضاف الطلاق إلى جزء مبهم من الغد فتكون نيته بياناً لما أبهمه (٧) شروع فيما إذا أضاف الطلاق الى مكان .  
(٨) لأن المكان لا يصلح تخصيصاً للطلاق لامتناع إيقاع الطلاق واتصاف المرأة به في مكان دون مكان ولأن المكان الذي دخل عليه حرف في ، موجود في الحال والتعليق به تنجيز حيث لا يتصور التعليق إلا في أمر غير موجود عند التعليق كالزمان لأن أجزائه توجد شيئاً فشيئاً فيصح التعليق بجزء من أجزائه .

إلا أن ينوى في دخولك <sup>(١)</sup> الدار فيتعلق به <sup>(٢)</sup> وقد تستعار للمقارنة إن لم تصلح ظرفاً نحو أنت طالق في دخولك الدار فتصير <sup>(٣)</sup> بمعنى الشرط فلا يقع <sup>(٤)</sup> بأنك طالق في مشيئة الله ويقع في علم الله <sup>(٥)</sup> لأنه يراد به المعلوم <sup>(٦)</sup> .

### أسماء الظروف

(مع) للمقارنة <sup>(٧)</sup> فيقع ثنتان <sup>(٨)</sup> إن قال لغير المدخول بها <sup>(٩)</sup> أنت طالق واحدة مع واحدة .

(وقبل) للتقديم <sup>(١٠)</sup> فتقع واحدة <sup>(١١)</sup> أن قال لها أنت طالق

---

(١) أى على حذف مضاف بمعنى وقت دخولك على وضع المصدر موضع الزمان (٢) أى يتعلق وقوع الطلاق بوجود الدخول لأنه صار بمعنى الشرط (٣) إسماء إلى أنه لا يصير شرطاً محضاً لأن الطلاق في الشرط المحض يقع بعد الدخول وفي قوله في دخولك الدار يقع مع الدخول (٤) تفريع على كونها عند الاستعارة للمقارنة بمعنى الشرط يعنى أن لفظ في وإن كان بمعنى الشرط لا يقع به الطلاق لسكونه معاقلاً بما لا يوقف عليه لما لو علق بمشيئة غائب لا يوقف عليه (٥) لأنه يتعلق بالموجود والشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجود فلا يصلح شرطاً . (٦) كما يقال علم أى حنيفة أى معلومه (٧) أى لمقارنة ما قبلها لما بعدها (٨) لأن مع القرآن فتوقفت الأولى على الثانية تحقيقاً لمراده فوقها معاً (٩) ومثلها المدخول بها (١٠) أى لكون ما قبلها مقدماً على ما أضيف إليه (١١) لأن القلبية صفة للطلاق المذكور أولاً فلم يبق محلاً للآخر .

واحدة قبل واحدة وثنان لو قال قبلها (١) .

(وبعد) على العكس (٢) (وعند) للحضرة (٣) فقول له لفلان  
عندي ألف يكون وديعة (٤) لأنه لا يدل على اللزوم .

### كليات الشرط (٥)

(إ ب) للشرط (٦) فقط (٧) فتدخل في أمر على خطر  
الوجود (٨) فان قال إن لم أطلقك فأنت طالق فالشرط وهو

(١) لأن الطلاق المذكور أولاً واقع في الحال والطلاق الذي وصف بأنه  
قبل هذا الطلاق الواقع في الحال يقع أيضاً لأنه حكم بوقوع هذه الواحدة  
الأخرى في الماضي وإيقاع الطلاق في الماضي إيقاع في الحال فصارت  
مطلقة بطاقتين معا (٢) أى في كل موضع يقع في لفظ قبل طلاق واحد  
يقع في لفظ بعد طلاقان وفي كل موضع يقع في لفظ قبل طلاقان يقع في  
لفظ بعد طلاق واحد (٣) أى لمسكان الحضور حقيقة كزيد عند عمر أو  
حكما كعندي مال وإن كان المال في بيتك (٤) لأن عند عبارة عن القرب  
في أصل الوضع فيحتمل القرب من يده فيكون أمانة والقرب من ذمته  
فيكون ديناً فيثبت الأقل المتيقن وهو قرب الوديعة دون اللزوم .

(٥) عبر بكلمات الشرط دون حروف الشرط ليشتمل الاستثناء  
والحروف (٦) أى لتعليق حصول مضمون جملة لحصول مضمون جملة  
أخرى (٧) أى من غير اعتبار ظرفية ونحوها كما في إذا ومتى .  
(٨) أى متردد بين أن يكون وأن لا يكون .

عدم الطلاق يتحقق عند الموت فيقع في آخر الحياة <sup>(١)</sup> .  
(وإذا) عند الكوفيين يجيء للظرف <sup>(٢)</sup> وللشرط <sup>(٣)</sup> نحو  
\* وإذا يحاس الحيس <sup>(٤)</sup> يدعى جندب \* ونحو \* وإذا  
تصبك <sup>(٥)</sup> خصاصة فتجمل \* وعند البصريين حقيقة في الظرف  
وقد يجيء للشرط <sup>(٦)</sup> بلا سقوط معنى الظرف ودخوله <sup>(٧)</sup> في  
أمر كائن <sup>(٨)</sup> أو منتظر لا محالة <sup>(٩)</sup> .

(ومتي) للظرف خاصة <sup>(١٠)</sup> فيقع بأدنى سكوت في متى لم  
(١) أي حياة الزوج أو الزوجة لأنهما ماداما حيين يمكن أن يطلقها  
فلا يقع المعلق عليه (٢) بمعنى وقت حصول مضمون ما أضيف إليه فلا  
يجزم به الفعل ويكون استعماله فيما هو قطعي الوجود (٣) بمعنى تعليق  
حصول مضمون جملة بحصول مضمون ما دخل عليه ويجزم به المضارع  
ويكون استعماله في أمر على خطر الوجود كأن (٤) مثال للظرف الحيس  
تمر يخلط بسمن أو أقط وحاس الحيس اتخذه وجندب بضم الجيم وفتح  
الدال اسم رجل (٥) مثال للشرط ووجه الاحتجاج بها أن إذا هذه قد  
جزمت المضارع ودخل الفاء في جوابها ودخلت على أمر متردد وهو  
إصابة الخصاصة وهذه علامة إن وخاصتها فتكون بمعنى إن .

(٦) أي تتضمن معنى الشرط فلا يرد الجمع بين الحقيقة والمجاز .  
(٧) أي دخول إذ (٨) أي متحقق في الحال (٩) أي أمر يقطع بتحقيقه  
في الاستقبال (١٠) أي لا تكون متمحضة في الشرط مع سقوط معنى  
الظرف كما جاز ذلك في إن وإلا فهي من كلم الشرط الجازمة للمضارع

أطلقك أنت طالق لأنه <sup>(١)</sup> وجد وقت لم يطلق فيه وإن قال  
إذا <sup>(٢)</sup> فعندهما كمتى <sup>(٣)</sup> كما في إذا شئت فانه متى شئت  
لا يتقيد بالجلس <sup>(٤)</sup> وعند أبي حنيفة رحمه الله كأن <sup>(٥)</sup>  
والفرق <sup>(٦)</sup> أنه <sup>(٧)</sup> لما جاء لذكر المعنيين <sup>(٨)</sup> وقع الشك في  
مسألتنا في الوقوع في الحال <sup>(٩)</sup> فلا يقع بالشك <sup>(١٠)</sup> وثمة <sup>(١١)</sup>  
في انقطاع تعلقه <sup>(١٢)</sup> بالمشيئة فلا ينقطع بالشك <sup>(١٣)</sup> .

(وكيف) سؤل عن الحال <sup>(١٤)</sup> فان استقام <sup>(١٥)</sup> وإلا <sup>(١٦)</sup>

(١) في نسخة من قوله لأنه الى قوله فيه من الشرح (٢) أي قال اذا لم  
أطلقك أنت طالق (٣) أي كقوله متى لم أطلقك أنت طالق فيقع بأدنى سكوت .  
(٤) بخلاف طالق نفسك إن شئت فانه يتقيد بالجلس (٥) أي كقوله  
إن لم أطلقك أنت طالق (٦) أي بين قوله اذا لم أطلقك فانت طالق وقوله  
طالق نفسك اذا شئت (٧) أي اذا (٨) أي معنى متى ومعنى إن .

(٩) أن حمل على متى (١٠) أي فلا يقع الطلاق بالشك لأن الأصل  
في التطليق عدم الطلاق (١١) أي في طالق نفسك اذا شئت .  
(١٢) أي وقع الشك في انقطاع تعلق الطلاق بالمشيئة .

(١٣) أي لا ينقطع تعلق الطلاق بالمشيئة بالشك لأن الأصل في  
التعليق الاستمرار (١٤) وفي نسخة للسؤال أي في أصل وضع اللغة .

(١٥) أي السؤال عن الحال وجواب أن محذوف أي فهي للسؤال  
والاستقامة هي صحة تعلق الكيفية بصدر الكلام كما في المثال الثاني  
ويقابلها عدم صحة تعلق الكيفية بصدر الكلام كما في المثال الأول .

(١٦) أي وإن لم يستقم السؤل عن الحال .

بطلت (١) فيعتق (٢) في أنت حر كيف شئت وتطلق في أنت طالق (٣) كيف شئت وتبقى الكيفية (٤) مفوضة اليها (٥) إن لم ينوى الزوج وإن نوى فإن اتفقا فذاك وإلا فرجعية (٦) وعندهما يتعلق الأصل (٧) أيضا فعندهما مالا يقبل الإشارة فحاله وأصله سواء .

### فصل في الصريح والكناية

الصريح (٨) لا يحتاج إلى النية (٩) والكناية تحتاج

(١) أى كلمة كيف (٢) تفريع ومثال في صورة عدم الاستقامة على غير ترتيب اللف ، أى يعتق حالا ويأبوا كيف شئت ، لعدم استقامة السؤال عن الحال لأن العتق ليس ذا حال عند أبي حنيفة وكونه مدبرا أو مكاتبا وعلى مال وغير مال كل ذلك كيفيات في الاعتناق لا في العتق إذ هو وصف شرعى يثبت في المحل بكيفية مخصوصة غير مختلفة بخلاف الطلاق فإنه يختلف بعد الوقوع فإن الزوج لو أوقع رجعا يملك جعله بائنا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله (٣) مثال ما استقام فيه السؤال عن الحال (٤) أى كونه رجعا أو بائنا خفيفة أو غليظة (٥) أى إن كانت مدخولا بها وإلا بانت فيأبوا التفويض كما في العتق (٦) أى وإن اختلفا في النية تعارضت النيتان فتساقطتا فيرجع إلى الأصل في الطلاق وهو الرجمي (٧) فيلزم تفويض نفس الطلاق ضرورة أنه لا يكون بدون حال من الأحوال (٨) أى لفظ الصريح (٩) يعنى أن الحكم الشرعى

اليها (١) ولا استتارها لا يثبت بها ما يندرى (٢) بالشبهات فلا يحذر (٣) بالتعريض (٤) نحو لست أنا بزان قالوا وكنيات الطلاق (٥) تطلق عليها مجازاً (٦) لأن معانيها (٧) غير مستترة (٨) لكن الإبهام (٩) فيما يتصل بها كالبائن مثلاً فإنه مبهم في أنها (١٠) بآئنة عن أى شيء عن النكاح أو عن يتعلق بنفس الكلام أراده أو لم يرده حتى لو أراد أن يقول سبحانه الله فجرى على لسانه أنت طالق أو أنت حريق الطلاق أو العتاق فليحذر .

(١١) أى إلى النية لازالة الإبهام المتطرق اليها باعتبار محلها .

(٢) أى يندفع بالشبهات نحو جمعت فلانة أو واقعته أى بكل ما ليس بصريح فى الزنا (٣) تفريع على قوله لا يثبت بها الخ والتعريض نوع من الكناية (٤) هو ذكر شيء ليبدل به على شيء لم يذكره كما فى مثال المتن (٥) أى مثل أنت بائن أو بنة أو بئلة أو حرام وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو أنكم قلتم أن الكناية ما استتر المراد به وهذه ألفاظ كلها معلومة المعانى فكيف تسمونها كناية فأجاب بأن تسميتها كناية إنما هي بطريق المجاز (٦) أى بالاستعارة تقول شبهنا ما استتر المراد منه باعتبار المحل بما استتر المراد منه باعتبار الأصل بجامع الخفاء فى كل واستعرنا اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الكناية بالمشبه وهو ما استتر المراد منه باعتبار المحل على سبيل الاستعارة التصريحية .

(٧) علة لقوله تطلق عليها مجازاً (٨) أى عند أهل اللسان .

(٩) استدراك على قوله غير مستترة (١٠) أى المرأة .

غيره (١) فاذا نوى نوعا منها (٢) تعين (٣) وتبين بموجب الكلام ولو جعلت كناية حقيقة تطلق رجعية لأنهم فسروها بما يستتر منه المراد والمراد المستتر هنا الطلاق فيصير كقوله أنت طالق وبتفسير علماء البيان لا يحتاجون إلى هذا التكلف (٤) لأنها عندهم (٥) أن يذكر لفظ ويقصد بمعناه معنى ثان ملزوم له فيراد بالبائن معناه ثم ينتقل منه بنيته (٦) إلى الطلاق فتطلق على صفة البيئونة لأنه أريد به الطلاق (٧) إلا في (٨) اعتدى (٩) لأنه يحتمل

(١) أى غير النكاح كناية عن الجمال أو المال أو الجيران أو العشيرة مثلا (٢) أى من السكناية (٣) أى ما نوى (٤) وهو أن هذه الالفاظ كنيات بطريق المجاز (٥) أى السكناية عند البيانين (٦) أى ينتقل من البائن بنية المتكلم إلى ملزومه وهو الطلاق بصفة البيئونة والمراد باللازم ههنا ما هو بمنزلة التابع للشيء ورديفه وقد يحصل الانتقال منه بواسطة قرينة، من عرف، أو لدلالة حال، أو نحو ذلك، فلا يرد علينا أن اللازم قد يكون أعم، ولاهلازمة بين الطلاق والبيئونة إذ الطلاق قد يكون رجعيا والبيئونة من غير وصلة النكاح (٧) حتى يلزم كونه رجعيا بل أراد به الطلاق بصفة البيئونة (٨) استثناء من قوله فتطلق على صفة البيئونة ويصح أن يكون استثناء من قوله وتبين بموجب الكلام يعنى أن المرأة تطلق على صفة البيئونة في السكنايات إلا في اعتدى واستبرئى رحمك وأنت واحدة فإن الواقع بها رجعى لعدم دلالة شيء منها على قطع الوصلة (٩) لأن حقيقة الأمر بالحساب ويحتمل أن يراد به اعتدى نعم الله أو نعمي عليك أو اعتدى من النكاح فاذا نوى الاعتداد من النكاح



ما يعد من الاقراء (١) فاذا نواه (٢) اقتضى الطلاق (٣) إن كان بعد  
الدخول وإن كان قبله (٤) يثبت (٥) بطريق إطلاق اسم المسبب (٦)  
على السبب ويرد عليه أن المسبب إنما يطلق على السبب إذا  
كان المسبب مقصودا منه وههنا ليس كذلك (٧) وكذلك  
استبرئي (٨) رحمك بعين هذا الدليل (٩) وكذا أنت واحدة (١٠)

---

أو دل عليه الحال زال الابهام ووجب به الطلاق بعد الدخول اقتضاء  
لتصحيح الكلام كما أنه قال طلقك أو أنت طالق فاعتدى .

(١) أى الحيض (٢) أى نوى عد الاقراء (٣) أى اقتضى الكلام  
الطلاق ليصح الأمر بالاعتداد ويكون الواقع به رجعا لأن الضرورة  
ترفع باثبات أصل الطلاق فلا حاجة الى إثبات أمر زائد كالبينونة .

(٤) أى قبل الدخول (٥) أى الطلاق (٦) وهو الاعتداد على  
السبب وهو الطلاق (٧) أى أن المسبب وهو الاعتداد فى غير المدخول  
بها ليس مقصودا من السبب الذى هو الطلاق فحينئذ لا يصح أن يكون  
من باب إطلاق اسم المسبب على السبب وأجيب بأن الشرط فى إطلاق  
اسم المسبب على السبب هو اختصاصه بالسبب والاعتداد شرعا مختص  
بالطلاق لا يوجد فى غيره إلا بطريق التبع والشبه كالموت وحدوث حرمة  
المصاهرة وارتداد الزوج وغيرها (٨) أى مثل اعتدى استبرئي لأنه  
توضيح لما هو المقصود من العدة أعنى طلب إراءة الرحم من الحمل إلا  
أنه يحتمل أن يكون الموطء وطلب الولد وأن يكون للزوج بزواج آخر  
فإن أراد ذلك وقع الطلاق اقتضاء (٩) أى الدليل الذى ذكره فى اعتدى  
(١٠) يحتمل أنت واحدة فى الجمال أو واحدة عندى ليس لى غيرك

التقسيم الثالث : (١) اللفظ إذا ظهر (٢) منه المراد يسمى ظاهرا (٣) بالنسبة إليه (٤) ثم إن زاد الوضوح بأن سيق الكلام له يسمى نصا (٥) ثم إن زاد حتى سد باب التأويل (٦) والتخصيص (٧) يسمى مفسرا (٨) ثم إن زاد حتى سد باب احتمال النسخ أيضا يسمى محكما (٩) كقوله تعالى (١٠) (وأحل الله البيع (١١) وحرم الربا) ظاهر في الحل والحرم نص في التفرقة بينهما (١٢)

(١) أى من الباب الأول من بابي مباحث الكتاب .

(٢) شروع فى تقسيم اللفظ باعتبار ظهور المعنى .

(٣) وهو ما أفاد معناه الموضوع ولم يكن مسوقا له واحتمل غيره .  
أحتمالا مرجوعا (٤) أى إلى المعنى المراد (٥) هو ما ظهر معناه وكان مسوقا له واحتمل التخصيص إن كان عاما والتأويل إن كان خاصا .

(٦) هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح لدليل كعمل قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة على معنى أردتم القيام (٧) هو قصر العام على بعض ما يتناوله (٨) وهو ما ظهر معناه وكان مسوقا له ولم يحتمل غير النسخ .  
(٩) وهو ما أفاد معناه وكان مسوقا له ولم يحتمل النسخ .

(١٠) شروع فى الأمثلة فذكر للظاهر والنص مثالين وللمفسر مثالين أحدهما معترض والثانى سالم والمحكم أيضا مثالين (١١) مثال أول للظاهر والنص وإشارة إلى أن الكلام الواحد يجوز أن يكون ظاهرا فى معنى نصا فى معنى آخر (١٢) أى بين البيع والربا لأنه فى جواب الكفار عن قولهم إنما البيع مثل الربا .

وقوله تعالى (مثنى وثلاث<sup>(١)</sup> ورباع) ظاهر في الحل، نص في العدد، ونظير المفسر قوله تعالى (فسجد<sup>(٢)</sup> الملائكة<sup>(٣)</sup> كلهم أجمعون) وقوله تعالى (قاتلوا المشركين<sup>(٤)</sup> كافة) والمحكم قوله تعالى (إن الله بكل شيء عليم<sup>(٥)</sup>) وقوله صلى الله عليه وسلم «الجهاد ماض<sup>(٦)</sup> إلى يوم القيامة<sup>(٧)</sup>» والكل<sup>(٨)</sup> يوجب الحكم<sup>(٩)</sup> إلا أنه يظهر التفاوت<sup>(١٠)</sup> عند التعارض وإذا

(١) مثال ثان للنص والظاهر ليكون الظاهر باعتبار لفظ والنص باعتبار لفظ آخر فان لفظ أنكحوا ظاهر في حل النكاح وقوله مثنى وثلاث ورباع نص في العدد لكونه مسوقا لاثبات ذلك.

(٢) مثال أول للمفسر وهو معترض ووجهه في شرح المصنف فليراجع.

(٣) فالملائكة اسم ظاهر عام ولكنّه يحتمل الخصوص فلما فسر به بقوله كلهم انقطع هذا الاحتمال لكونه بقي احتمال الجمع والتفرق فانقطع بقوله أجمعون ولا يرد استثناء إبليس لأنه منقطع كما قاله البعض أو إن الاستثناء ليس بتخصيص كما قاله السعد (٤) مثال ثان للمفسر سالم عن الاعتراض وقوله كافة سد باب التأويل لكونه يحتمل النسخ في زمن الوحي لكونه حكما شرعيا (٥) مثال أول للمحكم ففي التمثيل بالآية نظر للمصنف فليحرر (٦) مثال ثان للمحكم سالم عن الاعتراض (٧) فقوله إلى يوم القيامة سد باب النسخ (٨) أي الظاهر والنص والمفسر والمحكم (٩) أي يثبت به.

(١٠) أي فيقدم النص على الظاهر والمفسر عليهما والمحكم على الكل وأمثلة ذلك في الحواشي.

خفي (١) فان خفي (٢) لعارض يسمى خفيا وإن خفي لنفسه (٣)  
 فان أدرك عقلا (٤) فمشكل أولا بل نقلا فمجل أولا أصلا  
 فمتشابه فالخفي كآية السرقة (٥) خفيت في حق النباش (٦) والطارار (٧)  
 لا اختصاصهما باسم آخر فينظر إن كان الخفاء لمزية (٨) يثبت فيه  
 الحكم (٩) ولنقصان لا (١٠) والمشكل إما لغموض في المعنى  
 نحو (وإن كنتم جنبا فاطهروا) فان غسل ظاهر البدن واجب  
 وغسل باطنه ساقط فوق الاشكال في الفهم (١١) فانه باطن من

- 
- (١) شروع في تقسيم اللفظ باعتبار خفاء المعنى (٢) أى المعنى المراد .  
 (٣) أى لنفس المعنى المراد (٤) أى كغسل الفم (٥) والصواب كون  
 هذا المثال المشكل دون الخفي لاحتياجه إلى التأمل (٦) هو الذي يأخذ  
 كفن الميت من قبره بعد دفنه (٧) هو الذى يأخذ المال مع حضور  
 المالك ويقظته في حال غفلته (٨) أى كما فى الطرار فانه اختصاص باسم  
 لزيادة معنى السرقة فيه لمهارته وخذقه ومسارقة الأعين المستيقظة  
 المرصدة للحفظ عند غفلتها (٩) أى يثبت في حقه الحكم وهو حد السارق  
 (١٠) أى إن كان الخفاء لنقصان المزية لا يثبت فيه الحكم كما فى النباش فان  
 اختصاصه باسم لنقص معنى السرقة فيه لعدم ملك ما أخذ من الآخر كمن  
 لا أحد مع نفور النفوس عنها ولذا لا يثبت له حد السارق عندنا خلافا  
 لآبى يوسف والامام الشافعى والامام مالك فانهم يحكمون بقطع النباش  
 (١١) أى فى داخل الفهم وكذا الآخر .

وجه ، حتى لا يفسد الصوم بابتلاع الريق ، وظاهر من وجهه ،  
حتى لا يفسد بدخول شيء في الفم ، فاعتبرنا الوجهين <sup>(١)</sup> فألحق  
بالظاهر في الطهارة الكبرى <sup>(٢)</sup> ، وبالباطن في الصغرى <sup>(٣)</sup> ،  
أولا استعارة <sup>(٤)</sup> بديعة <sup>(٥)</sup> نحو قوارير من فضة ، والمجمل كآية  
الربا <sup>(٦)</sup> والمتشابهة كالمقطعات في أوائل السور واليد والوجه  
ونحوهما وحكم الخفي الطلب <sup>(٧)</sup> ، والمشكل الطلب ثم التأمل <sup>(٨)</sup>  
والمجمل الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل إن احتيج اليهما ،  
كما في الربا ، والمتشابهة التوقف <sup>(٩)</sup> على اعتقاد الحقيقة <sup>(١٠)</sup> عندنا

---

(١) أي وجه كونه باطنا ووجه كونه ظاهرا (٢) فلذا وجب غسله في  
الجنابة (٣) أي فلا يجب غسله في الحدث الأصغر .

(٤) معطوف على قوله أو لغموض وإجراها تقول شبيهنا  
الـ كواب بالقوارير بجامع الصفاء والبياض في كل ثم استعيرنا القوارير  
للـ كواب على سبيل الاستعارة التصريحية كذا قيل .

(٥) وجه البداعة إثبات صورة غريبة لأواني الجنة وهي الصورة  
المركبة من صفاء القارورة وبياض الفضة ووجه الاشكال أن القارورة  
تكون من الزجاج لا من الفضة (٦) فان قوله تعالى وحرم الربا بمجمل  
لأن الربا في اللغة هو الفضل وليس كل فضل حراما بالاجماع .

(٧) أي الفكر القليل لنيل المراد والاطلاع على أن خفاءه لمزية أو  
نقصان (٨) أي التكلف والاجتهاد في الفكر لتمييز عن إشكاله .

(٩) أي عن طلب المراد منه (١٠) أي مع اعتقاد الحقيقة فعلى بمعنى مع

القسم الأول : م - ٨

على قراءة الوقف <sup>(١)</sup> على إلا الله ، فكما ابتلى <sup>(٢)</sup> من له ضرب  
جهل <sup>(٣)</sup> بالامعان في السير <sup>(٤)</sup> ابتلى الراسخ في العلم بالوقوف  
وهذا <sup>(٥)</sup> أعظمهما بلوى <sup>(٦)</sup> وأعمهما جدوى <sup>(٧)</sup> .

(مسألة <sup>(٨)</sup>) : قيل <sup>(٩)</sup> الدليل اللفظي لا يفيد اليقين ، لأنه <sup>(١٠)</sup>  
مبنى على نقل اللغة <sup>(١١)</sup> والنحو <sup>(١٢)</sup> والصرف <sup>(١٣)</sup> وعدم  
الاشتراك <sup>(١٤)</sup> والمجاز والاضمار والنقل والتخصيص ، والتقديم ،

---

(١) أى بناء على قراءة الوقف في قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله  
وأما على مقابله يكون المتشابه معلوما للراسخين .

(٢) شروع في دفع إشكال مقدر وهو أن الكلام للافهام فان لم يكن  
للراسخين في العلم نصيب في العلم بالمتشابهات فما الفائدة في إنزالها فاجاب  
بأن فائدة الخطاب بالمتشابه هي الابتلاء فالراسخ في العلم لا يمكن ابتلاءه  
بالأمر بطلب العلم كمن له ضرب جهل فابتلى بما يناسبه وهو كبح عنان ذهنه  
عن التأمل والطالب (٣) وإنما قال ضرب جهل لأنه لا تكليف للجاهل  
الذى لا يعلم شيئاً (٤) أى في طلب العلم والمراد به بذل المجهود في طلب  
العلم (٥) أى ابتلاء الراسخ (٦) لأن البلوى في ترك المحبوب أكثر من  
البلوى في تحصيل غير المراد (٧) أى نفعا لأنه أشق فتوابه أكثر .

(٨) ترجمة هذا المبحث بالمسألة ومناسبتها لما قبله مذكور في الحواشى  
فليراجع (٩) الفائل هم المعتزلة وجمهور الأشاعرة وتوضيح شبهتهم في  
حاشية المرجع فراجع إن شئت (١٠) أى الدليل اللفظي (١١) أى لمعرفة  
معاني المفردات (١٢) أى لمعرفة معاني هيئات التركيب (١٣) أى لمعرفة  
معاني هيئات المفردات (١٤) إذ لا دلالة على تعيين المقصود مع احتمال

والتأخير، والناسخ، والمعارض العقلي، <sup>(١)</sup> وهى ظنية، <sup>(٢)</sup> أما الوجوديات <sup>(٣)</sup> فلعدم عصمة الرواة <sup>(٤)</sup> وعدم التواتر وأما العدميات <sup>(٥)</sup> فلأن مبناها على الاستقراء <sup>(٦)</sup> وهذا باطل، <sup>(٧)</sup> لأن بعض اللغات <sup>(٨)</sup> والنحو <sup>(٩)</sup> والتصريف <sup>(١٠)</sup> بلغ حد التواتر، والعقلاء <sup>(١١)</sup> لا يستعملون الكلام فى خلاف الأصل، عند عدم القرينة وأيضاً قد نعلم بالقرائن القطعية أن الأصل هو المراد وإلا تبطل فائدة التخاطب، <sup>(١٢)</sup> وقطعية التواتر أصلاً.

---

شئ من ذلك (١) قيد به لأن النقل يقبل التأويل (٢) أى الأمور المذكورة ظنيات (٣) وهى نقل اللغة وما بعدها (٤) إن نقلت بطريق الأحاد (٥) وهى عدم الاشتراك وما بعده (٦) وهى إنما تفيد الظن دون القطع (٧) أى ما قيل أن الدليل اللفظى لا يفيد اليقين (٨) كعنى السماء والأرض مثلاً (٩) كقاعدة رفع الفاعل ونصب المفعول .

(١٠) أى كقاعدة أن مثل ضرب فعل ماض (١١) جواب بالمنع أى لا نسلم أن العدميات مبناها الاستقراء بل مبناها أن الاشتراك والمجاز وغيرهما كلها خلاف الأصل والعقلاء لا يستعملون الكلام فى خلاف الأصل عند عدم القرينة (١٢) أى وإن لم نقل أن الأصل هو المراد يبطل فائدة التخاطب إذ لا فائدة له إلا العلم بمعانى الخطابات ولوازمها .

## التقسيم الرابع في كيفية دلالة اللفظ على المعنى

فهى <sup>(١)</sup> على الموضوع له أو جزئه أو لازمه المتأخر <sup>(٢)</sup> عبارة أن سيق الكلام له ، وإشارة إن لم يسق الكلام له ، وعلى لازمه المحتاج إليه <sup>(٣)</sup> اقتضاء ، <sup>(٤)</sup> وعلى الحكم فى شىء يوجد فيه معنى يفهم لغة أن الحكم فى المنطوق لأجله دلالة ، <sup>(٥)</sup> كقوله

(١) أى دلالة اللفظ هذا شروع فى تقسيم دلالة اللفظ إلى أربعة أقسام : عبارة . وإشارة . واقتضاء . ودلالة . (٢) احترازاً عن اللازم المتقدم فانهم يسمونه اقتضاء كما سيأتى . من أمثلة اللازم المتأخر قوله تعالى أحل الله البيع وحرم الربا فانه سيق للزوم المتأخر ، وهو التفرقة بين البيع والربا ، وفيه إشارة إلى الموضوع له ، وهو حل البيع وحرمة الربا . وإلى أجزائه كحل بيع الحيوان مثلاً ، وحرمة بيع التقدين متفاضلة ، وإلى لوازمه ، كانتقال الملك ووجوب التسليم مثلاً فى البيع وحرمة الانتفاع ووجوب رد الزوائد فى الربا (٣) وهو اللازم المتقدم كما فى قول قائل لغيره أعتق عبدك عنى بألف لانه يقتضى سابقة البيع ليصح إعتاقه عنده بألف لانه لا عتق فيما لا يملكه فكأن البيع مقتضاه وسيأتى هذا المثال فى كلام المصنف (٤) هى دلالة المنطوق على معنى تتوقف صحة الكلام عليه \* عقلاً كقوله ﷺ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان فان صدقه يتوقف على مقدر أى رفع عنهم حكم الخطأ والنسيان فى الآخرة لأن نفس الخطأ والنسيان لم يرفعا لوقوعهما عنهم \* أو شرعاً \* كما فى المثال المتقدم (٥) وتسمى أيضاً دلالة النص ودلالة معنى النص وفجوى الخطاب



تعالى (للفقراء المهاجرين<sup>(١)</sup>) سيق لا يستحقاق سهمهم من الغنيمة لهم ،  
وفيه إشارة إلى زوال ملكهم<sup>(٢)</sup> عما خلفوا في دار الحرب<sup>(٣)</sup>  
وكقوله (وعلى المولود له<sup>(٤)</sup> رزقهن وكسوتهن<sup>(٥)</sup>) سيق لا يجاب  
نفقتها على الوالد وفيه<sup>(٦)</sup> إشارة إلى أن النسب إلى الآباء<sup>(٧)</sup>  
وإلى أن للآب ولاية تملك ماله لأنه نسب إليه بلام الملك<sup>(٨)</sup>  
وإلى انفراذه بالانفاق على الولد ، إذ لا يشاركه أحد في هذه

وهي دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للمسكوت لفهم علة الحكم بمجرد  
فهم اللغة كدلالة قوله تعالى (ولا تقل لهما أف) على تحريم الضرب فان  
كل من يعرف اللغة يفهم أن علة النهي هي الإيذاء وهو متحقق في الضرب  
بطريق الأولى (١) مثال للدلالة على الموضوع له مطابقة (٢) لأن الله  
تعالى وصفهم بالفقر مع أنهم كانوا مياسير بمكة لقوله تعالى (أخرجوا من  
ديارهم وأموالهم) وهو لا يتحقق إلا بزوال الملك لا بتبعية يده عنه لأن  
من بعدت يده عنه يسمى ابن السبيل لا الفقير فكان زوال الملك لازما  
مقدما للفقر لا جزءا منه كما ذهب إليه المصنف في شرحه ، ومن أراد  
التحقيق فليرجع الى حاشية الأزمير على المرأة (٣) بمعنى مكة .

(٤) مثال للالزام المتأخروفيه عبارة وأربع إشارة كما سيذكره المصنف  
(٥) أى للوالدات (٦) أى في ذكر المولود له دون الوالد (٧) لأن اللام  
للاختصاص ولا يصير الولد مخصوصا بالآب من جهة الملك بالاجماع ، فدل على  
اختصاصه بالنسب (٨) فان الاضافة بحرف اللام دليل الملك كما يضاف العبد  
الى سيده فيقال هذا العبد لفلان واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« أنت ومالك لأبيك » .

النسبة ، فكذلك في حكمها ، <sup>(١)</sup> وإلى أن أجز الرضاع يستغنى  
عن التقدير <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى (وعلى الوارث <sup>(٣)</sup> مثل ذلك <sup>(٤)</sup>)  
إشارة إلى أن الورثة ينفقون بقدر الارث لأن العلة هي  
الارث لأن النسبة إلى المشتق <sup>(٥)</sup> توجب عليه المأخذ <sup>(٦)</sup>  
وكقوله تعالى (إطعام عشرة مساكين <sup>(٧)</sup>) فيه <sup>(٨)</sup> إشارة إلى  
أن الأصل فيه <sup>(٩)</sup> هو الاباحة والتملك ، ملحق به <sup>(١٠)</sup> لأن  
الإطعام <sup>(١١)</sup> جعل الغير طاعما <sup>(١٢)</sup> لا جعله مالكا

(١) أى فى حكم النسبة وهو الانفاق على الولد (٢) أى بالوزن والكيل  
ولأننا نعتبر فيه المعروف (٣) معطوف على قوله تعالى (على المولود له  
رزقن) وما بينهما تفسير للمعروف معترض بينهما (٤) أى على وارث  
المولود له مثل ما وجب عليه من الرزق والكسوة أى إن مات المولود  
له لزم على وارثه أن يقوم مقامه فى أن يرزقها ويكسوها بالشريطة التى  
ذكرت من المعروف قال فى كشف الأسرار على المنار فى الآية دليل على  
وجوب نفقة سائر الأقارب غير الأولاد خلافا للشافعى (٥) وهو الوارث  
(٦) أى مأخذ المشتق وهو الارث (٧) الآية سيقى لا يجاب نوع  
من هذه الثلاثة على سبيل التخيير (٨) أى فى قوله تعالى إطعام الخ .  
(٩) أى فى الإطعام هو الاباحة وجعل التملك فيه أصلا ترك لحقيقة  
الكلام (١٠) أى بالإطعام وقال أحمد بن سهل لا يجوز التملك لجواز أن  
لا يطعم المسكين فىكون تركا للمنعص كذا فى كشف الأسرار .  
(١١) علة لقوله أن الأصل هو الاباحة (١٢) يعنى تمكينه من الطعام :

والحق به <sup>(١)</sup> التملك دلالة ، لأن المقصود <sup>(٢)</sup> قضاء حوائجهم <sup>(٣)</sup> وهي <sup>(٤)</sup> كثيرة فأقيم التملك مقامها <sup>(٥)</sup> ولا كذلك في الكسوة <sup>(٦)</sup> لأن الكسوة <sup>(٧)</sup> بالكسر الثوب فوجب أن تصير العين كفارة ، وذا <sup>(٨)</sup> بتملك العين ، لا الإعارة ، <sup>(٩)</sup> إذ هي ترد على المنفعة ، على أن الإباحة <sup>(١٠)</sup> في الطعام تتم المقصود ، دون إعارة الثوب <sup>(١١)</sup> .

وأما دلالة النص <sup>(١٢)</sup> وتسمى <sup>(١٣)</sup> فحوى الخطاب ، فكقوله

- 
- (١) أي بالاطعام (٢) علة لما قبله (٣) أي المساكين .  
(٤) أي حوائجهم كثيرة وحقيقة الاطعام لا يكفي إلا قضاء حاجة الأكل فأقيم التملك مقامها ليتمكن من إسداد ما يحتاج إليه .  
(٥) أي مقام حوائج المساكين (٦) أي لا يكون الأصل في الكسوة الإباحة (٧) علة لقوله ولا كذلك (٨) أي صيرورة العين كفارة .  
(٩) لئلا تصير الكفارة منافع الثوب لا عينه (١٠) جواب عما يقال أن الكسوة مصدر بمعنى الالباس لا اسم للثوب فحينئذ لا فرق بين الكسوة والاطعام فأجاب بالفرق الآتي (١١) فانه لا يتم به المقصود فان للمبيع ولاية استرداد في إعارة الثوب ولا يمكن ذلك في الطعام بعد الأكل .  
(١٢) وتقدم تعريفها قريبا (١٣) وتسمى أيضا مفهوم الموافقة ودلالة معنى النص ودلالة ، كما تقدم وفحوى الخطاب معناه ، كما قاله السعد ، أو ما يفهم منه قطعاً كما قاله الجلال المحلى .

تعالى (١) ( ولا تقل لهما أف ) يدل على حرمة الضرب (٢)  
لأن المعنى المفهوم منه وهو الأذى (٣) موجود في الضرب بل  
هو أشد (٤) وكالكفارة بالوقاع وجبت عليه (٥) نصا ، وعليها (٦)  
دلالة ، وكوجوب الكفارة عندنا في الأكل والشرب بدلالة  
نص ورد (٧) في الوقاع ، لأن المعنى الذي يفهم من (٨) الوقاع  
موجبا (٩) للكفارة هو كونه جنائية على الصوم (١٠) فانه (١١)  
الامساك عن المفطرات الثلاثة فيثبت الحكم (١٢) فيهما (١٣)

- 
- (١) شروع في المسائل التي ثبت الحكم فيها بدلالة النص وذكر منها  
سنة أمثلة للتنبيه على أن الثابت بدلالة النص قد يكون ضروريا كحرمة  
الضرب مثلا وقد يكون نظريا كوجوب الكفارة بالوقاع على المرأة .
- (٢) والقتل والشتم وهذه الثلاثة مسكوت عنها لأن النص لم يتناولها
- (٣) أي كف الأذى عن الوالدين (٤) فحيث ثبت الحرمة فيه بمعنى  
النص لغة بطريق أولى من حرمة التأفيق فالنص قد أفاد بمعناه الوضعي  
حرمة التأفيق وبمعنى معناه حرمة الباقي (٥) أي على الرجل .
- (٦) أي على المرأة دلالة لأن بيان النبي صلى الله عليه وسلم في جانبه  
بيان في جانبها لأن كفارتهما واحدة (٧) وهو حديث الأعرابي حين  
جامع في نهار رمضان عمدا (٨) وفي نسخة في الوقاع (٩) حال من المعنى .
- (١٠) لا خصوص الجماع (١١) أي الصوم (١٢) وهو الكفارة .
- (١٣) أي في الأكل والشرب .

بل أولى ، <sup>(١)</sup> لأن الصبر <sup>(٢)</sup> عنهما <sup>(٣)</sup> أشد ، <sup>(٤)</sup> والداعية اليهما أكثر ، فبالحرى أن يثبت الزاجر <sup>(٥)</sup> فيهما ، وكوجوب الحد عندهما <sup>(٦)</sup> في اللواط بدلالة نص ورد في الزنا ، فإن المعنى الذى يفهم فيه قضاء الشهوة بسفح الماء فى محل محرم مشتبه ، وهذا موجود فى اللواط بل زيادة ، لأنها <sup>(٧)</sup> فى الحرمة وسفح الماء فوقه <sup>(٨)</sup> ، وفى الشهوة مثله ، <sup>(٩)</sup> لكننا نقول <sup>(١٠)</sup> الزنا أكمل ،

---

(١) أي ثبوت الكفارة بالجنابة على الصوم بالآكل والشرب أولى من ثبوتها بالجنابة عليه بالجماع (٢) علة لما قبله (٣) أي عن الآكل والشرب (٤) لأن ترك شهوة البطن يفضى إلى الهلاك ولهذا رخص فيه فى المحرمات عند الضرورة لئلا يهلك بخلاف شهوة الفرج ولأن الصوم يضعف شهوة الفرج ولهذا أمر صلى الله عليه وسلم العزب بالصوم فكان أدعى إلى الزاجر لأن شهوة البطن هى الأصل وشهوة الفرج تابعة لها .

(٥) وهو الكفارة (٦) أي عند أبي يوسف ومحمد والامام الشافعى فى رواية عنه هو كالزنا فيرجم إن كان محصنا وإلا يجلد لما روى عن على رضى الله عنه (٧) أى اللواط (٨) أى فوق الزنا لأن فى الزنا يتوهم منه حدوث ولد يعبد ربه ولا يتوهم ذلك فى عمل قوم لوط فكان فوقه فى تضييع الماء فكان أدعى إلى الزاجر (٩) أي مثل الزنا لأن المحل إنما يشتبهى باللين والحرارة والدبر فى هذا المعنى كالقيل .

(١٠) شروع فى الرد من قبل الامام عن مستند الصاحبين حاصله . أنا لا نسلم أن المعنى الموجب للحد هو مجرد قضاء الشهوة بسفح الماء فى

في سفح الماء والشهوة لأن فيه هلاك البشر لأن ولد الزنا هالك  
حكماً<sup>(١)</sup> وفيه إفساد الفراش<sup>(٢)</sup> وأما تضییع الماء فقاصر لأنه قد  
يحل بالعزل والشهوة فيه<sup>(٣)</sup> من الطرفين<sup>(٤)</sup> فيغلب وجوده<sup>(٥)</sup>  
والترجيح بالحرمة<sup>(٦)</sup> غير نافع<sup>(٧)</sup> لأن الحرمة<sup>(٨)</sup> المجردة بدون

---

حل محرم مشتهى بل مع ضمیمة شيء آخر وهو هلاك البشر وإفساد  
الفراش واشتباه النسب وهذه المعاني لا توجد في اللواط فلا يجب فيها  
الحل بل فيها التعزير بالاحراق بالنار وهو مذهب سيدنا أبي بكر الصديق ،  
ومذهب ابن عباس أن يعلى بهما أعلى مكان من القرية ثم يلقيا مفكوسين  
مع اتباع الأحجار لقوله تعالى ( فجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليكم  
حجارة من سجيل ) ومذهب ابن الزبير أن يحبسا في أثنى المواضع حتى  
يموتا تنأ وعن بعضهم يهدم عليهما جدار كل ذلك بالاجتهاد والحدود  
لا تثبت به ، ولو كانت زنا في اللسان أو في معناه لم يختلفوا بل كانوا يتفقون  
على إيجاب الحد عليه (١) لعدم من يقوم بتربيته لأنها لا تجب على الزاني  
لعدم ثبوت النسب منه ولا على المرأة لعجزها عن الكسب والانفاق  
عليه (٢) لاشتباه النسب وليس في اللواط ذلك فلم يساوه جنابة .

(٣) أى فى الزنا (٤) أى الفاعل والمفعول فيه بخلاف اللواط فان  
الشهوة فيها من جانب الفاعل فقط وأما المفعول ففي طبعه ما يمنع عنها .  
(٥) أى وجود الزنا (٦) أى ترجيح اللواط على الزنا بالحرمة .  
(٧) أى فى إيجاب الحد لأن زيادة بعض أجزاء الحكم فى شيء  
مع نقصان البعض لا يوجب ثبوت الحكم (٨) أى زيادة الحرمة فى

هذه المعاني (١) لا توجب الحد كالبول (٢) مثلاً ، وكوجوب القصاص (٣) بالمثل عندهما بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم لا قود إلا بالسيف (٤) فإن المعنى الذى يفهم موجبا (٥) للجزاء الكامل عن انتهاك حرمة النفس الضرب (٦) بما لا يطيقه البدن وقال أبو حنيفة رحمه الله المعنى جرح (٧) ينقض البنية ظاهراً (٨) وباطناً (٩) فإنه حيثئذ (١٠) تقع الجنائية قصد اعلی النفس (١١) الحيوانية

اللوامة على الزنى (١) وهو هلاك البشر . وإفساد الفراش . واشتباه النسب (٢) يعنى أن زيادة الحرمة وحدها لا توجب ثبوت الحكم ونظير ذلك البول فإنه فوق الخمر فى الحرمة لعدم زوال حرمة ألبا ومع ذلك لا يجب الحد بشربه بخلاف حرمة الخمر فإنها قد تزول بالتخليل .

(٣) اختلف الامام والصاحبان فى موجب القتل بالمثل وهو ناشئ عن الاختلاف فى المعنى الموجب للقصاص فقال صاحبان أن المعنى الموجب للقصاص هو الضرب بما لا يطيقه البدن سواء كان بالجرح أو غيره وقال الامام هو الجرح الذى ينقض البنية ظاهراً وباطناً .

(٤) أى لا قصاص إلا بسبب القتل بالسيف فيثبت القصاص بالقتل بالمثل بطريق الدلالة (٥) حال من الضمير فى يفهم (٦) خبر إن فى قوله فإن المعنى (٧) أى المعنى الموجب للقصاص (٨) أى بالجرح وتخريب الجثة (٩) أى بازهاق الروح وإفساد الطباع الأربع (١٠) أى حين نقض البنية ظاهراً وباطناً (١١) أى التى هى البخار اللطيف الذى يتكون من الطيف الأغذية ويكون سبباً للحس والحركة واحتراز

التي بها الحياة <sup>(١)</sup> فتكون <sup>(٢)</sup> أكمل ، وكوجوب الكفارة عند الشافعي رحمه الله في القتل العمد واليمين الغموس ، <sup>(٣)</sup> بدلالة نص ورد في الخطأ <sup>(٤)</sup> والمعقودة <sup>(٥)</sup> لأنه لما أوجب القتل الخطاء الكفارة مع وجود العذر <sup>(٦)</sup> فأولى أن تجب بدونه <sup>(٧)</sup> وإذا وجبت الكفارة في المعقودة إذا كذبت <sup>(٨)</sup> فالأولى أن تجب في الغموس وهي كاذبة في الأصل لكننا نقول <sup>(٩)</sup>

بهذا عن النفس الانسانية التي لا تخرب بخراب البدن (١) وهي صفة تقتضي الحس والحركة (٢) أي الجنابة (٣) بفتح الغين اسم فاعل لأنها تغمس صاحبها في الاثم ثم في النار (٤) وهو قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية (٥) وهو قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان الآية . (٦) وهو الخطأ في الفعل حيث ظن المسلم صيداً أو حرياً فقتله .

(٧) أي بدون العذر لأنها شرعت لمحو الاثم وهو في العمد أكبر فكان أدعى إلى إيجابها (٨) أي بالحنث \* يعني \* أن الكفارة إذا كانت واجبة في القتل الخطأ وفي اليمين المعقودة مع وجود المبرر فمن باب أولى أن تجب عند عدمه كما في قتل العمد وفي اليمين الغموس .

(٩) شروع في الرد من قبل الخنفيه وحاصله أن الكفارة دائرة بين العباداة والعقوبة ، فيجب أن يكون سببها أيضاً دائراً بين الحظر والاباحة لتحصل الملائمة بين السبب والمسبب وما كان دائراً بين الحظر والاباحة يكون صغيرة فتمحوها العبادة التي هي الكفارة لقوله تعالى أن الحسنات يذهبن السيئات بخلاف العمد والغموس فإن كلا منهما كبيرة محضة فلا



الكفارة عبادة ليصير ثوابها جبراً لما ارتكب ، فهذا <sup>(١)</sup> تؤدي بالصوم وفيها <sup>(٢)</sup> معنى العقوبة فانها جزاء يجره عن ارتكاب المحذور ، فيجب أن يكون سببها <sup>(٣)</sup> دائراً بين الحظر والاباحة <sup>(٤)</sup> كقتل الخطأ ، والمعقودة فان اليمين مشروعة ، والكذب حرام ، فأما العمد والغموس فكبيرة محضه ، وهي لا تلائم العبادة <sup>(٥)</sup> وهي تمحو الصغائر <sup>(٦)</sup> لا الكبائر قال الله تعالى ( إن الحسنات يذهبن السيئات <sup>(٧)</sup> ) فان قيل ينبغي أن لا تجب <sup>(٨)</sup> في القتل بالمثل ؛

تمحوها العبادة لقوله عليه الصلاة والسلام الصلاة الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهما إذ اجتنبت الكبائر فمن أراد التحقيق فليرجع إلى كشف الاسرار للفناني وتبيين الحقائق للزيلعي (١) أي لا جل كونها عبادة (٢) أي في الكفارة .

(٣) أي سبب الكفارة (٤) أي لتضاف العقوبة إلى الحظر والعبادة ، إلى الاباحة ، فيقع الاثر على وقف المؤثر ، ففي القتل الخطأ معنى الاباحة من جهة الرمي إلى صيد أو كافر ، ومعنى الحظر من جهة ترك التنبه وإصابة الانسان المعصوم . وفي اليمين المعقودة . معنى الاباحة من جهة أنها عقد مشروع لفصل الخصومات وتعظيم اسم الله تعالى ومعنى الحظر من جهة الحنث والكذب (٥) أي والكبيرة المحضة لا تلائم العبادة كما في الزنا والسرقه (٦) أي والكفارة تمحو الصغائر دون الكبائر (٧) دليل على محو الصغائر لأن المراد من السيئات الصغائر بدليل اختصاص الشرك عنها بآية إن الله لا يغفر أن يشرك به وبدليل الحديث المتقدم (٨) شروع في الاعتراضين الواردين على كلامه وتقرير الأول

لأنه حرام محض، قلنا (١) فيه (٢) شبهة الخطأ وهي (٣) مما يحتاج  
في إثباته فتجب بشبهة السبب (٤) فإن قيل ينبغي أن تجب (٥)  
فيما إذا قتل مستأمنًا عمدًا فإن الشبهة قائمة، قلنا (٦) الشبهة في محل  
الفعل (٧) فاعتبرت (٨) في القود فإنه (٩) مقابل بالمحل من (١٠) وجه،

إنكم تقولون يجب أن يكون سبب الكفارة مترددا بين الحظر والاباحة  
لتضاف العقوبة إلى الحظر والعبادة إلى الاباحة وهذا مفقود في القتل  
بالمثقل لأنه حرام محض فينبغي أن لا تجب فيه الكفارة مع إنكم  
تقولون بوجوبها (١) جواب عن الاشكال الأول وحاصله ان  
في المثقل شبهة الخطأ من جهة انه ليس آلة للقتل خلقة بل للتأديب  
وفي التأديب جهة من الاباحة والشبهة تكفي لإثبات العبادة كما تكفي  
لدرء العقوبات (٢) أى في القتل بالمثقل (٣) أى الكفارة .

(٤) أى كما تجب بحقيقة السبب (٥) هذا هو الايراد الثاني وتقريره  
ان الشبهة موجودة في قتل المعصوم بالمثقل وقتل المستأمن بالسيف فقد  
أوجبتم الكفارة في الأول دون الثاني مع عدم القصاص فيهما .

(٦) جواب عن الايراد الثاني وحاصله إبداء الفرق بين الشبهتين ففي  
المستأمن الشبهة في المحل وفي المثقل في الفعل وذلك أن في قتل المستأمن  
جهتين جهة محل وجهة فعل فاعتبرنا الجهتين فاسقطنا القصاص نظراً لجهة  
المحل لأنه خطأ وأسقطنا الكفارة نظراً لجهة الفعل لأنه عمد وفي قتل  
المعصوم بالمثقل الشبهة في الفعل فاعتبرناها درءاً للقصاص لأنه يسقط  
بها وإثباتا في الكفارة لأنها مما يحتاج في إثباتها (٧) وهو كونه حربياً  
(٨) أى الشبهة في إسقاط القود (٩) أى القود (١٠) أى وإن  
كان جزاء الفعل في الحقيقة لأنه جزاء القتل ولهذا يتعدد بتعدد القتال

لقوله تعالى <sup>(١)</sup> (إن النفس بالنفس) فأما الفعل <sup>(٢)</sup> فعمد خالص، والكفارة جزاء الفعل وفي المثل الشبهة في الفعل فأوجب الكفارة، وأسقطت القصاص، فإنه <sup>(٣)</sup> جزاء الفعل أيضا من وجه <sup>(٤)</sup> والثابت بدلالة النص كالثابت بالعبارة والاشارة <sup>(٥)</sup> إلا عند التعارض <sup>(٦)</sup> وهو فوق القياس <sup>(٧)</sup> لأن المعنى في القياس مدرك رأيا لا لغة بخلاف الدلالة <sup>(٨)</sup> فيثبت <sup>(٩)</sup> بها ما يندرى بالشبهات <sup>(١٠)</sup> ولا يثبت ذا <sup>(١١)</sup> بالقياس .  
وأما المقتضى <sup>(١٢)</sup> فنحو أعتق عبدك عنى بألف يقتضى البيع

---

مع اتحاد المحل (١) دليل على مقابلة القصاص بالمحل (٢) وهو قتل المستأمن فعمد خالص فلا كفارة فيه (٣) أى القصاص (٤) أى كما ان الكفارة جزاءه من كل الوجوه (٥) أى في الثبوت بالنظم وفي القطعية عند الاكثر (٦) فان الثابت بالعبارة والاشارة مقدم على الثابت بدلالة النص لأن فيهما النظم والمعنى اللغوي وفي الدلالة المعنى فقط وأمثلة التعارض في المطولات (٧) أى الثابت بدلالة النص فوق الثابت بالقياس (٨) فان المعنى فيها ثابتة باللغة الموضوعية لافادة المعانى فيصير بمنزلة الثابت بالنظم (٩) تفريع على كون المعنى في الدلالة مدركا باللغة .

(١٠) لأن حكمها حينئذ يستند إلى النظم (١١) أى ما يندرى بالشبهات بالقياس الذى معناه مدرك بالرأى دون اللغة لما فيه من الشبهة المتأثرة بالحدود (١٢) الانسب بما سبق أن يقول وأما الاقتضاء فكما في هذا

ضرورة صحة العتق<sup>(١)</sup>، فيثبت<sup>(٢)</sup> بقدر الضرورة ولا يكون كالمفوض<sup>(٣)</sup> حتى لا تثبت شروطه<sup>(٤)</sup>، فقال أبو يوسف<sup>(٥)</sup> رحمه الله، لو قال أعتق عبدك عنى بغير شيء إنه يصح<sup>(٦)</sup> عن الأمر، وتستغنى الهبة<sup>(٧)</sup> عن القبض وهو شرط كما يستغنى البيع ثمة عن القبول، وهو ركن قلنا<sup>(٨)</sup> يسقط ما يحتمل السقوط،

المثال والمقتضى بكسر الضاد على لفظ اسم الفاعل هو الحامل على الزيادة صيانة عن الغاء الكلام وبالفتح هو المزيد وتعريف الاقتضاء تقدم في أوائل تقسيم الرابع والفرق بينه وبين المحذوف سيأتى فى آخر هذا المبحث (١) فان اعتاق عبد له بطريق النيابة لا يجوز إلا بتملكه له .

(٢) أى البيع بقدر الضرورة أى مع أركانه وشرائطه الضرورية التي لا تسقط بحال فلا يشترط القبول ولا يثبت خيار الرؤية والعيب (٣) أى لا يكون البيع المقدر لتصحيح الكلام كالبيع المفوض .

(٤) أى لا يثبت جميع شروط البيع بل يثبت من الشرط والأركان ما لا يحتمل السقوط أصلاً بخلاف ما يحتمل السقوط فى الجملة فإنه لا يثبت (٥) تفريع لما مر أنه لا يثبت شروطه (٦) أى ان العتق يصح عن الأمر باثبات المالك له بطريق الهبة وقال أبو حنيفة ومحمد يقع العتق عن المأمور لأن المالك بالهبة لا يحصل بدون القبض (٧) أى تستغنى الهبة عن القبض الواجب لها بطريق أولى أى إذا كان البيع يستغنى عن القبول الذى هو ركن فيه وداخل فى ماهيته فمن باب أولى أن تستغنى الهبة عن القبض الذى هو شرط فيها وخارج عنها (٨) شروع فى جواب الامامين عن مسند أبي يوسف وحاصله ان قياس سقوط القبض فى الهبة على

والقبول مما يحتمله كما في التعاطي لا القبض <sup>(١)</sup> ولا عموم <sup>(٢)</sup> للمقتضى <sup>(٣)</sup> لأنه ثابت ضرورة فيتقدر بقدرها ، ولما لم يحتمل <sup>(٤)</sup> لم يقبل التخصيص في قوله والله لا آكل ، لأن طعاما ثابت اقتضاء وأيضا لا تخصيص إلا في اللفظ فان قيل يقدر

سقوط القبول في البيع فاسد لأنه قياس مع الفارق ، لأن المقيس عليه وهو القبول مما يحتمل السقوط كما في البيع بالتعاطي ، بخلاف القبض في الهبة فانه لا يحتمل أصلا لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصح الهبة إلا مقبوضة <sup>(١)</sup> أى لا يحتمل القبض في الهبة السقوط بحال إذ لا توجد هبة

توجب الملك بدونه <sup>(٢)</sup> أي عندنا ، وعند الامام الشافعى يجري فيه العموم والخصوص <sup>(٣)</sup> على لفظ اسم المفعول واستدل على عدم عمومه بدليلين الاول : أن الضرورة ترتفع باثبات فرد فلا دلالة على إثبات ما وراءه فيبقى على عدمه الا أهلى بمنزلة المسكوت عنه \* والثانى \* أن العموم من عوارض اللفظ والمقتضى معنى لا لفظ <sup>(٤)</sup> شروع في بيان ثمة الخلاف فاذا قال والله لا آكل أو إن أكلت فعمدى حر فعند الشافعى يجوز نية طعام دون طعام تخصيصا للعام أعنى النكرة الواقعة في سياق النفي أو الشرط لأن المعنى لا آكل طعاما وعند أبى حنيفة لا يجوز لأنه ليس بعام لأن النية إنما تعمل في الملفوظ ، والطعام غير مذكور نصا ولو جعل مذكورا اقتضاء فالمقتضى لا عموم له فلغت نية التخصيص ولا يرد عليه شمول الحكم لكل طعام فان ذلك مبنى على وجود المحلوف عليه في كل صورة لا على عموم المقتضى .

أَكَلَا<sup>(١)</sup> وهو مصدر ثابت لغة ، فيصير كقوله لا آكل أَكَلَا قلنا  
المصدر الثابت لغة هو الدال على الماهية لا على الأفراد ، بخلاف  
قوله لا آكل أَكَلَا فإن أَكَلَا نكرة في موضع النفي وهي عامة  
فيجوز تخصيصها بالنية ، فان قيل إذا لم يكن<sup>(٢)</sup> لا آكل عاما  
ينبغي أن لا يحنث بكل أَكَلَا قلنا إنما يحنث لأنه مندرج تحت  
ماهية الأكل ،<sup>(٣)</sup> لا لأن اللفظ يدل على جميع الأفراد فان

---

(١) تقرير السؤال سلمنا أنه لا يصح نية طعام دون طعام بناء على  
أن المقتضى لا عموم له لكن لم لا يجوز أن ينوى أَكَلَا دون أَكَلَا على أن  
يكون العموم في الأكلات ، فان دلالة الفعل على المصدر ليست بطريق  
الاعتناء بل بحسب اللغة فيهم لكونه نكرة في سياق النفي بمنزلة  
ما إذا صرح به نحو لا كل أَكَلَا فانه يصدق في نية طعام دون طعام  
وتقرير الجواب الفرق بين المصدر الضمى والمصدر الملفوظ فان الأول  
لا دلالة له على الأفراد بل على نفس الماهية فقط بخلاف المصدر في نحو  
لا كل أَكَلَا فانه عام انفساقا لكونه نكرة في موضع النفي ، وهي عامة  
فيجوز تخصيصها بالنية وذلك ان المصدر وإن كان موضوعاً للجنس  
يحتمل غيره حتى أنه يصرف عن الجنس إلى غيره لدليل كالاتثناء ونحوه  
كما في قوله تعالى ان نظن إلا ظنا فلو لم يحتمل العموم لما صح الاستثناء  
فليحذر (٢) ليراد على قوله المصدر الثابت لغة هو الدال على الماهية لا على  
الأفراد (٣) فان قول القائل لا آكل معناه لا يوجد منى ماهية الأكل  
وعدم وجود ماهية الأكل موقوف على انتفاء جميع أفراد الأكل .

قيل إن قال لا أساكن فلانا <sup>(١)</sup> ونوى في بيت واحد تصح نيته ، والبيت ثابت اقتضاء قلنا إنما تصح نيته لأن المساكنة نوعان قاصرة <sup>(٢)</sup> وهى أن يكونا <sup>(٣)</sup> فى دار واحدة ، وكاملة ، وهى هذه <sup>(٤)</sup> فنوى الكامل ولذلك <sup>(٥)</sup> قلنا فى أنت طالق وطلقتك ونوى الثلاث إن نيته باطلة <sup>(٦)</sup> لأن المصدر الذى يثبت من

---

(١) شروع فى دفع ما يتوهم من ظاهره أننا نقول بعموم المقتضى حيث قالوا تصح نيته إن نوى فى بيت واحد ، مع أن البيت ثابت اقتضاء فالجواب أن هذا ليس من باب عموم المقتضى بل من باب نية أحد محتملى اللفظ لأن المساكنة تنوعت إلى كاملة وهى أن يسكننا فى بيت واحد وقاصرة وهى أن يسكننا فى دار واحدة فصح نية الكاملة إذا قال لا أساكن فلانا بناء على ان فهم الكامل من الإطلاق (٢) أى مساكنة قاصرة لكون الاتصال فيها فى توابع السكنى فقط من إراقة الماء وغسل الثوب ونحوهما لا فى أصل السكنى ، بخلاف السكنى فى بيت واحد لأنه اتصال فى أصل السكنى وهو معنى المساكنة (٣) أى الخالف والمحلوف عليه بعدم السكنى معه (٤) أى المساكنة الكاملة هى سكونهما فى بيت واحد لأنها من باب المفاعلة فتقوم بهما وذلك باتصال فعل كل واحد منهما بفعل صاحبه وهو بصفة الكمال إنما يكون فى بيت واحد (٥) أى لما ذكرنا من أن المقتضى لا عموم له (٦) لأن دلالة المذکور على الطلاق بطريق الاقتضاء لا بطريق اللغة ضرورة أن اتصاف المرأة بالطلاق يتوقف شرعاً على تطليق الزوج إياها فيتقدر بقدر الضرورة وهو الواحد الرجعى ولا

المتكلم إنشاء أمر شرعى ، لا لغوى فيكون ثابتا (١) اقتضاء بخلاف طلقى نفسك ، فانه تصح نية الثلاث لأن معناه (٢) افعلى فعل الطلاق (٣) فثبت المصدر فى المستقبل بطريق اللغة فيكون كالمفوض (٤) كسائر أسماء الأجناس على ما يأتى فان قيل ثبوت البيونة (٥) فى أنت بائن أمر شرعى أيضا ، فينبغى أن لا يصح فيه نية الثلاث ، قلنا نعم (٦) لكن البيونة (٧) على نوعين

---

يتعدى إلى غيره لعدم عموم المقتضى (١) أى فيكون الطلاق ثابتا اقتضاء وما ثبت بالاقتضاء لا عموم له ، ولأن نية الثلاث إنما تصح بطريق المجاز ولا تصح نية المجاز إلا فى اللفظ كنية التخصيص (٢) أى معنى طلقى نفسك (٣) والطلاق مصدر وهو اسم جنس يقع على الأقل ، ويحتمل السكل فصحت نية الثلاثة (٤) أى فيكون المصدر المقدر كالمصدر المفوض فيصح حمله على الأقل وعلى السكل (٥) هذا إشكال على بطلان نية الثلاثة فى أنت طالق وتقريره انكم قلتم ان المصدر الذى يثبت من المتكلم إنشاء أمر شرعى ، لا لغوى فيكون ثابتا اقتضاء فلا يصح فيه نية الثلاثة فكذلك ثبوت البيونة من المتكلم بقوله أنت بائن أمر شرعى أيضا ، فينبغى أن لا يصح فيه نية الثلاثة (٦) أى سلمنا أن البيونة ثابتة بطريق الاقتضاء (٧) جواب عن هذا الاشكال وحاصله أن صحة نية الثلاثة فى أنت بائن ليست مبنية على عموم المقتضى بل من قبيل إرادة أحد معنى المشترك أو أحد نوعي الجنس إذ لا اختلاف بين أفراده بحسب النوع بل يختلف



فتصح نية أحدهما <sup>(١)</sup> ولا كذلك <sup>(٢)</sup> الطلاق، فإنه لا اختلاف فيه <sup>(٣)</sup> إلا بالعدد وما يتصل بذلك <sup>(٤)</sup> المحذوف وهو ما يغير إثباته المنطوق ، بخلاف المقتضى نحو واسأل القرية فإثباته يغير الكلام بنقل النسبة <sup>(٥)</sup> من القرية إليه ، فالمفعول حقيقة هو الأهل ، فيكون <sup>(٦)</sup> ثابتا لغة ، فيكون كالمفوض فيجربى <sup>(٧)</sup> فيه العموم والخصوص .

( فصل ) : اعلم أن الناس <sup>(٨)</sup> يقولون بمفهوم المخالفة <sup>(٩)</sup>

بحسب العدد فقط <sup>(١)</sup> أي أحد النوعين <sup>(٢)</sup> أي ليس الطلاق على نوعين كالباين <sup>(٣)</sup> أي في الطلاق <sup>(٤)</sup> أي بالمقتضى لما كان المحذوف على نوعين محذوف يغير إثباته المنطوق ومحذوف لا يغير إثباته المنطوق كما في قوله تعالى فانفجرت أي فضربه فانفجرت وكان المتصل بالمقتضى ، الأول دون الثاني فسر المراد بما ذكر <sup>(٥)</sup> أي نقل نسبة المفعولية من القرية إلى الأهل <sup>(٦)</sup> أي المحذوف <sup>(٧)</sup> أي لما كان المحذوف ثابتا لغة كان كالمفوض فيجربى فيه الخصوص والعموم وتكون دلالة على معناه عبارة أو إشارة أو دلالة أو اقتضاء فالمحذوف داخل في الأربعة وليس قسما خامسا كما قد يتوهم <sup>(٨)</sup> وفي نسخة إن بعض الناس فعلى الأولى يكون من العام الذي أريد به الخاص وهذا شروع في الاستدلالات الفاسدة وذلك أن الاستدلال بالنص على قسمين صحيح وفاسد فالصحيح مأمور من الاستدلالات بالعبارة والاشارة الخ والفاسد هو الاستدلال بمفاهيم المخالفة .

(٩) اتفقوا على أن مفهوم الموافقة حجة واختلفوا في مفهوم المخالفة

وهو أن يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق ، وشرطه <sup>(١)</sup> أن لا تظهر أولويته <sup>(٢)</sup> ولا مساواته <sup>(٣)</sup> إياه <sup>(٤)</sup> ولا يخرج <sup>(٥)</sup> مخرج العادة نحو قوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم) ولا يكون لسؤال <sup>(٦)</sup> أو حادثة أو <sup>(٧)</sup> علم المتكلم بأن السامع يجهل هذا الحكم الخصوص .

منه : <sup>(٩)</sup> أن تخصيص الشيء باسمه <sup>(١٠)</sup> يدل على نفي الحكم

---

فعند الجمهور جميع مفاهيم المخالفة حجة إلا مفهوم اللقب فإنه حجة عند القاضي أبي بكر الدقاق والصيرفي وأبي حامد المروزي من الشافعية وابن خويزمنداد من المالكية وبعض الحنابلة وأنكر الجميع أبو حنيفة فلم يقل بشيء من مفاهيم المخالفة وإن قال في المسكوت عنه بخلاف حكم المنطوق فلدليل آخر <sup>(١)</sup> أي وشرط تحقق مفهوم المخالفة عند القائلين به وذكر له ستة شروط وهو مفرد مضاف فيعم <sup>(٢)</sup> أي أولوية المسكوت عنه من المنطوق ، بالحكم الثابت للمنطوق <sup>(٣)</sup> أي مساواة المسكوت عنه .

(٤) أي المنطوق (٥) أي المنطوق (٦) أي فإن الغالب كون الرائب في حجور الأزواج أي تربيتهم فالتقييد به لذلك لا لائن الحكم اللاتي لسن في الحجر بخلافه (٧) أي لا يكون المنطوق لسؤال كما إذا سئل عن وجوب الزكاة في الابل السائمة مثلاً فقال بناء على السؤال أو وقوع الحادثة إن في الابل السائمة زكاة فإن التخصيص حينئذ لا يكون لنفي الحكم عما عداها بل للاعلام (٨) بالجر عطف على قوله لسؤال فلما بين شرائط مفهوم المخالفة شرع في أقسامه وذكر منه ثلاثة كما سيأتي .

(٩) أي من مفهوم المخالفة (١٠) سواء كان اسم جنس أو اسم علم

عما عداه (١) عند البعض (٢) لأن الأنصار (٣) فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم (الماء (٤) من الماء) (٥) عدم وجوب الغسل بالأكسال (٦) وعندنا لا يدل (٧) وإلا (٨) يلزم الكفر (٩) والكذب (١٠) في محمد رسول الله وفي زيد موجود ونحوهما ولا جماع العلماء (١١) على جواز التعليل وإنما فهموا (١٢) ذلك

وهو المعبر عنه بمفهوم اللقب (١) أى عما عدا ذلك الشيء .  
(٢) أى بعض القائلين بمفهوم المخالفة كما بي بكر الدقاق إلى آخر ما تقدم ذكرهم (٣) علة لقوله يدل على نفي الحكم (٤) أى الغسل .  
(٥) أى من المنى ووجه الاستدلال به أن الأنصار فهموا الاختصاص منه واستدلوا به على نفي وجوب الاغتسال بالأكسال وهم أهل اللسان فلولاً أن التخصيص بالاسم يفيد نفي الحكم عما عداه لما فهموا ذلك .  
(٦) وهو أن يجمع امرأته ثم يفتر ذكره بعد الإيلاج فلا ينزل .  
(٧) أى لا يدل على نفي الحكم عما عداه ، هذا شروع في الأدلة على عدم دلالة المفهوم واستدل عليه بثلاثة أدلة لزوم الكفر والكذب ونفي المجمع عليه (٨) أى إن دل على نفي الحكم عما عداه (٩) إذ يلزم حينئذ أن لا يكون غير محمد رسول الله (١٠) أى في زيد موجود لأنه يلزم أن لا يكون غير زيد موجوداً وهو أيضاً كذب وكفر لوجود الباري سبحانه وتعالى (١١) يعنى أن القول بمفهوم اللقب يؤدى إلى نفي المجمع عليه وهو تعليل النص وإثبات حكم المنصوص عليه فيما يشار إليه في العلة .  
(١٢) أى الأنصار هذا شروع في الجواب عن دليل الخصم ، حاصلة

من اللام وهو للاستغراق غير أن الماء <sup>(١)</sup> يثبت مرة عياناً  
ومرة دلالة .

ومنه <sup>(٢)</sup> إن تخصيص الشيء بالوصف <sup>(٣)</sup> يدل على نفي  
الحكم عما عداه <sup>(٤)</sup> عند الشافعي رحمه الله تعالى للعرف <sup>(٥)</sup> فإن  
في قوله الإنسان الطويل لا يطير يتبادر الفهم منه إلى ما ذكرنا <sup>(٦)</sup>

---

منع فهم التخصيص من الاسم بل من اللام في الماء الأول لأنه للاستغراق  
بمعنى أن كل فرد من أفراد غسل الجنابة ثابت من وجود المني بقريضة  
ورود الحديث في الجنابة (١) يعني أن الماء موجود في صورة الأكسال  
تقديراً لأن التقاء الختانين لما كان سبباً لنزول الماء كان دليلاً عليه فأقيم  
مقامه (٢) أي من مفهوم المخالفة (٣) المراد بالوصف هنا مطلق  
التقييد بالشيء سواء كان نعمتاً ، نحو في الغنم السائمة زكاة ، أو مضافاً ، نحو  
سائمة الغنم ، أو مضافاً إليه ، نحو مطل الغني ظلم أو غير ذلك .

(٤) أي عما عدا ذلك الوصف واستدل على دلالاته على نفي الحكم  
عما لا يوجد فيه ذلك الوصف بأربعة وجوه \* الأول \* التبادر إلى الفهم  
عرفاً \* والثاني \* أن الحمل على إثبات المذكور ونفي غيره أكثر فائدة  
من إثبات المذكور وحده \* والثالث \* لو لم يكن في التخصيص بالوصف  
الدلالة على نفي الحكم عن غيره لكان ذكر الوصف ترجيحاً بلا مرجح  
\* والرابع \* أن تعليق الحكم بالشيء المذكور صفته مشعر بعلية الوصف  
للحكم فيقتضي عدم الوصف لانتفاء المعلوم بانتفاء العلة .  
(٥) هذا هو الدليل الأول (٦) وهو نفي الحكم عما عداه .

ولهذا <sup>(١)</sup> يستتبعه العقلاء ولتشكير الفائدة <sup>(٢)</sup> ولأنه لو لم يكن فيه <sup>(٣)</sup> تلك الفائدة <sup>(٤)</sup> لكان ذكره <sup>(٥)</sup> ترجيحاً من غير مرجح ولأن مثل هذا الكلام <sup>(٦)</sup> يدل على علية هذا الوصف ، نحو في الابل السائمة زكاة ، فيقتضى العدم <sup>(٧)</sup> عند عدمه ، <sup>(٨)</sup> وعندنا لا يدل <sup>(٩)</sup> لأن موجبات التخصيص <sup>(١٠)</sup> لا تنحصر فيما ذكر <sup>(١١)</sup> نحو الجسم الطويل <sup>(١٢)</sup> العريض العميق متحيز وكالمذح <sup>(١٣)</sup> أو

- 
- (١) أى لا أجل أنه يفهم منه أن غير الطويل يطير .  
(٢) وهو إثبات الحكم المذكور والذي عن غيره هذا هو الدليل  
الثاني (٣) هذا هو الدليل الثالث (٤) هى نفي الحكم عما عداه .  
(٥) أى ذكر الوصف (٦) هذا هو الدليل الرابع .  
(٧) أى عدم الحكم (٨) أى عدم الوصف (٩) أى لا يدل على  
نفي الحكم عما عداه هذا شروع فى إبطال بعض أدلة الشافعية وإثبات  
مذهبهم به (١٠) أى تخصيص الشيء بالوصف (١١) أى من الخروج  
مخرج العادة إلى آخر ما ذكر فى أول المبحث من الشروط بل هناك  
مخصصات آخر كالتعريف كما فى قوله الجسم الطويل الخ والمدح والذم  
والتأكيد والتعميم كما فى آية وما من دابة فى الأرض فحينئذ يبطل  
قولكم أن تخصيص الشيء بالوصف يدل على نفي الحكم عما عداه إذا لم يكن  
تخصيصه لأجل أحد الأربعة المذكور (١٢) ففى هذا المثال لم يوجد  
شيء من موجبات التخصيص المذكورة ومع ذلك لا يدل على نفي الحكم  
عما عداه (١٣) عطف على قوله نحو الجسم .

الذم أو التأكيد نحو أمس الدابر لا يعود ، أو غيره <sup>(١)</sup> نحو  
وما من دابة <sup>(٢)</sup> في الأرض فلم يوجد الجزم بأن كل الموجبات  
متتفية إلا نفى الحكم عما عداه ، ولأن أقصى درجاته <sup>(٣)</sup> أن  
يكون <sup>(٤)</sup> علة وهي <sup>(٥)</sup> لا تدل على ما ذكر لأن الحكم <sup>(٦)</sup> يثبت  
بعلل شتى ونحن نقول <sup>(٧)</sup> أيضا بعدم الحكم لكن بناء على عدم  
العلة <sup>(٨)</sup> لا إنه <sup>(٩)</sup> علة لعدمه <sup>(١٠)</sup> ونظيره <sup>(١١)</sup> قوله تعالى ( من  
قتياتكم المؤمنين ) هذا لا يوجب <sup>(١٢)</sup> تحريم نكاح الأئمة الكتابية

---

(١) أى غير التأكيد كالتعميم في وصف الدابة بكونها في الأرض .  
(٢) وصف الدابة بكونها في الأرض ولا يراد نفي الحكم بدون  
ذلك الوصف لأن الدابة لا تكون إلا في الأرض مع إنه لم يوجد شيء  
من موجبات التخصيص المذكورة (٣) هذا جواب عن الدليل الرابع  
وهو قوله ولأن مثل هذا الكلام يدل الخ (٤) أى الوصف .  
(٥) أى العلة (٦) علة لقوله وهي لا تدل .

(٧) أتى بهذا لدفع ما يتوهم أن الخنفية قائلون بمفهوم المخالفة حيث  
نفوا الحكم عند عدم الوصف كما في انتفاء الزكاة في المعلوفة ، وحاصل  
الجواب أن نفي الحكم عند عدم الوصف مبنى على العدم الاصلى عندنا  
لا على عدم الوصف كما يقوله الخصم (٨) فيكون عدم الحكم عدما أصليا  
لاحكاما شرعيا (٩) أى عدم الوصف (١٠) أى لعدم الحكم عند عدم الوصف  
(١١) أى نظير نفي الحكم بناء على العدم الاصلى لا على عدم الوصف .  
(١٢) لأن الآية تدل على وجود الحكم عند وجود الوصف ولا

عندنا خلافاً له ، مع أنه يحتمل الخروج مخرج العادة <sup>(١)</sup> ولا يلزم علينا <sup>(٢)</sup> أمة ولدت ثلاثة في بطون مختلفة <sup>(٣)</sup> فقال المولى ، ألا كبير <sup>(٤)</sup> منى فانه نفى الآخرين لأن هذا <sup>(٥)</sup> ليس لتخصيصه <sup>(٦)</sup> بل لأن السكوت في موضع الحاجة بيان <sup>(٧)</sup> لا يقال لا حاجة

---

تعرض فيها للنفي والاثبات عند عدمه لأن اللفظ لا يدل على خلاف ما وضع له وقد ثبت أن اسم المحصنات يقع على الكتابيات من الحرائر والاماء منهن وأطلق الله نكاح الكتابيات المحصنات بقوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم فكان عاماً في الحرائر والاماء منهن وأيضاً لا خلاف بين الفقهاء في إباحة وطء الأمة الكتابية بملك اليمين وكل ما جاز وطؤها بملك اليمين جاز وطؤها بملك النكاح ألا تري أن المسئلة لما جاز وطؤها بملك اليمين جاز وطؤها بالنكاح وان الأخت من الرضاة وأم المرأة وحليلة الابن وما نكح الآباء لما لم يحجز وطئهن بملك اليمين حرم وطئهن بملك النكاح اهـ ماخصاً من أحكام القرآن للجصاص والزيلعي (١) فان العادة ان لا ينكح المؤمن إلا المؤمنة .

(٢) شروع في مسألتين يتوهم فيهما انا قائلون بأن التخصيص بالوصف يدل على نفى الحكم عما عداه وهما مسئلتا الدعوة والشهادة .

(٣) بأن يكون بين الولدين ستة أشهر فصاعداً حتى لو ولدت في بطن واحد فان دعوة الواحد تكون دعوة للجميع (٤) أى الولد الأكبر (٥) علة لقوله ولا يلزم علينا (٦) أى ان كونه نفياً للآخرين ليس لأجل أن التخصيص دال على نفى الحكم عما عداه (٧) أى سكوته عن

إلى البيان فانها صارت بالأول أم ولد فيثبت نسب الأخيرين  
بلا دعوة لأنه إنما يكون كذلك <sup>(١)</sup> أن لو كانت دعوة الأكبر  
قبل ولادة الأخيرين ، أما هنا فلا <sup>(٢)</sup> ولا يلزم إذا قال الشهود  
لا نعلم له وارثا في أرض كذا أنه لا تقبل شهادتهم عندهما فهذا <sup>(٣)</sup>  
بناء على أن التخصيص دال على ما قلنا <sup>(٤)</sup> لأن الشاهد <sup>(٥)</sup> لما  
ذكر ما لا حاجة اليه <sup>(٦)</sup> جاء شبهة وبها <sup>(٧)</sup> ترد الشهادة ونحن  
لا ننفي الشبهة فيما نحن فيه <sup>(٨)</sup> وقال أبو حنيفة رحمه الله هذا <sup>(٩)</sup>  
سكوت في غير موضع الحاجة لأن ذكر المكان غير واجب  
وهو <sup>(١٠)</sup> هنا يحتمل الاحتراز عن المجازفة <sup>(١١)</sup> .

---

غير الأكبر يكون بيانا بأنه ليس منه <sup>(١)</sup> أي إنما تكون دعوة الأول  
مثبتة نسب الأخيرين أن لو كانت الدعوة الأكبر الخ <sup>(٢)</sup> فان دعوة  
الأكبر في مسألتنا متأخرة عن ولادة الأخيرين فلا يكون الأخيران  
ولدى أم الولد بل هما ولدا الأمة فيحتاج لثبوت نسبهما إلى الدعوة .

<sup>(٣)</sup> أي عدم قبول الشهادة عندهما <sup>(٤)</sup> أي على نفي الحكم عما عداه  
فيفهم من هذا الكلام أن الشهود يعلمون له وارثا في غير تلك الأرض  
فبناء على المعنى لا تقبل شهادتهم <sup>(٥)</sup> دليل على قوله ولا يلزم .

<sup>(٦)</sup> وهو زيادة في أرض كذا <sup>(٧)</sup> أي بالشبهة ترد الشهادة لأن  
الأحكام لا تثبت بالتهمة بل بالحجة المعلومة <sup>(٨)</sup> أي في التخصيص  
بالوصف <sup>(٩)</sup> أي السكوت عن غير الأرض المذكورة <sup>(١٠)</sup> أي ذكر  
المكان المذكور <sup>(١١)</sup> أي باعتبار أنهم تفحصوا في ذلك المكان دون



ومنه (١): التعليق بالشرط يوجب العدم (٢) عند عدمه (٣)  
 عند الشافعي رحمه الله عملاً بشرطيته (٤) فإن الشرط ما ينتفي الحكم  
 بانتفائه ، وعندنا العدم لا يثبت به (٥) بل يبقى الحكم (٦) على  
 العدم الأصلي لأن الشرط (٧) يقال (٨) لأمر خارج يتوقف  
 عليه الشيء ، ولا يترتب كالوضوء (٩) وقد يقال للمعلق به

سائر المواضع لعدم معرفتهم بأحوالها فخصوا عدم الوارث بالأرض  
 المذكورة احترازاً عن المجازفة ويحتمل تحقيق المبالغة في نفى وارث آخر  
 أي لا نعلم له وارثاً في أرض كذا مع أنه مولده ومنشؤه فأحرى أن لا يكون  
 وارث آخر في موضع آخر فلا تتمكن التهمة في شهادتهم .

(١) أي من مفهوم المخالفة (٢) أي عدم الحكم (٣) أي عند عدم الشرط .  
 (٤) لأن شرط الشيء ما يتوقف عليه تحقيقه ولا يكون داخل في  
 ذلك الشيء ولا مؤثراً فيه فبالضرورة ينتفي بانتفائه (٥) أي بالتعليق .  
 (٦) حتى لا يكون هذا العدم حكماً شرعياً بل عدماً أصلياً .

(٧) علة للاستدلال المذكور وحاصله إننا لا نسلم إن الشرط ههنا ما يتوقف  
 عليه الشيء بل ما علق عليه الحكم كالدخول في مثل إن دخلت الدار فأنت طالق  
 ولا يلزم من انتفائه انتفاء المعلق عليه لجواز أن يوجد المشروط كالطلاق  
 مثلاً بسبب آخر بدون الشرط (٨) يعني أن الشرط له إطلاقان شائعان  
 في عرف الشرع الأول ما يتوقف عليه الشيء ولا يترتب والثاني ما يترتب  
 عليه الحكم ولا يتوقف (٩) فإنها شرط لصحة الصلاة وتنتفي صحتها  
 عند انتفاء الوضوء وليس هذا الانتفاء حكماً شرعياً بل إن عدم صحة

وهو ما يترتب <sup>(١)</sup> الحكم عليه ولا يتوقف به ، <sup>(٢)</sup> فالشرط بالمعنى الأول <sup>(٣)</sup> يوجب ما ذكرتم ، <sup>(٤)</sup> لا بالمعنى الثانى <sup>(٥)</sup> فقوله تعالى (ومن لم يستطع <sup>(٦)</sup> منكم طولا ) الآية ، يوجب عدم جواز نكاح الأمة عند طول الحرة <sup>(٧)</sup> عنده ، وتجوز عندنا <sup>(٨)</sup>

الصلاة عند عدم الوضوء عدم أصلى ، ولكن مع ذلك يكون عدم الوضوء دالا على عدم صحة الصلاة <sup>(٩)</sup> والمراد بالترتب التعليق فى الحكم بشئ من أدوات الشرط الدالة على سببية الأول ومسببية الثانى وإن كان السببية بالعكس أولا فلا يرد ، أن الترتب لا يكون بدون التوقف كما فى المرجأى .

(٢) وفى نسخة عليه بدل به (٣) وهو ما يتوقف ولا يترتب .

(٤) وهو انتفاء المشروط عند عدم الشرط .

(٥) وهو ما يترتب عليه الحكم ولا يتوقف .

(٦) تفريع على قوله التعليق بالشرط يوجب العدم عند عدمه ، الله تعالى أباح نكاح الاماء بشرطين عدم الطول وأن تكون مؤمنة فاذا انتفيا أو انتفى أحدهما انتفى الحكم وهو الحل بناء على أصله المتقدم وهو أن الحكم متى عاق بشرط أو أضيف إلى مسمى بوصف خاص أوجب ذلك نفي الحكم عند عدمهما فيكون مفهوم هذه الآية مخصصا ، لقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم (٧) أى عند القدرة على الحرة (٨) أي يجوز نكاح الأمة ولو كتابية مع القدرة على الحرة لقوله تعالى فاتكحوا ما طاب لكم من النساء ولفظ النساء عام يدخل تحته الاماء والحرائر وتخصيص العام المنطوق بمفهوم المخالفة غير معقول لأن المنطوق أقوى واشتراط عدم الطول

وهذا بناء (١) على أن الشافعي رحمه الله اعتبر المشروط (٢)  
بدون الشرط (٣) فانه (٤) يوجب الحكم (٥) على جميع التقادير (٦)  
فالتعليق (٧) قيده (٨) بتقدير معين وأعدمه (٩) على غيره فيكون  
له تأثير في العدم ، ونحن (١٠) نعتبره (١١) معه (١٢) فإن الشرط (١٣)  
والجزاء كلام واحد أو جب الحكم (١٤) على تقدير وهو ساكت  
عن غيره ، فالمشروط (١٥) بدون الشرط (١٦) مثل أنت (١٧) في أنت  
طالق ، فعلى هذا (١٨) المعلق بالشرط نحو إن دخلت الدار فأنت  
بفيد الكراهة عند وجوده (١) أي هذا الخلاف مبني (٢) نحو أنت طالق  
مثلا (٣) نحو إن دخلت الدار (٤) أي المشروط (٥) وهو الطلاق مثلا .  
(٦) أي سواء كانت خارجة أو داخلية أو غير ذلك بدون تقييد بحال  
دون حال (٧) أي تعليق المشروط بالشرط (٨) أي قيد الحكم بتقدير معين  
من جميع التقادير الصالحة لوقوع المشروط فيه (٩) أي أعدم الحكم .  
(١٠) أي معاشر الخفية (١١) أي نعتبر المشروط (١٢) أي الشرط .  
(١٣) علة لقوله نعتبره (١٤) أي أوجب الكلام المشتمل على الشرط  
والجواب الحكم على تقدير واحد من التقادير (١٥) نحو أنت طالق .  
(١٦) أي بدون إن دخلت الدار (١٧) أي بمنزلة أنت بدون طالق  
يعني كما أن لفظ أنت بدون طالق لا يكون موجبا للحكم كذلك أنت  
طالق إذا أخذ مجردا عن الشرط وهو إن دخلت الدار لا يكون موجبا له .  
(١٨) أي على هذا الأصل وهو أن الشافعي اعتبر المشروط بدون

طالق انعقد سبباً عنده ، لكن التعليق آخر الحكم إلى زمان وجود الشرط ، فأبطل (١) تعليق الطلاق (٢) والعتاق (٣) بالملك وجوز (٤) تعجيل النذر المعلق (٥) وكفارة اليمين (٦) إذا كانت مالية لأن المالى يحتمل الفصل بين نفس الوجوب ووجوب الأداء كما فى الثمن (٧) بأن يثبت المال فى الذمة مع أنه لا يجب أدائه بخلاف البدنى (٨) وعندنا (٩) لا ينعقد (١٠) سبباً إلا عند وجود الشرط لأن السبب (١١) ما يكون طريقاً إلى الحكم ، وقبل وجود الشرط ليس كذلك (١٢) على ما مهدنا (١٣) من الأصل فيختلف (١٤)

الشرط (١) أى الامام الشافعى هذا شروع فى المسائل المفرعة على أصله المتقدم وهو أن المعلق بالشرط انعقد سبباً للحكم (٢) كما إذا قال لا جنية إن نكحتك فأنت طالق يبطل هذا الكلام عنده مع وجود السبب وهو أنت طالق لعدم ملكية النكاح عند انعقاد السبب (٣) كما إذا قال إن ملكتك فأنت حرة فيبطل هذا الكلام لعدم وجود ملك الرقبة عند وجود السبب (٤) معطوف على قوله أبطل (٥) كما إذا قال إن شفى الله مريضى فعلى درهم (٦) أى جوز تعجيل كفارة اليمين المالية قبل الحنف لوجود السبب وهو اليمين (٧) أى فأنف نفس الوجوب ثابت بالشراء ووجوب الأداء بالمطالبة (٨) فانه لا ينفك أحدهما عن الآخر .

(٩) أى معاشر الحنفية (١٠) أى المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للحكم عندنا (١١) علة لقوله لا ينعقد (١٢) أى لا يكون طريقاً إلى الحكم . (١٣) وهو إننا نعتبر المشروط مع الشرط .

(١٤) تفريع على عدم انعقاد المعلق بالشرط سبباً يعنى لما اختلف

الحكم في المسائل المذكورة، <sup>(١)</sup> على أن اليمين انعقدت للبر، فلا تكون <sup>(٢)</sup> سبباً للكفارة، بل سببها <sup>(٣)</sup> الحنث، وفرقة <sup>(٤)</sup> بين المالى والبدنى غير صحيح <sup>(٥)</sup> إذ المالى غير مقصود <sup>(٦)</sup> فى حقوق الله تعالى، وتبين الفرق <sup>(٧)</sup> بين الشرط وبين الأجل، وشرط الخيار

---

الأصلان المختلف المفرع عليهما (١) وهي مسألة تعليق الطلاق والعقاق بالملك وتعجيل النذر المعلق وكفارة اليمين المالية فيجوز تعليق الأواين بالملك لتحقيق الملك عند وجود السبب ولا يجوز تعجيل الأخيرين عندنا (٢) وفي نسخ فكيف تكون سبباً للكفاوة بدله .

(٣) أى سبب الكفارة (٤) أى فرق الشافعى بين المالى والبدنى فى التكفير بجواز التقديم فى المالى دون البدنى منقوض بصوم المسافرين رمضان حالة سفره فانه صحيح يسقط الفرض عنه مع إنه لم يكن مخاطباً بوجوب الأداء إذ هو منتظر إلى إدراك عدة من أيام أخر .

(٥) لأن الحق الواجب لله تعالى على العباد هو العبادة وهو فعل يباشره العبد بخلاف هوى النفس ابتغاء لمرضات الله تعالى فالمال لا يكون مقصوداً فى ذلك بل آلة يتأدى بها الواجب بمنزلة منافع البدن فتصير الحقوق المالية كالبدنية فى أن المقصود بالوجوب هو الأداء .

(٦) وإنما المقصود هو الأداء فيصير كالبدنية بخلاف حقوق العباد فان المال هو المقصود إذ به ينتفع الانسان ويندفع الحسرات .

(٧) أى فى مذهبننا أو بمعنى يتبين يعنى أن الامام الشافعى لما جعل التعليق بالشرط بمنزلة التأجيل وشرط الخيار فى أنه لا يمنع السبب عن الانعقاد وإنما يؤخر الحكم فقط أشار إلى الفرق المذكور .

فان هذين<sup>(١)</sup> دخلا على الحكم<sup>(٢)</sup> ، أما لأجل فظاهر<sup>(٣)</sup> وأما خيار  
الشرط فلائ<sup>(٤)</sup> البيع لا يحتمل الخطر،<sup>(٥)</sup> وإنما يشبت الخيار  
بخلاف القياس<sup>(٥)</sup> فدخوله<sup>(٦)</sup> على الحكم دون السبب أسهل<sup>(٧)</sup>  
من دخوله عليهما ، وأما الطلاق والعتاق فيحتملان الخطر<sup>(٨)</sup>.

### الباب الثاني<sup>(٩)</sup> في إفادته<sup>(١٠)</sup> الحكم الشرعي<sup>(١١)</sup>

اللفظ المفيد له<sup>(١٢)</sup> إما خبر أو إنشاء ، وإخبار الشارع<sup>(١٣)</sup>  
أكد<sup>(١٤)</sup> لأنه أدل على الوجود<sup>(١٥)</sup> وأما الانشاء ، فالمعتبر من

(١) وهو الأجل وشرط الخيار (٢) فلا يمنع ان السبب عن الانعقاد وإنما  
يؤخر ان الحكم (٣) لأنه داخل على الثمن لا على البيع (٤) أى الشرط لأنه  
من الاثباتات وهى لا تحتمل التعليق بالخطر لأن تعليق التمليك بالخطر  
قار وهو حرام (٥) أى نظرا لما لا خبرة له فى المعاملات فيتقدر بقدر  
الضرورة وهى تندفع بجعل الشرط مانعا لحكم البيع وهو الملك دون  
السبب وهو البيع لئلا يلغى الشرط ويقل الخطر مع حصول المقصود  
وهو دفع الغبن فانه يمكن لصاحب الخيار فسخ البيع (٦) أى الشرط .

(٧) لأنه لو دخل على السبب وهو البيع لتعلق السبب والحكم  
جميعا (٨) أى الشرط لكونهما من قبيل الاسقاطات بخلاف البيع فانه  
من قبيل الاثباتات (٩) أى من البابين اللذين أورد فيهما مباحث الكتاب  
(١٠) أى إفادة اللفظ (١١) كالوجوب والحرم (١٢) أى للحكم الشرعى  
وخرج بالمفيد المفرد (١٣) كقوله والوالدات يرضعن أولادهن .  
(١٤) أى من الانشاء (١٥) أى لان الاخبار أدل على وجود المأمور

أقسامه هنا (١) الأمر والنهي (٢) فالأمر (٣) قول القائل (٤)  
استعلاء (٥) أفعل ، (٦) والنهي قوله استعلاء لا تفعل ، والأمر (٧)  
حقيقة (٨) في هذا القول (٩) اتفاقا ، مجاز عن الفعل عند الجمهور  
وعند البعض (١٠) حقيقة ، فما يدل (١١) على أنه (١٢) للإيجاب  
يدل على إيجاب فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأن فعله أمر ،  
حقيقة وكل أمر للإيجاب ، احتجوا على الأصل (١٣) بقوله تعالى

به (١) أي في بحث إفادة الحكم الشرعي وإنما قال هنا لأن المستبر في علم  
المعاني هو الاستفهام لسكثرة مباحثه (٢) إذ بهما ثبت أكثر الأحكام  
وعليهما مدار الإسلام (٣) أي مسماه بخلاف الأمر فيما يأتي فان المراد  
به اللفظ (٤) خرج بالقول الفعل والاشارة (٥) أي على سبيل العلو وعند  
نفسه عاليا ولو كان في الواقع أدنى وخرج بقيد الاستعلاء الدعاء والالتماس .  
(٦) المراد به ما يدل على الطلب بصيغته فانه بمنزلة العلم فيه .

(٧) أي الاسم المركب من امر فلذلك أظهر في مقام الاضمار لئلا  
يتوهم أنه عين الأول ولا يرد أن المعرفة إذا أعيدت معرفة تكون عين  
الأولى لأن ذلك أغلبي لا كلي (٨) أي إنه موضوع له بخصوصه .  
(٩) أي في صيغة أفعل استعلاء (١٠) كأي الحسن البصري .

(١١) تفريع على قوله وعند البعض حقيقة يعني إذا كان الأمر  
حقيقة في الفعل أيضا فالأدلة الدالة على كون الأمر للإيجاب تدل على  
أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم للإيجاب ضرورة أنه أمر وظل أمر  
للإيجاب (١٢) أي الأمر (١٣) وهو أن الأمر حقيقة في الفعل .

(وما أمر فرعون برشيده<sup>(١)</sup>) وعلى الفرع<sup>(٢)</sup> بقوله عليه السلام  
(صلوا كما رأيتموني أصلي) قلنا<sup>(٣)</sup> ليس حقيقة في الفعل ، لأن  
الاشتراك خلاف الأصل ، ولأنه إذا فعل ولم يقل أفعَل يصح  
نفيه<sup>(٤)</sup> وتسميته<sup>(٥)</sup> أمراً مجازاً ، (٦) إذ الفعل يجب به ، سلمنا<sup>(٧)</sup>  
أنه<sup>(٨)</sup> حقيقة فيه<sup>(٩)</sup> لكن الدلائل<sup>(١٠)</sup> تدل على أن القول

(١) أى فعله لأنه الموصوف بالرشد حقيقة (٢) وهو أن فعل النبي  
صلى الله وسلم للإيجاب (٣) شروع في إبطال دليل الخصم بدليلين :  
الأول : لزوم الاشتراك وهو خلاف الأصل لاخلاله بالتفاهم فلا  
يرتكب إلا بدليل : والثاني : صحة النفي لأن الأمر لو كان حقيقة في  
الفعل لما صح نفيه لأن امتناع النفي من لوازم الحقيقة .  
(٤) أى نفي الأمر وصحة النفي من علامة المجاز .

(٥) أى الفعل هذا شروع في الجواب عن احتجاج الخصم بعدم رد  
مدعاه (٦) أى مرسل من إطلاق اسم السبب على المسبب ولا يرد علينا  
أن المجاز أيضاً خلاف الأصل لأنه راجع على الاشتراك لسكرته أكثر .  
(٧) شروع في تسليم كون الأمر حقيقة في الفعل جدلاً ثم إبطال  
التفريع والفرع والدليل أما إبطال التفريع فبقوله لكن الدلائل تدل الخ  
والفرع بقوله والترادف خلاف الأصل والدليل بقوله وإيجاب فعله  
صلى الله عليه وسلم استفيد من قوله صلوا ثم عارضتمكم بقوله علي أنه  
أنكر على الأصحاب الخ ما يأتي (٨) أى الأمر (٩) أى في الفعل .

(١٠) أى الدلائل المذكورة على كون الأمر للإيجاب إنما تدل على



للايجاب لا الفعل ، واللفظ <sup>(١)</sup> كاف للمقصود وهو الايجاب ،  
 والترادف <sup>(٢)</sup> خلاف الأصل ، وإيجاب فعله <sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وسلم استفيد  
 من قوله صلوا ، <sup>(٤)</sup> على انه أنكر على الأصحاب <sup>(٥)</sup> صوم الوصال ،  
 وخلع النعال مع انه فعل ، وهو وجه <sup>(٦)</sup> التوقف عند ابن سريج <sup>(٧)</sup>  
أن الأمر بمعنى القول المخصوص للايجاب ولا تدل على أن الأمر بمعنى  
فعل النبي صلى الله عليه وسلم للايجاب (١) أى الأمر القولى .  
 (٢) أي إطلاق الترادف على توافق القول والفعل في الدلالة على  
 الوجوب خلاف العرف واللغة لأنه إنما يطلق على توافق اللفظين فقط .  
 (٣) فيه تسامح ، والأقرب أن يقول وجوب الاتباع ثبت بهذا  
 الحديث ، صونا عن تسليم مدعى الخصم ، لأن كون الفعل موجبا مستفاد  
 من الحديث ، هو عين مدعاه (٤) لا من نفس الفعل ، وإلا لما احتجج  
 إلى هذا الأمر بعد قوله تعالى ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) لثبوت  
 وجوب طاعته في أفعاله بهذه الآية ، فلا يحتاج لإيجاب الصلاة مرتبة  
 إلى قوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رأيتموني أصلى (٥) شروع في  
 معارضة تمسكهم بأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم للوجوب أى لا نسلم  
 أن فعله للوجوب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على الأصحاب  
 صوم الوصال ، وخلع النعال ، مع أن كلا منهما فعل ، فلو كان الفعل  
 موجبا لما أنكر عليهم (٦) أي موجب صيغة الأمر لما فرغ من بيان  
 ماهو المدلول الحقيقي للفظ الأمر من كونه حقيقة في القول ومجاز في  
 الفعل شرع في بيان ماهو المدلول لمساه أعنى صيغة افعول وقد اختلفوا  
 في موجب ذلك فذهب ابن سريج إلى التوقف عن تعيين المراد والعمامة  
 إلى أن موجب واحد ثم اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال كما سيأتى في المتن  
 (٧) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج الامام البارع من عظماء

حتى يتبين المراد ، <sup>(١)</sup> لأنه استعمل <sup>(٢)</sup> في معان مختلفة <sup>(٣)</sup> وهي ستة عشر <sup>(٤)</sup> ، قلنا <sup>(٥)</sup> لو وجب التوقف هنا <sup>(٦)</sup> لوجب في النهي ، لاستعماله <sup>(٧)</sup> في معان ، <sup>(٨)</sup> ولأن النهي <sup>(٩)</sup> أمر بالانتهاء ، فلا يبقى الفرق <sup>(١٠)</sup> بين قولك افعل ولا تفعل ، وهذا <sup>(١١)</sup> الاحتمال <sup>(١٢)</sup>

الشافعية توفي ببغداد سنة ٢٠٣ هـ (١) إشارة إلى أن التوقف عنده في تعيين المراد عند الاستعمال ، لا في تعيين الموضوع له ، لأن عنده موضوع للاشتراك اللفظي للوجوب والنهي والاباحة والتهديد (٢) علة للتوقف ، وتقرير دليله الأمر استعمال في معان مختلفة ، وكل ما استعمل في معان مختلفة فوجبه التوقف ، فالأمر وجبه التوقف (٣) كالإيجاب ، والنهي ، والتأديب ، والارشاد ، والاباحة ، والامتنان ، والاكرام ، والتهديد ، والانذار ، والتسخير ، والاهانة ، والتعجيز ، والتسوية ، والدعاء ، والتمني ، والاحتقار (٤) وفي جمع الجرامع ستة وعشرون وأمثلة الجميع فيه فراجعه إن شئت (٥) شروع في إبطال دليل بن سريج بقياس شرطى تقريره لو كان الأمر وجبه التوقف ، لكان النهي وجبه التوقف ، لاستعماله في معان مختلفة ، كالأمر لكن كون موجب النهي التوقف باطل ، لعدم وجود الفارق بين الأمر والنهي (٦) أى في صيغة الأمر (٧) أى النهي هذا بيان للملازمة بين المقدم والتالى (٨) كالتهريم ، والكراهة ، والتنزيه ، والتحقيق ، والارشاد ، وبيان العاقبة ، واليأس (٩) عطف على قوله لاستعماله في معان (١٠) بيان لبطلان التالى المحذوف (١١) شروع في إبطال المقدمة القائلة إن الاحتمال يوجب التوقف فأبطل ذلك بوجهين \* الأول \* استلزام بطلان حقائق الأشياء والثانى وجود الاحتمال لا ينافى الظهور فى أحد المعانى فأشار إلى الثانى بقوله لم ندع انه محكم (١٢) أى احتمال معان

يبطل الحقائق ، <sup>(١)</sup> وأيضا لم ندع أنه محكم ، <sup>(٢)</sup> وعند العامة <sup>(٣)</sup> موجب ، <sup>(٤)</sup> واحد ، إذ الاشتراك خلاف الأصل ، وهو إلا باحة عند بعضهم ، <sup>(٥)</sup> إذ هي الأدنى ، والندب عند بعضهم ، <sup>(٦)</sup> إذ لا بد من ترجيح جانب الوجود ، <sup>(٧)</sup> وأدناه <sup>(٨)</sup> الندب ، والوجوب <sup>(٩)</sup> عند أكثرهم <sup>(١٠)</sup>

كثيرة لو اعتبرناه وبيننا التوقف عليه لا أدى إلى بطلان الحقائق ، إذ ما من لفظ إلا وله احتمال قريب أو بعيد من نسخ أو خصوص أو اشتراك أو مجاز (١) يحتمل حقائق الأشياء أو حقائق اللفاظ .

(٢) أي لم ندع أن الأمر محكم في أحد المعاني بحيث لا يحتمل غيره أصلا ، بل ندعي أنه ظاهر في الوجوب مثلا ، ويحتمل الغير وعند ظهور البعض لا وجه للتوقف بل يحمل عليه حتى يوجد صارف عنه .

(٣) أي أكثر العلماء وهو معطوف على قوله عند ابن سريج .

(٤) بفتح الجيم أي حكمه ومقتضاه ثم اختلفوا في ذلك الواحد على ثلاثة مذاهب ستأتي (٥) كما نقل عن بعض أصحاب مالك لأن الجواز محقق والأصل عدم الطلب (٦) كما نقل عن أبي هاشم وجماعة من الفقهاء وعامة المعتزلة وهو أحد قولي الشافعي (٧) أي على جانب العدم (٨) أي أدنى جانب الوجود (٩) أي مطلقا سواء كان قبل الحظر أو بعده (١٠) أي أكثر العلماء ، لأنه الطلب الكامل والأصل في الأشياء الكمال وصححه ابن الحاجب ، والبيضاوي ، وقال الامام الرازي : إنه الحق وذكر إمام الحرمين ، والأمدى ، أنه مذهب الشافعي ، واستدل المصنف على ذلك بالآيات والعرف ، وذكر منها أربع ، وأدرج الباقي

لقوله تعالى ( فليحذر الذين <sup>(١)</sup> يخالفون عن <sup>(٢)</sup> أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) ( وأن يكون لهم الخيرة <sup>(٣)</sup> من أمرهم <sup>(٤)</sup> ) ( وما منعك <sup>(٥)</sup> أن تسجد إذ أمرتك ) ( وإنما قولنا <sup>(٦)</sup> )

في قوله وغيرها من النصوص كما سيأتي (١) هذا هو الدليل الأول وجه الاستدلال بها على الوجوب أن الله تعالى الحق الوعيد الشديد لتاركة باصابة الفتنة في الدنيا والعذاب في الآخرة والوعيد لا يستحق إلا بترك الواجب حيث لا محذور في ترك غيره وتلخيص الاستدلال أن تقول أن مخالفة أمره متوعد عليها وكل متوعد عليه حرام فمخالفة أمره حرام وامتناله واجب (٢) عداه بعن لتضمنه معنى الفعل اللازم أى يحسدون أو يعرضون عن أمره (٣) هذا هو الدليل الثانى ، وجه الاستدلال بها أن الله تعالى نفى الخيرة عن المأثور بالأمر ، لأن معنى الآية إذا حكم الله ورسوله بأمر فلا يكون لمؤمن ولا مؤمنة الاختيار بين القبول والترك ، بل يجب عليهم الائتثار ، ولا يكون ذلك إلا في الواجب ، لأن الذنب والاباحة لا ينفيان الخيرة (٤) أى خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمع الضميرين لعموم مؤمن ومؤمنة لوقوعهما في سياق النهى فصار بمعنى كل مؤمن وكل مؤمنة .

(٥) هذا هو الدليل الثالث وجه الاستدلال بها أن الله تعالى ذم إبليس اللعين على ترك المأثور فلو لم يكن الأمر للوجوب لما لزم إبليس الذم ولقال أمرتنى أمر نذب فلا أستحق التعنيف كما قال ناظراً بأشد من هذا (أنا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين) (٦) هذا هو الدليل الرابع وجه الاستدلال بها على ما قاله نحر الاسلام البردوى أن الله تعالى

لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون<sup>(١)</sup> وهذا<sup>(٢)</sup> حقيقة<sup>(٣)</sup> لا حجاز<sup>(٤)</sup> عن سرعة الابداع ، فيكون الوجود مراداً بهذا الأمر ، فكذا في كل أمر<sup>(٥)</sup> من الله تعالى لأن معناه كن فاعلاً لهذا الفعل إلا أن هذا<sup>(٦)</sup> يعدم الاختيار<sup>(٧)</sup> فلم يثبت الوجود<sup>(٨)</sup>

أجرى سنته في الابداع بعبارة الأمر ولو لم يكن الوجود مقصوداً بالأمر لا استقام قرينة الابداع بعبارة الأمر وفيه بحث طويل فراجعته في كشف الأسرار والتلويح إن شئت<sup>(٩)</sup> أي نقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول<sup>(١٠)</sup> أي تكون الأشياء بكلمة كن<sup>(١١)</sup> أي بمعنى أن الله تعالى يكون الأشياء بهذه الكلمة لكن المراد الكلام الأزل القائم بذاته تعالى لا الكلام اللفظي<sup>(١٢)</sup> كما ذهب إليه أكثر المفسرين .

(٥) أي كما يكون الوجود مراداً بأمر كن كذلك يكون مراداً بجميع أوامر الله تعالى لأنها من قبيل كن<sup>(١٣)</sup> أي كون الوجود مراداً من جميع أوامر الله تعالى حتى أمر التكليف<sup>(١٤)</sup> أي اختيار العبد في الإيمان بالفعل المكلف به وذلك يبطل قاعدة التكليف إذ لا بد فيه أن يكون للمأمور به نوع اختيار وإلا صار ملحقاً بالجمادات<sup>(١٥)</sup> أي لم يثبت كون الوجود مراداً في كل أمر التكليف بل نقل الشرع لزوم الوجود للأمر إلى لزوم الوجوب له فصار لازم الأمر هو الوجوب بعد أن كان لازمه الوجود وحاصل ما ذكره فخر الإسلام أن اعتبار جانب الأمر يوجب وجود المأمور به حقيقة واعتبار كون المأمور مخاطباً مكلفاً يوجب التراخي إلى حين إيجاده فاعتبرنا المعنيين وأثبتنا بالأمر أكد ما يكون من وجوه

ويثبت الوجوب (١) لانه (٢) مفض إلى الوجود (٣) وغيرها (٤)  
من النصوص (٥) وللعرف (٦) فإن كل من يريد (٧) طلب الفعل  
جزماً يطلب بهذا اللفظ .

الطلب وهو الوجوب خلفاً عن الوجود وقلنا بتراخي الوجود الى حين  
اختياره (١) أى وجوب الامر (٢) أى الوجوب (٣) أى نظراً الى  
العقل والديانة أو بالنظر إلى جنس المكلفين لعدم جواز الاجتماع على  
ترك لواجب لأن الأئمة لا تجتمع على الضلالة .

(٤) أى غير المذكورات (٥) أى كقوله تعالى حكاية عن قول موسى  
لأخيه هرون عليه السلام ( أفعصيت أمرى ) أى تركت موجباً دل على  
أن تارك المأمور به عاص وكل عاص يستحق النار كقوله تعالى ( ومن  
يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالداً فيها أبداً ) وكقوله تعالى ( اركعوا  
لا يركعون ) ذمهم الله تعالى على مخالفة اركعوا بقوله لا يركعون حيث  
رتب الذم على مجرد مخالفة الامر المطلق بالركوع (٦) معطوف على  
قوله . لقوله تعالى ( فليحذر الذين ) وهو يحتمل العرف العام وهو الظاهر  
بدليل قوله بعده فإن كل من يريد ويحتمل الخاص (٧) وفي نسخة فإن كل  
من يريد إلى المسألة من الشرح يعنى أن العقلاء أجمعوا على أن من أراد أن  
يطلب فعلاً من غيره لا يحدد لموضوعاً لاظهار مقصوده سوى صيغ  
الامر فهذا الاجماع يدل على أن المطلوب من الامر وجود الفعل وأنه  
موضوع له وإلا لم يستقيم طلبهم الفعل من المأمور بهذه الصيغة اه كشف  
الاسرار ثم لما كان الامر بعد الحظر مختلفاً فيسه بين القائلين بالوجوب  
أفرده بمسألة ليبين ما فيه من الأقوال وإن كان تعميماً للكلام السابق فقال

(مسألة) : وكذا بعد الحظر <sup>(١)</sup> لما قلنا <sup>(٢)</sup> وقيل للنسب <sup>(٣)</sup>  
كما في وابتغوا من فضل الله أى اطلبوا الرزق وقيل للاباحة <sup>(٤)</sup>  
كما في فاصطادوا <sup>(٥)</sup> قلنا ثبت ذلك <sup>(٦)</sup> بالقرينة <sup>(٧)</sup> .

(١) أى كذلك يكون الأمر للوجوب بعد الحظر كما يكون  
للو جوب قبله وجعل السكّال ابن الهمام محل النزاع فى الأمر المتصل بالنهى  
إخباراً كما روى عنه صلى الله عليه وسلم « قد كنت نهيتكم عن زيارة  
القبور قد أذن لمحمد فى زيارة أمه فزوروها فانها تذكركم الآخرة » والأمر  
المعلق بزوال سبب الحظر كقوله تعالى ( وإذا حللتم فاصطادوا ) والواو فى  
قوله وكذا للحكاية فى كلام البزدوى وليست للعطف على ما قبل الترجمة  
(٢) أى بالدلائل المذكورة فى الأمر المطلق (٣) وإنما جمع المصنف  
بين النسب والاباحة وإن لم يوجد القول بالنسب فى عامة الكتب  
وإنما المذكور فيها الاباحة فقط لأنه قد قيل فى قوله تعالى ( فإذا قضيت  
الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله ) انه أمر ندب حتى قيل  
يستحب العقود فى هذه الساعة لندب الله تعالى ذلك قال سعيد بن جبير  
إذ انصرفت من الجمعة فساوم بشىء وإن لم تشتره (٤) أى حقيقة  
لتبادرها الى الذهن فى ذلك لغلبة استعماله فيها والتبادر علامة الحقيقة وهو  
الذى نص عليه الشافعى ورجحه ابن الحاجب كما فى الأسنوى وكذا  
السكّال بن الهمام وضعف قول القائلين بالوجوب (٥) أى فالاصطياد كان  
حلالاً مباحاً ثم حرم بسبب الاحرام فكان قوله فاصطادوا إعلالاً بأن  
سبب التحريم قد ارتفع وعاد الأمر الى أصله (٦) أى النسب والاباحة  
فى الآيتين (٧) وهى أن طلب الرزق عقيب الفراغ عن الصلاة والاصطياد

(مسألة<sup>(١)</sup>) : وإذا أريد<sup>(٢)</sup> به<sup>(٣)</sup> الاباحة أو النذب  
فاستعارة<sup>(٤)</sup> عند البعض<sup>(٥)</sup> والجامع<sup>(٦)</sup> جواز الفعل لا إطلاق  
عقيب الاحلال إنما شرعا توسعة للعباد فلو وجب إعاد على موضوعه  
بالنقض (١) شروع في اختلاف القائلين بأن الأمر للوجوب فإذا أريد  
به النذب هل يكون ذلك حقيقة أو مجازا فذهب الى الأول بعض  
أصحاب الشافعي وجمهور المحدثين واليه ذهب المصنف تبعا لفخر الاسلام  
البرزدوى والى الثاني ذهب عامة أصحابنا وجمهور الفقهاء وهو اختيار  
الشيخ أبى الحسن الكرخي وأبى بكر الجصاص وشمس الأئمة السرخسي  
وصدرا الاسلام أبى اليسر والمحققين من أصحاب الشافعي وأما إذا أريد به  
الاباحة فهو مجاز فيه بالاجماع لأن الأمر طلب تحصيل المأمور به وليس  
فى الاباحة طلب بل معناه التخيير بين الشيئين إن شاء فعل وإن شاء لم  
يفعل فلم يكن أمرا بل كان إرشادا بخلاف ما إذا أريد به النذب فإن فيه  
طلب تحصيل المنذوب اليه والمصنف تبعا للبرزدوى جمع بين النذب  
والاباحة وبين الخلاف فيهما على نمط واحد ثم فراجع كشف الأسر  
على البرزدوى والتحرير للسكمال إن شئت (٢) كان الأولى الاتيان بالفاء  
بدل الواو لانه مفرع على ما قبله ولذلك عدل ابن كمال بإشا فى تغيير  
التنقيح من الواو الى الفاء إلا أن يقال ان الواو قد تأتى للتفريع كالفاء  
نادرا (٣) أي بالأمر (٤) لأنهما غير الوجوب الذى هو المعنى الحقيقي  
قال المصنف ومعنى الاستعارة أن تكون علاقة المجاز وصفا بينا مشتركا  
بين المعنى الحقيقي والمجازى كالشجاعة بين الانسان الشجاع والاسد قال  
شيخنا يريد به أن يكون الجامع خارجا عن حقيقة الطرفين .  
(٥) كالجصاص والكرخي الى آخر ما تقدم (٦) أى بين المعنى



اسم الكل <sup>(١)</sup> على البعض <sup>(٢)</sup> لأن الإباحة مباينة <sup>(٣)</sup> للوجوب  
لا جزؤه <sup>(٤)</sup> والأصح الثاني <sup>(٥)</sup> لأن الأمر دال على جواز الفعل  
الذى هو جزؤهما <sup>(٦)</sup> لا على جواز الترك الذى به المباينة <sup>(٧)</sup>  
لكن ثبت ذا <sup>(٨)</sup> لعدم الدليل على حرمة الترك التى <sup>(٩)</sup>  
هى جزء آخر للوجوب هذا <sup>(١٠)</sup> إذ استعمل وأريد به الإباحة

---

الحقيقي والمجازى اشترك الثلاثة فى جواز الفعل إلا أن الجواز فى الوجوب  
مع امتناع الترك وفى الندب والإباحة مع جواز الترك على التساوى فى  
الإباحة وعلى رجحان الفعل فى الندب (١) وهو الاذن مثلاً .

(٢) وهو الإباحة أو الندب فيكون حقيقة قاصرة وذلك أن اللفظ  
إذ استعمل فى معنى خارج عما وضع له فمجاز وإن استعمل فى عين ما وضع  
له فحقيقة مطلقة وإلا فحقيقة قاصرة كما يؤخذ من كلام البردوى والمصنف  
تبعاً له (٣) لأن معنى الإباحة جواز الفعل وجواز الترك ومعنى الوجوب  
جواز الفعل مع حرمة الترك (٤) أى لا جزء الوجوب لأن الجزء  
لا يبين الكل (٥) وهو إطلاق اسم الكل على الجزء .

(٦) أى جزء الإباحة والوجوب (٧) أى بسببه المباينة بين الأمر  
والإباحة (٨) أى جواز الترك بناء على الأصل لا بلفظ الأمر .

(٩) وفى نسخة الذى بدل التى (١٠) أى الخلاف المتقدم وهو أن  
دلالة الأمر على الإباحة بطريق إطلاق لفظ الكل على الجزء أم بطريق  
الاستعارة إنما يكون ذلك إذا استعمل الأمر وأريد به الإباحة أو الندب .

أو التدب أما إذ استعمل<sup>(١)</sup> في الوجوب لكن عدم الوجوب بالنسخ حتى يبقى التدب أو الإباحة عند الشافعي<sup>(٢)</sup> فلا يكون مجازاً<sup>(٣)</sup> لأن هذه دلالة الكل على الجزء والمجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ولم يوجد<sup>(٤)</sup>.

(فصل): الأمر المطلق<sup>(٥)</sup> عند البعض<sup>(٦)</sup> يوجب العموم<sup>(٧)</sup>

(١) أي الأمر (٢) وأما عند الحنفية إذا نسخ الوجوب لاتبقي الإباحة التي ثبتت في ضمن الوجوب كما أن قطع الثوب كان واجبا في شريعة من قبلنا إذا أصابته نجاسة ثم نسخ الوجوب في شريعتنا فلم يبق القطع مستحبا ولا مباحاً (٣) أو حقيقة قاصرة على اختلاف الرايين حتى يلزم انقلاب اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز في إطلاق واحد لأن المجاز إنما يكون باستعمال اللفظ في غير ما وضع له لغة أو عرفاً ودلالة الأمر عليهما في ضمن دلالاته على الوجوب من قبيل الحقيقة (٤) أي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له.

(٥) أي عن التقييد بقريئة العموم والخصوص والتكرار والمرة وهذا هو محل الخلاف وفيه مذاهب ذكر المصنف منها أربعة الأول يوجب العموم والتكرار والثاني يحتملها والثالث يحتملها إذا كان معلقاً بشرط أو مقيداً بوصف والرابع لا يحتمل العموم ولا التكرار بل للخصوص والمرة وبقي مذهبان لم يذكرهما المصنف الخامس أنه لمطلق الطلب لا للمرة ولا للتكرار ويحتملها والسادس التوقف وهو قول أبي بكر وجماعة واختاره إمام الحرمين (٦) حكى عن المازني وأبي إسحاق الأسفرائني وعبد القاهر البغدادى من أصحاب الحديث وجماعة من الفقهاء والمتكلمين.

(٧) أي في الأفراد باعتبار مصدره.

والتكرار، <sup>(١)</sup> لأن أضرب <sup>(٢)</sup> مختصر من أطلب منك الضرب  
والضرب اسم جنس ، يفيد العموم والسؤال <sup>(٣)</sup> السائل <sup>(٤)</sup> في  
الحج العامنا هذا <sup>(٥)</sup> أم للأبد قلنا <sup>(٦)</sup> اعتبره <sup>(٧)</sup> بسائر العبادات  
وعند الشافعي <sup>(٨)</sup> رحمه الله يحتمله <sup>(٩)</sup> لما قلنا <sup>(١٠)</sup> غير أن

(١) أي في الأزمان لكن بشرط الامكان فلا يرد انه لو كان للتكرار  
لعم الأوقات كلها فيكون تكليف بما لا يطاق ونسخاً لكل تكليف يأتي  
بعده لا يمكن أن يجامعه في الوجود (٢) دليل العموم .

(٣) هذا دليل التكرار على سبيل اللف والنشر المرتب وتقريره ان  
الأمر المطلق يفيد التكرار بدليل فهم الصحابي من أمر النبي صلى الله عليه  
وسلم بالحج ذلك حيث قال العامنا هذا أم للأبد وفهمه حجة لأنه من  
أهل اللسان (٤) هو إما لا قرع ابن حابس أو سراقه بن مالك .

(٥) هكذا ذكر المصنف تبعاً للزندوى لأنها تكون رواية بالمعنى  
ولفظ الحديث المناسب للمقام أكل عام روي مسلم في صحيحه والنسائي  
من حديث أبي هريرة خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها  
الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله  
فسكت حتى قالها ثلاثاً الحديث (٦) أي في رد هذا المذهب .

(٧) أي قاسه على باقي العبادات كالصلاة والصوم والزكاة مثلاً حيث  
تكررت بتكرار الأوقات (٨) هذا شروع في المذهب الثاني .

(٩) أي يحتمل العموم والتكرار بمعنى أنه لطلب الفعل مطلقاً سواء  
كان مرة أو متكرراً أفرد الضمير باعتبار ان المقصود من العموم  
والتكرار واحد وهو الدوام أو انهما مترادفان ههنا لأن العموم لا يتصور  
في الفعل المأثور به إلا بطريق التكرار ولهذا لم يوجد في أكثر الكتب  
إلا لفظة الدوام أو التكرار والفرق بين الموجب والمحتمل أن الموجب  
يثبت بدون قرينة والمحتمل لا يثبت بدونها (١٠) أي من دليل العموم والتكرار .

المصدر<sup>(١)</sup> نكرة في موضع الاثبات فيخص على احتمال العموم<sup>(٢)</sup>  
وعند بعض علمائنا<sup>(٣)</sup> لا يحتمل التكرار إلا أن يكون<sup>(٤)</sup>  
معلقا بشرط أو مخصوصا بوصف كقوله تعالى<sup>(٥)</sup> (وإن  
كنتم جنبا فاطهروا وأقم الصلاة لدلوك الشمس<sup>(٦)</sup>) قلنا<sup>(٧)</sup>  
لزم<sup>(٨)</sup> لتجدد السبب<sup>(٩)</sup> لا لمطلق الأمر<sup>(١٠)</sup> وعند عامة  
علمائنا<sup>(١١)</sup> لا يحتملها<sup>(١٢)</sup> أصلا، لأن لفظ المصدر فرد إنما يقع

---

(١) أي مثل ضربا في أطلب منك ضربا (٢) أي أن المصدر نكرة  
في سياق الاثبات وهي تخص لكن يحتمل العموم بتقدير المصدر معرفة  
بدلالة القرينة (٣) هذا هو المذهب الثالث وعزاه في تيسير التحرير إلى  
بعض الشافعية والحنفية (٤) فينبذ يوجب العموم والتكرار (٥) مثالان  
على سبيل اللف والنشر المرتب (٦) أي زوالها ويستعمل في الغروب أيضا  
(٧) أي في رد هذا المذهب (٨) أي التكرار في المعلق والخصوص  
كما في الطهارة والصلاة في مثالنا هذا مثلا (٩) أي السبب المقتضى لتجدد  
السبب كالجنابة ودلوك الشمس (١٠) أي عن قيد يوجب التكرار فالمراد  
بالمطلق هنا ما قابل المعلق بشرط أو المقيد بوصف بخلاف المطلق سابقا  
فانه المجرد عن قرينة العموم والخصوص والتكرار والمرة (١١) هذا هو  
المذهب الرابع المختار عند الحنفية والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي  
وقال السبكي وأراه رأي أكثر أصحابنا كما في تيسير التحرير .

(١٢) أي العموم والتكرار بل هو للخصوص والمرة كما قاله السعد لأنها  
من ضروريات الاثبات بالمأمور به ولا جرم أنه يدل عليه من هذا الوجه

على الواحد<sup>(١)</sup> الحقيقي وهو متيقن ، أو مجموع الأفراد<sup>(٢)</sup> لأنه<sup>(٣)</sup>  
واحد من حيث المجموع ، وإذا محتمل ،<sup>(٤)</sup> لا يثبت إلا بالنية  
لا على العدد المحض<sup>(٥)</sup> ففي طلق نفسك<sup>(٦)</sup> يوجب الثلاث<sup>(٧)</sup>  
على الأول<sup>(٨)</sup> ويحتمل الاثنين<sup>(٩)</sup> والثلاث عند الشافعي  
رحمه الله وعندنا يقع على الواحد<sup>(١٠)</sup> وتصح نية الثلاثة<sup>(١١)</sup>

أو لمطلق الطلب لا بقيد مرة كما قاله بن الهمام في التحرير ، ولا منافاة بينهما  
كما لا يخفى (١) أي سواء نوي أو لم ينوي (٢) أي إن نوي .

(٣) أي مجموع الأفراد (٤) أي وقوع لفظ المصدر على الواحد من  
حيث المجموع وهو الواحد الاعتباري محتمل (٥) أي لا يقع على العدد  
المحض (٦) تفريع على أن لفظ المصدر لا يقع إلا على الواحد الحقيقي  
أو الاعتباري (٧) أي الطلقات الثلاثة (٨) أي على المذهب الأول لأن  
عنده يوجب العموم والتكرار (٩) أي بناء على أصله المتقدم حتي لو نوي  
الزوج نثنين أو ثلاثة يقع عليها (١٠) أي لمكونه فرداً حقيقياً .

(١١) أي لمكونه فرداً اعتبارياً لأنه جنس طلاق الحرة فصار من  
حيث الجنس واحد وإن كان له أجزاء حقيقة ألا ترى أنك إذا عدت  
الاجناس كان هذا بأجزائه جنساً واحداً كما تقول الحيوان جنس واحد  
من الاجناس والطلاق جنس واحد من التصرفات وكثرة الأجزاء  
والجزئيات لا تمنع الوحدة الاعتبارية فالطلاق له فرد حقيقي وهو ظاهر  
وفرد حكيم وهو الثلاثة في الحرة والاثنين في الأمة .

القسم الأول : م — ١١

لا الاثنين <sup>(١)</sup> وفي إن دخلت الدار <sup>(٢)</sup> فطلقى نفسك ينبغي <sup>(٣)</sup>  
أن يثبت التكرار على المذهب الثالث ، لا عندنا ، وقوله <sup>(٤)</sup> تعالى  
( فاقطعوا أيديهما ) لا يراد به كل الأفراد <sup>(٥)</sup> إجماعاً ، فيراد  
الواحد <sup>(٦)</sup> فلم يدل على اليسار <sup>(٧)</sup> .

---

(١) أى لا تصح نية الاثنين لأنه ليس بفرد حقيقة ولا اعتباراً  
إلا أن تكون المرأة أمة فحينئذ تصح نية الاثنين لأنهما جنس طلاقها  
والحاصل أن الفرد الحقيقي موجب ، والاعتباري محتمل ، والعدد لاموجبه  
ولا محتمله والأصل أن موجب اللفظ يثبت به ولا يفتقر إلى النية  
كالفرد الحقيقي ومحتمله لا يثبت إلا إذا نوى كالفرد الاعتباري ومالم  
يحتمله لا يثبت وإن نوى كالعدد المحض (٢) بيان لثمة الخلاف بين  
المذهب الثالث والرابع (٣) وإنما قال ينبغي لأنه لا رواية عن هؤلاء  
في هذه المسألة وإن كان يلزم ذلك بناء على أصلهم وهو أن الأمر المطلق  
لا يحتمل التكرار إلا أن يكون معاقباً بشرط أو مخصوصاً بوصف فحينئذ  
يوجب التكرار (٤) يصح جره عطفاً على قوله ففي طلقى نفسك فيكون تفريعاً  
ثانياً على الأصل الأول ولعل فائدة ذكر المنالين للإشارة إلى عدم  
الفرق بين المصدر الذي دل عليه الأمر والمصدر الذي دل عليه اسم الفاعل  
في أن كلا منهما لا يحتمل العدد فليحذر (٥) لأنه لو أراد كل السرقات  
لم يجب القطع إلا بعدها وذلك لا يعرف إلا بموت السارق وهو منتف  
بالإجماع (٦) وهو اليد اليمنى بدليل قراءة ابن مسعود فاقطعوا أيماهما .  
(٧) أى فلا يدل على قطع اليسرى إن سرق مرة ثالثة لفوات المحل

( فصل ) الاتيان بالمأمور به (١) نوعان أداء (٢)  
أى تسليم (٣) عين الثابت (٤) بالأمر (٥)

وهو اليمين بل يحبس حتى يتوب ، وعند الشافعى تقطع فى الثالثة يده اليسرى  
وفى الرابعة رجله اليمنى ووجهه ، أن الله تعالى نص على الايدى بلفظ الجمع  
وأضافها إلى السارق والسارقة فأوجب الاستغراق كقولك عبيدكم  
فيسدخل اليسار كاليمين فى الحكم بمطلق الاسم كما فى الطمارة ولأن فى  
الاقتصار على اليمين إبطال صيغة الجمع وهو الايدى لأنه لا يكون لسارق  
وسارقة أيمن بل لهما يمينان ، فثبت أن اليسار محل القطع كاليمين وكيف  
لا واليسار آلة السرقة كاليمين ، وذكرنا من أدلته حديث إذا سرق السارق  
فاقطعوا يده ، فإن عاد فاقطعوا رجله ، فإن عاد فاقطعوا يده ، فإن عاد فاقطعوا  
رجله ، ولكن الحديث مطعون فيه فراجع إن شئت فى فتح القدير وقر  
الاقمار على نور الاثوار وغيرهم ثم لما فرغ من بيان موجب الأمر وعدم  
احتماله التكرار شرع فى بيان ذلك الواجب فقال الاتيان بالمأمور الخ .

(١) أى حقيقة كان أو مجازاً (٢) وتنقسم إلى ثلاثة أقسام : أداء  
كامل وأداء ناقص وشبيه بالقضاء (٣) أى إخراج من العدم الى الوجود  
لأن تسليم كل شئ بما يناسبه وهو كالجنس يشمل الأداء والقضاء بقوله  
عين الواجب يخرج القضاء والنفل (٤) أى فرضاً كان أو نفلاً .

(٥) سواء كان صريحاً كقوله تعالى ( أقيموا الصلاة ) أو معنى كقوله  
( والله على الناس حج البيت ) وقيل الأداء فعل بعض ما دخل وقته قبل  
خروجه مع وقوع الباقي فى الوقت أيضاً صلاة كان أو صوماً أو مع

وقضاء (١) أى تسليم مثل الواجب (٢) به وقلنا فى الأول (٣) الثابت به (٤) ليشمل النفل ، ويطلق كل (٥) منهما على الآخر مجازا (٦) والقضاء (٧) يجب بسبب جديد عند البعض (٨)

وقوع الباقي بعد الوقت فى الصلاة بشرط أن يكون المفعول من الصلاة فى وقتها ركعة وهذا مذهب الشافعية والمشهور عند الحنفية أنه إذا أدرك التحريم فى الوقت يكون أداء وقيل أن مافعل فى الوقت أداء ومافعل بعده قضاء والعبادة التى لم يقدر لها وقت فى الشرع كالإيمان بالله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقادر لا يسمى فعله أداء ولا قضاء .

(١) وتنقسم أيضاً الى ثلاثة أقسام قضاء بمثل معقول ، وقضاء يشبه الأداء ، وسيأتى الجميع فى كلام المصنف (٢) والمراد به هنا ما يشمل الفرض (٣) أى فى تعريف الأول وهو الأداء (٤) أى بالأمر .

(٥) أى يطلق الأداء على القضاء وعكسه مثال استعمال القضاء فى الأداء قوله تعالى ( فإذا قضيتُم مناسككم ) أى أدبتم فإذا قضيت الصلاة أى أدبت لأن المراد منها الجمعة ، وهى لا تقضى ومثال استعمال الأداء فى القضاء كقوله نويت أن أؤدى ظهر أمس (٦) أى شرعياً لتباين المعنيين مع اشتراكهما فى تسليم الشيء إلى من يستحقه وفى اسقاط الواجب .

(٧) لا خلافه فى أن القضاء بمثل غير معقول كالفسدية للصوم يكون بسبب جديد بنص مبتدأ مغاير للنص الوارد بوجوب الأداء واختلفوا فى القضاء بمثل معقول أى معلوم للمقل مماثلته للفائت كالصلاة للصلاة والصوم للصوم هل يجب بما يجب به الأداء أو بأمر آخر .

(٨) وهم العراقيون من الحنفية والمحققون من الشافعية والمعتزلة .



لأن القربة (١) عرفت في وقتها ، فاذا فات شرف الوقت (٢)  
لا يعرف له (٣) مثل (٤) إلا بنص وعند عامة أصحابنا (٥) يجب (٦)  
بما أوجب الأداء ، (٧) لأنه (٨) لما وجب بسببه (٩) لا يسقط (١٠)  
بمخرج الوقت ، وله مثل (١١) من عنده (١٢) يصرفه إلى ما عليه (١٣)  
فما فات إلا شرف الوقت وقد فات (١٤) غير مضمون إلا بالاثم

(١) هذا دليل المذهب الاول ، وتقديره ان إقامة الفعل في الوقت إنما  
عرفت قرينة شرعا بخلاف القياس فلا يمكننا إقامة مثل هذا الفعل في وقت  
آخر مقامه بالقياس كما في الجمعة وتكبيرات التشريق فان إقامة الخطبة  
مقام الركعتين ليست مشروعة في غير ذلك الوقت وكذا الجهر بالتكبير  
عقب الصلوات في غير أيام التشريق (٢) أى فضيلة الوقت .

(٣) أى للفعل الذى عرف كونه قرينة (٤) أى إلا بنص جديد إذ  
لا مدخل للرأى في مقادير العبادات وهياتها وإثبات المماثلة بينهما .

(٥) كالفاضى أبى زيد وشمس الأئمة السرخسى وفخر الاسلام  
وبعض أصحاب الشافعى والحنابلة وعامة أصحاب الحديث .

(٦) أى القضاء (٧) أى بالأمر الذى أوجب الأداء .

(٨) أى الفعل (٩) أى بدليله الدال عليه (١٠) أى وجوبه بمخرج

الوقت (١١) أى وللحال ان للفعل مثلاً من جنسه من عند المكلف ليكون  
النفل مشروعاً له ويصرفه إلى ما وجب عليه (١٢) أى المكلف .

(١٣) أى إلى ما وجب عليه (١٤) أى شرف الوقت غير مضمون

لتحقق العجز عن المماثلة بالمثل ، حيث لم يشرع للعبد ما يماثل شرف الوقت .

إن كان عامداً ، لقوله تعالى ( فعدة <sup>(١)</sup> من أيام آخر ) وقوله عليه الصلاة والسلام ( من نام عن صلاة <sup>(٢)</sup> ) الحديث ، وإذا ثبت <sup>(٣)</sup> في الصوم والصلاة ، وهو معقول <sup>(٤)</sup> ، ثبت في غيرهما ، كالمندورات <sup>(٥)</sup> ، والاعتكاف قياساً <sup>(٦)</sup> ، وما ذكرنا <sup>(٧)</sup> من النص <sup>(٨)</sup> لا اعلام أن ماوجب بالسبب السابق غير ساقط <sup>(٩)</sup> بخروج الوقت ، وإن شرف الوقت ساقط ، لا للإيجاب <sup>(١٠)</sup>

---

(١) استدلل بالآية والحديث على عدم ضمان شرف الوقت في غير العمد وذلك لأن الشرع جعل جزاء الترك غير عامد هو الاتيان بالصوم في أيام آخر والصلاة في وقت آخر من غير تعرض لشيء آخر .

(٢) أخرجه البخارى ومسلم بلفظ من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك (٣) أى القضاء بنص الكتاب .

والحديث (٤) أى ثبوت القضاء في الصلاة والصوم معقول .

(٥) وفي نسخة الشرح كالمندورات المعينة .

(٦) أى بجامع أن كل منهما عبادة وجبت بسببها .

(٧) شروع في دفع اعتراض يرد على المذهب الثانى وهو أن القضاء

انما وجب بالنص وهو فعدة من أيام آخر فيكون واجبا بسبب جديده لا بالسبب الذى أوجب الاداء فدفع ذلك بقوله لا اعلام الخ .

(٨) وهو الآية والحديث والقياس (٩) أى لا الى مثل وضمان فيما

إذا كان أخرج الواجب عن الوقت بعذر (١٠) أى لايجاب القضاء ابتداء

ابتداءً ، فإن قيل فعلى هذا الأصل (١) قضاء الاعتكاف (٢) المنذور في رمضان ينبغي أن يجوز (٣) في رمضان آخر (٤) قلنا القضاء هنا يجب بما أوجب الأداء ، وهو يقتضى صوما مخصوصا بالاعتكاف لكنه سقط في رمضان الأول بعارض شرف الوقت ، فإذا فات هذا بحيث لا يمكنه دركه إلا بوقت مديد ، يستوى فيه الحياة والموت عاد إلى الأصل موجبا لصوم مقصود فوجوب القضاء مع سقوط شرف الوقت أحوط من وجوبه مع رعاية شرف الوقت إذ سقوطه يوجب صوما مقصودا ، وفضيلة الصوم المقصود أحوط من فضيلة شرف الوقت .

(و الأداء) : إما كامل وهو ما يؤدي بالوصف الذي شرع كالجماعة (أو قاصر) إن لم يكن به كصلاة المنفرد والمسبوق منفردا

---

(١) وهو أن القضاء يجب بما أوجب به الأداء عند عامة أصحابنا وبنص مقصود عند آخرين (٢) أى مسألة النذر بالاعتكاف في شهر رمضان إذا صامه ولم يعتكف ينبغي أن يجوز الخ وإنما قلنا إذا صامه ولم يعتكف لأنه لو لم يصم ولم يعتكف يخرج عن العهدة بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم ولا يلزمه قضاء الاعتكاف بصوم مبتدأ كذا في الجامع الكبير .

(٣) أى قضاء الاعتكاف المنذور (٤) لأن القضاء إنما يجب بما أوجب الأداء والأداء قد أوجبه النذر والنذر بالاعتكاف في رمضان لم يوجب صوما مخصوصا بالاعتكاف فيجوز القضاء في رمضان آخر .

أوشبیه بالقضاء كفعل اللاحق، فإنه أداء باعتبار الوقت، وقضاء  
لأنه يقضى ما انعقد له إحرام الامام بمثله، فكأنه خلف الامام  
فعل هذا، إن اقتدى المسافر بمثله في الوقت ثم سبقه الحدث، ثم  
أقام، وقد فرغ إمامه يبني ركعتين باعتبار أنه قضاء، وإن لم يفرغ  
أو كان هذا المسافر مسبوقاً أو تكلم بعد فراغ الامام أو قبله  
ونوى الإقامة يتم أربعاً لأنه أداء فيتغير بالإقامة ولهذا لا يقرأ  
اللاحق ولا يسجد للسهو بخلاف المسبوق.

( وأما القضاء ) فاما بمثل معقول كالصلاة للصلاة  
وأما بمثل غير معقول كالفدية للصوم وثواب النفقة  
للحج وكل ما لا يعقل له مثل قربة لا يقضى إلا بنص كالوقوف  
بعرفة، ورمى الجمار، والأضحية، وتكبيرات التشريق، فإن كونها  
قربة مخصوص بزمان، ولا يقضى تعديل الأركان لأن إبطال  
الأصل بالوصف باطل والوصف وحده لا يقوم بنفسه فلم  
يبق إلا الأثم وكذا صفة الجودة إذا أدى الزیوف في الزكاة  
فان قيل : فلم أوجبتم الفدية في الصلاة قياساً والتصدق بالعين  
أو القيمة في الأضحية، قلنا : يحتمل في الصوم التعليل بالعجز  
فقلنا بالوجوب احتياطاً فيكون آتياً بالمنسحب أو الواجب  
ونرجو القبول، وفي الأضحية لأن الأصل في العبادة المالية،

التصدق بالعين ، إلا أنه نقل إلى الاراقة تطيبيا للطعام ، وتحقيقا  
لضيافة الله تعالى ، لكن لم نعمل بهذا التعليل المظنون في الوقت  
في معرض النص ، وعملنا به بعد الوقت احتياطا ، فلهذا إذا جاء  
العام الثاني لم ينتقل إلى التضحية لأنه لما احتل جهة إصاليته  
ووقع الحكم به لم يبطل بالشك ( وإما قضاء يشبه الأداء ) كما  
إذا أدرك الامام راكعا في العيد كبر في ركوعه فانه وإن فات  
موضعه وليس لتكبيرات العيد قضاء إذ ليس لها المثل قرينة  
لكن للركوع شبه بالقيام فيكون شبيها بالأداء وحقوق العباد  
أيضا تنقسم إلى هذا الوجه ، فالأداء الكامل كرد عين الحق  
في الغضب ، والبيع ، والصرف ، والسلم ، والقاصر كرد المغصوب  
والبيع مشغولا بجناية ، أو دين ، أو غيرهما ، حتى إذا هلك بذلك  
السبب انتقض القبض عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما هذا  
عيب ، وهو لا يمنع تمام التسليم ، وكأداء الزيوف إذا لم يعلم به  
صاحب الحق ، حتى لو هلك عنده بطل حقه أصلا لما مر .

والأداء الذي يشبه القضاء كما إذا أمهر أباهما فاستحق حتى  
وجب قيمته ولم يقض لها القاضي حتى ملكه ثانيا فمن حيث أنه  
عين حقه أداء فلا يملك منعه ومن حيث أن تبدل الملك يوجب  
تبدل العين قضاء فلا يعتق قبل تسليمه إليها ويملك الزوج إعتاقه

وبيعه قبله ، وإن كان قضى القاضى بقيمته عليه ، ثم ملكه لا يعود  
حقها فيه .

ومن الأداء القاصر ما إذا أطعم المغصوب المالك جاهلاً  
وعند الشافعى رحمه الله تعالى لا يبرء عن الضمان لأنه مأمور  
بالأداء لا بالتغريب ، وربما يأكل الإنسان فى موضع الإباحة  
فوق ما يأكل من ماله ، ولنا أنه أداء حقيقة ، وإن كان فيه قصور  
فتم بالاتلاف وبالجهل لا يعذر ، والعادة المخالفة للديانة لغو .

( والقضاء بمثل معقول ) : إما كامل كالمثل صورة ، ومعنى  
وإما قاصر ، كالقيمة إذ انقطع المثل أو لا مثل له لأن الحق فى  
الصورة ، قد فات للعجز فبقى المعنى ، فلا يجب القاصر إلا عند  
العجز عن الكامل ، ففى قطع اليد ثم القتل خير الولى بين القطع  
ثم القتل وهو مثل كامل ، وبين القتل فقط ، وهو قاصر وعندهما  
لا يقطع لأنه إنما يقتص بالقطع إذا تبين أنه لم يسر فاذا أفضى  
إليه يدخل موجبته فى موجب القتل ، إذ القتل أتم موجب  
القطع ، فصار كما لو (١) قتله بضربات قلنا هذا من حيث المعنى  
أما من حيث الصورة فى جزاء الفعل فلا ، وإنما يدخل فى جزاء  
المحل كما يدخل أرش الموضحة فى دية الشعر ، والقتل قد يمحو

---

(١) وفى نسخة الشارح اذا قتله بدل لو .

أثر القطع كما يتم ، وإنما لا يجب بتلك الضربات إذ لا قصاص فيها ، وإذا انقطع المثل تجب القيمة يوم الخصومة لأنه حينئذ تحقق العجز عن الكامل بالقضاء .

والقضاء بمثل غير معقول كالنفس تضمن بالمال المتقوم فلا يجب عند احتمال المثل المعقول صورة ومعنى ، وهو القصاص ، خلافا للشافعي رحمه الله ، وإنما شرع عند عدم احتماله منة على القاتل بأن سلم نفسه ، وعلى القاتل بأن لم يهدر حقه بالكلية ، وما لا يعقل له مثل لا يقضى إلا بنص ، فلا يضمن المنافع بالمال المتقوم لأنها غير متقومة ، إذ لا تقوم بلا إحراز ، ولا إحراز بلا بقاء ، ولا بقاء للأعراض ، فإن قيل فكيف يرد العقد عليها ، قلنا : باقامة العين مقامها فإن قيل هي في العقد متقومة ، لأن ابتغاء البضع لا يجوز إلا به ويجوز بمنفعة الاجارة (١) فتكون في نفسها كذلك ، لأن ما ليس بمتقوم لا يصير بورود العقد متقوما ولأن تقومها ليس لاحتياج العقد إليه لأن العقد قد يصح بدونه كالخلع قلنا : تقومها في العقد ثبت بالرضا ، بخلاف القياس فلا يقاس عليه لهذا (١) كما اذا تزوج عبد حرة باذن مولاهما على خدمة سنة جاز ولها خدمة سنة .

وللفارق أيضاً وهو الرضا فان له أثراً في إيجاب المال مقابل  
بغير المال ولا يضمن الشاهد بعفو الولي القصاص إذا قضى  
القاضي به ثم رجع ولا غير ولي القتل إذا قتل القاتل .

(والتقضاء الشبيه بالأداء) : كالقيمة فيما إذا أمهر عبداً غير  
معين <sup>(١)</sup> فانها قضاء حقيقة لكن لما كان الأصل مجهولاً من  
حيث الوصف ثبت العجز فتجب <sup>(٢)</sup> القيمة فكانها أصل ولما  
كان معلوماً من حيث الجنس يجب هو فيخير بينه وبين القيمة  
وأيهما أدى يجبر على القبول وأيضاً <sup>(٣)</sup> الواجب من الأصل  
الوسط ، وذات توقف على القيمة فصارت أصلاً من وجه ، فتقضاءها  
يشبه الأداء .

(فصل) لا بد للمأمور به من الحسن <sup>(٤)</sup> فالحسن عند

---

(١) وفي نسخة المتن غير عين بدل معين <sup>(٢)</sup> وفي نسخة الشرح فوجب  
بدل تجب <sup>(٣)</sup> من قوله أيضاً الى الفصل من الشرح في نسخة الخليلي والخشاب  
ومن المتن ونسخة القزان <sup>(٤)</sup> لان الشارح حكيم لا يأمر بالفحشاء قال المرحاني  
هذه مسألة اتفق عليها الحنفية ، والمعتزلة ، بمعنى انه لا بد أن يكون فيه جهة حسنة  
صالحة لتعلق الامر قبل ورود الشرع يكون الامر بخذائنها ومنوطاً بها بحيث  
لا يمكن من هذه الحيثية تعلق النهي عنه عليه ووروده به وكذا المنهي عنه  
لا بد أن يكون فيه جهة قبيحة صالحة لتعلق النهي عنه عليه وينسحب النهي  
من هذه الحيثية بحيث لا يمكن تعلق الامر إلا به عليه لقوله تعالى ( إن الله



الأشعري ما أمر به <sup>(١)</sup> والقيح ما نهى عنه <sup>(٢)</sup> وعند المعتزلة ما يحمى على فعله <sup>(٣)</sup> وما يذم على فعله ، وبالتفسير الآخر ما يكون للقادر العالم بحاله أن يفعله وما ليس له ذلك فعند الأشعري لا يثبتان إلا بالأمر والنهي لأنهما ليسا لذات الفعل أو لصفة له ، وإلا يلزم قيام العرض بالعرض ، وضعفه <sup>(٤)</sup> ظاهر ، ولأن فاعل القبيح إن لم يتمكن من تركه ففعله اضطرارى ، وإن تمكن فإن لم يتوقف على مرجح كان اتفاقيا ، وإن توقف يجب عنده ، لأنافر ضناه مرجحاتها <sup>(٥)</sup> ولئلا يترجح المرجوح ، ولا يكون المرجح باختياره ، لئلا يتسلسل فيكون اضطراريا

يأمر بالعدل والاحسان) وقوله (إن الله لا يأمر بالفحشاء) وقوله (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فانه يدل على أن المأمور به متصف بكونه عدلا وإحسانا ، والمنهى عنه بكونه فحشا قبيحا والمحلل لهم طيبا والمحرم عليهم خبيثا قبل ورود الأمر والنهي وتعلق الخطاب به ولو لم يتصف قبل ورود الخطاب بهذه الأوصاف لم يكن لهذه الأحكام واقع يطابقها ومطابق يصدقها ، ومنشأ يصححها ، ويكون المعنى أن الله يأمر بما أمر به ولا يأمر بما لا يؤمر به وهو قول لا معنى له أصلا (١) سواء كان للإيجاب أو الإباحة أو النذب (٢) سواء كان نهى تحريم أو كراهة (٣) سواء كان يحمى عليه شرعا أو عقلا (٤) أى ضعف هذا الدليل ظاهر لأن اتصاف العرض بالعرض واقع لا يصح إنكاره كقولنا هذه الحركة سريعة أو بطيئة (٥) وهو الذي لا يحتاج لفعل شئ. سواء .

والاضطراري والاتفاقي لا يوصفان بهما اتفاقاً ، قلنا : توقفه على مرجح لا يوجب كونه اضطرارياً لأن لا اختياره تأثيراً في فعله أيضاً ، وعند بعض أصحابنا والمعتزلة حسن بعض أفعال العباد وقبحها يكونان لذات الفعل او لصفة له ، ويعرفان عقلاً أيضاً لأن وجوب تصديق النبي صلى الله عليه وسلم إن توقف على الشرع يلزم الدور وإلا كان واجباً عقلاً ، فيكون حسناً عقلاً وأيضاً وجوب تصديق النبي صلى الله عليه وسلم موقوف على حرمة الكذب ، فهي إن ثبتت شرعاً يلزم الدور ، وإن ثبتت عقلاً يلزم قبحها عقلاً .

(ثم عند ) المعتزلة العقل حاكم بالحسن والقبح موجب للعلم بهما .

(وعندنا ) الحاكم بهما هو الله تعالى والعقل آلة للعلم بهما فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل نظراً صحيحاً .  
(والمأمور به في صفة الحسن نوعان ) : حسن لمعنى في نفسه وحسن لمعنى في غيره .

(أما الأول ) : فاما إن لا يقبل سقوط التكليف كالتصديق ، وإما أن يقبل كالأقرار باللسان يسقط حال الإكراه والتصديق هو الأصل ، والأقرار ملحق به ، لأنه دال عليه ، فإن

الانسان مركب من الروح والجسد فلا تتم صفته ، إلا بان  
تظهر من الباطن إلى الظاهر بالكلام الذي هو أدل على الباطن  
ولا كذلك سائر الأفعال ، فمن صدق بقلبه وترك الاقرار من  
غير عذر لم يكن مؤمنا ، وإن صدق ولم يصادف وقتا يقر فيه  
يكون مؤمنا ، وكالصلاة تسقط بالعذر .

( وإما أن يكون شديها للحسن لمغنى في غيره ) : كالزكاة  
والصوم ، والحج ، يشبه أن يكون حسننها بالغير وهو دفع حاجة  
الفقير ، وقهر النفس وزيارة البيت لكن الفقير والبيت لا يستحقان  
هذه العبادة ، والنفس مجبولة على المعصية فلا يحسن قهرها فارتفع  
الوسائط ، فصارت تعبداً محضاً لله تعالى حتى شرط فيه  
الأهلية (١) الكاملة .

( وأما الثاني (٢) ) : فذلك الغير أما منفصل (٣) عن هذا المأمور  
به كالسعى (٤) إلى الجمعة حسن لاداء الجمعة ، والوضوء حسن للصلاة

---

(١) تفرع على كون المذكورات عبادات محضة لان ما كان عبادة خالصة  
يشترط له الاهلية الكاملة من العقل والبلوغ حتى لا يجب على الصبي  
والمجنون وما لم يكن عبادة خالصة لا يشترط لها ذلك كالعشر والقطر .  
(٢) وهو الحسن لغيره (٣) أى لا يكون قائما بهذا المأمور به فلا يدل عليه  
قسيمه الآن (٤) مثال للحسن بالغير لان السعى في نفسه عمل مباح وإنما حسن  
لاداء الجمعة .

وليس قرينة (١) مقصودة حيث يسقط (٢) بسقوطها فلا يحتاج (٣) في كونه وسيلة لها إلى النية وإما قائم (٤) بهذا المأمور به كالجهاد (٥) لإعلاء كلمة الله تعالى وصلاة الجنابة (٦) لقضاء حق الميت حتى إن أسلم الكفار (٧) بأجمعهم لا يشرع الجهاد ، وإن قضى البعض حق الميت يسقط عن الباقيين ، ولما كان المقصود (٨) يتأدى بعين المأمور به (٩) كان هذا الضرب (١٠) لا ضرب الأول (١١) شبيهاً بالقسم

(١) أى ليس الوضوء من حيث أنه يفيد الطهارة للبدن قرينة مقصودة لأنه في نفسه تبرد وتطهر للأعضاء وإضاعة للماء ويصح جعل اسم ليس ، المذكور أي ليس المذكور من السعي والوضوء قرينة مقصودة بدليل سقوطهما بسقوط الجمعة والصلاة (٢) أى المذكور من السعي والوضوء بسقوط الصلاة (٣) أى الوضوء في كونه وسيلة للصلاة إلى النية لأن الصلاة إنما تقتقر إلى الوضوء لسكونه طهارة لا لسكونه عبادة (٤) معطوف على قوله وإما منفصل (٥) فإنه يحسن بواسطة الغير الذي هو إعلاء كلمة الله تعالى وكبت أعداء الله وليس حسناً لذاته فإنه في نفسه تعذيب عباد الله وتخريب بلاده وهدم بنيان الرب (٦) فإنها حسنت بواسطة الغير الذي هو قضاء حق الميت المسلم وليست بحسنة لذاتها ولذلك قبح الصلاة على الكافر والمنافق ونهى عنها قال تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً) فالغيران أعني الجهاد والصلاة حاصلان بنفس المأمور (٧) تفریع على كون الجهاد وصلاة الجنابة حسنت للغير لانهما لو حسنا لعيتهما لما سقطا مع أن الجهاد يسقط بإسلام جميع الكفار وصلاة الجنابة بفعل البعض (٨) وهو إعلاء كلمة الله وقضاء حق الميت (٩) وهو الجهاد وصلاة الجنابة (١٠) وهو أن يكون الغير قائماً بالمأمور به (١١) وهو أن يكون الغير منفصلاً عن المأمور به .

الأول <sup>(١)</sup> والأمر المطلق <sup>(٢)</sup> يتناول الضرب الأول <sup>(٣)</sup> من القسم الأول <sup>(٤)</sup> ويصرف عنه <sup>(٥)</sup> إن دل الدليل، لأن <sup>(٦)</sup> كمال الأمر يقتضى كمال صفة المأمور به <sup>(٧)</sup> فيكون الأمر الكامل مقتضيا للحسن الكامل وكونه <sup>(٨)</sup> عبادة يوجب ذلك <sup>(٩)</sup> أيضا، فقال الشافعي <sup>(١٠)</sup> رحمه الله : الأمر بالجمعة يوجب

(١) وهو الحسن لمعنى فى نفسه وجه المشابهة أن الضرب والقتل الذى هو مفهوم الجهاد لما صار لإعلاء كلمة الله تعالى فى الخارج صار شيها بالحسن لمعنى فى نفسه (٢) أى عن التقيد بقرينة تدل على الحسن لمعنى فى نفسه أو غيره (٣) وهو الذى لا يقبل سقوط التكليف كالتصديق .

(٤) وهو الحسن لمعنى فى نفسه (٥) أى عن الضرب الأول الذى لا يقبل سقوط التكليف من الحسن لمعنى فى نفسه ، الى غيره من الحسن لمعنى فى نفسه ، ويحتمل السقوط كالأقرار والحسن لمعنى فى غيره كالجهاد أو يشبه الحسن لمعنى فى نفسه كالصلاة والزكاة بدليل يدل على ذلك .

(٦) علة للتناول فى قوله يتناول الضرب الأول (٧) لما علم أن المطلق ينصرف الى الكامل ، وكما الأمر يقتضى كمال صفة المأمور به وهو ما يكون حسنا لعينه وذا لا يقبل سقوط التكليف (٨) أى كون المأمور به عبادة (٩) أى كمال صفة المأمور به (١٠) تفريع على أن الأمر المطلق يقتضى ما ذكره والخلاف هنا فى أمرين أحدهما أن غير المعذور إذا أدى الظهر فى البيت قبل فوات الجمعة لا يجوز عنده ، ويجوز عندنا ، بناء على أن الأصل فى هذا اليوم الجمعة ، عنده والظهر عندنا .

وثانيهما أن المعذور إذا أدى الظهر فى البيت هل ينتقض إذا حضر

حسنها ، وأن لا يكون المشروع في ذلك اليوم إلهي فلا يجوز  
ظهر غير المعذور إذا لم تفت الجمعة ولما لم يخاطب المعذور  
بالجمعة فإذا أدى الظهر لم ينتقض بالجمعة ، قلنا : لما كان الواجب  
قضاء الظهر لا الجمعة علمنا أن الأصل هو الظهر ، لكننا أمرنا  
بإقامة الجمعة مقامه <sup>(١)</sup> في الوقت فصارت <sup>(٢)</sup> مقررة له ، لا ناسخة  
ولا فرق في هذا <sup>(٣)</sup> بين المعذور وغيره ، لعموم فاسعوا لكن  
سقطت عنه <sup>(٤)</sup> الجمعة رخصة ، فإذا أتى بالعزيمة صار كغير  
المعذور ، فانتقض الظهر .

(فصل) التكليف بما لا يطاق <sup>(٥)</sup> غير جائز ، خلافا للأشعري  
لأنه لا يليق <sup>(٦)</sup> من الحكيم ، ولقوله تعالى <sup>(٧)</sup> (لا يكلف الله نفسا إلا

---

الجمعة أم لا فعنده لا ينتقض وعندنا ينتقض ودليلنا في الموضوعين مذكور  
في المتن (١) أي مقام الظهر (٢) أي الجمعة مقررة للظهر .

(٣) أي في إقامة الجمعة مقام الظهر (٤) أي عن المعذور .

(٥) أي لا يقدر عليه غير جائز بوجهين ، الأول أن التكليف بالشئ  
استدعاء حصوله واستدعاء حصول مالا يمكن حصوله سفه ، فلا يليق من  
الحكيم بناء على الحسن والقبح العقليين ، والثاني أنه بما أخبر الله تعالى بعدم  
وقوعه في آيات كثيرة ، (٦) دليل أول على عدم الجواز لأن الابتلاء إنما  
يتحقق فيما يفعله العبد باختياره فينبأ عليه أو يتركه باختياره فيعاقب  
عليه (٧) دليل ثان على عدم الجواز .

وسمها) إلى غير ذلك من الآيات <sup>(١)</sup> وهو غير واقع في الممتنع لذاته <sup>(٢)</sup>، اتفاقا <sup>(٣)</sup> واقع عنده <sup>(٤)</sup> في غيره <sup>(٥)</sup> كإيمان أبي جهل، وعندنا ليس هذا <sup>(٦)</sup> تكليفا بما لا يطاق، بناء على أن لقدرة العبد تأثيرا في أفعاله توسطاً بين الجبر والقدر، على أن عليه تعالى بأنه لا يؤمن باختياره لا يخرج <sup>(٧)</sup> عن حيز الامكان وعنده <sup>(٨)</sup> لا تأثير لها بل هو مجبور، ثم عندنا عدم جوازه <sup>(٩)</sup> ليس بناء على أن الأصلح واجب على الله خلافا للمعتزلة، بل بناء على أنه لا يليق من حكمته <sup>(١٠)</sup> وفضله ثم القدرة <sup>(١١)</sup>

(١) كقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج .

(٢) كإعدام القديم وقلب الحقائق وجمع الضدين .

(٣) أى اتفاق أكثر العلماء (٤) أى عند الأشعرى .

(٥) أى فى غير الممتنع لذاته (٦) أى تكليف أبى جهل وأمثاله

بالإيمان (٧) أى عن كونه مقدوراً لأبى جهل ومختاراً له بمعنى صحة تعلق

قدرته بالقصد إليه غاية ما فى الباب أن الله تعالى لا يحدثه عقيب قصده .

(٨) أى عند الأشعرى لا تأثير لقدرة العبد فى أفعاله .

(٩) أى عدم جواز التكليف بما لا يطاق (١٠) وفى نسخة بحكمته .

أى لا يليق من حكمته تعالى وفضله أن يكلف عباده بما لا يطيقونه

أصلاً فيلزم الترك بالضرورة ويستحقون العذاب وما لا يليق بالحكمة

والفضل سلفه وترك إحسان إلى من يستحقه وهو قبيح لا يجوز

صدوره عن الله تعالى (١١) أى التى يتمكن بها العبد من أداء ما لزمه

شرط لوجوب الأداء <sup>(١)</sup> لا لنفس الوجوب ، لأنه <sup>(٢)</sup> قد ينفك  
عن وجوب الأداء ، فلا حاجة إلى القدرة بل هو <sup>(٣)</sup> يثبت  
بالسبب <sup>(٤)</sup> والأهلية <sup>(٥)</sup> على ما يأتي .

(و) القدرة نوعان) ممكنة ، وميسرة ، فالممكنة أدنى ما يمكن  
به المأمور على أداء المأمور به <sup>(٦)</sup> غالبا ، <sup>(٧)</sup> وهي <sup>(٨)</sup> شرط  
لأداء كل واجب <sup>(٩)</sup> فضلا من الله تعالى <sup>(١٠)</sup> بدنيا كان أو ماليا  
فلهذا <sup>(١١)</sup> يجب التيمم مع العجز والصلاة قاعداً أو مؤميا

---

وهي بمعنى سلامة الآلات والأسباب (١) والفرق بين نفس الوجوب  
ووجوب الأداء ، أن الأول هو اشتغال ذمة المكلف بفعل أو مال ، والثاني  
لزوم تفرغ الذمة عما اشتغلت به ، (٢) أي نفس الوجوب قد ينفك عن  
وجوب الأداء كما في صوم المسافر والمريض والزكاة قبل الحول وقد  
يجتمعان كما إذا أسلم الكافر وبلغ الصبي في آخر الوقت .

(٣) أي نفس الوجوب (٤) كدخول الوقت .

(٥) أي أهلية الوجوب كالبلوغ (٦) أي من غير حرج .

(٧) قيد بذلك لأنه قد يتمكن من أداء الحج بدون الزاد والراحلة نادراً  
وبدون الراحلة كثيراً وقد جعلوا الزاد والراحلة في الحج من قبيل القدرة  
الممكنة وفي نسخة الماتن حذف غالبا (٨) أي القدرة الممكنة وإلا لازم تكليف  
مالا يطاق وهو ممنوع كما تقدم (٩) أي للزوم أداء كل واجب .

(١٠) خلافا للمعتزلة لأنه لا يجب على الله تعالى شيء إذا ألتصالح  
غير واجب على الله تعالى (١١) أي لكون القدرة الممكنة شرطاً لوجوب  
الأداء لم يجب الوضوء على العاجز عنه كما للفلوج وليس له معين لا تنفاد



معه <sup>(١)</sup> وتسقط الزكاة <sup>(٢)</sup> إذا هلك المال بعد الحول قبل  
التمكن اتفاقاً ، فعلى هذا <sup>(٣)</sup> قال زفر رحمه الله : لا يجب القضاء  
على من صار أهلاً <sup>(٤)</sup> للصلاة في الجزء الأخير من الوقت لأنه <sup>(٥)</sup>  
لا يجب الأداء لعدم القدرة قلنا : إنما يشترط حقيقة القدرة  
للأداء إذا كان <sup>(٦)</sup> هو الفرض أما ههنا <sup>(٧)</sup> فالفرض القضاء  
وقد وجد السبب <sup>(٨)</sup> فامكان القدرة على الأداء بامكان امتداد

تلك القدرة بل وجب التيمم وكذا لم تجب الصلاة قائماً بل وجبت قاعداً  
ولو صرح بالتفريع بجانب النفي لكان أوضح (١) أى مع العجز .

(٢) توضيحه أن ابن السبيل إذا كان له مال في بيته وحال عليه الحول  
وجب عليه أداء الزكاة وإذ هلك النصاب قبل الوصول إليه سقط الواجب  
إجماعاً (٣) أى على اشتراط القدرة الممكنة لأداء كل واجب .

(٤) بأن بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو أفاق المجنون أو طهرت الحائض

(٥) علة لقوله لا يجب القضاء (٦) أى المؤدي هو الفرض .

(٧) أى فيمن صار أهلاً للصلاة في آخر الوقت وفي نسخة وأما هنا .

(٨) أى السبب الموجب للقضاء وهو إدراك جزء من الوقت ، وحاصل

الجواب إنما يلزم التكليف بما لا يطاق لو كان المكلف به الأداء وليس  
كذلك بل المكلف به خلفه وهو القضاء وذلك لأن بعض الأحكام  
يكلف به لخلفه كالوضوء يكلف به للتيمم عند عدم القدرة على استعمال الماء  
وكن حلف ليمسن السماء فإن اليمين ينعتد لا مكان البر في الجملة لما وقع ذلك  
للنبي عليه الصلاة والسلام ثم يحث للعجز عنه ويلزمه خلفه وهو الكفارة .

الوقت<sup>(١)</sup> كاف لوجوب القضاء ، كمسألة الحلف<sup>(٢)</sup> بمس السماء ،  
على أن القدرة<sup>(٣)</sup> التي شرطناها متقدمة هي سلامة الآلات  
والأسباب<sup>(٤)</sup> فقد وجدت هنا .

( فأما القدرة الحقيقية<sup>(٥)</sup> ) فإنها مقارنة للفعل<sup>(٦)</sup> أو  
نقول<sup>(٧)</sup> القضاء يثبتني على نفس الوجوب ، لا على وجوب الأداء ، كما  
في قضاء المسافر والمريض الصوم ولا يشترط بقاء هذه القدرة<sup>(٨)</sup>

---

(١) كما وقع ذلك لسيدنا سليمان عليه السلام ، على رأى بعض المفسرين  
في قوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) حيث طلب من الملائكة الموكلين رد  
الشمس ليصلي العصر فردوها فصلى العصر وكما وقع ليوشع ابن نون حتى  
فتح القدس قبل دخول ليلة السبت وكما وقع لنبينا عليه الصلاة والسلام حين  
فانت صلاة العصر من سيدنا على اه راجع قرر الاقمار على نور الانوار  
شرح المنار (٢) هذا من رد الخلافة الى الخلافة فان زفر لا يسلم ذلك  
أيضا بل يشترط إمكان البر عادة فلا تنعقد اليمين عنده في هذه الصورة .

(٣) جواب ثالث عن دليل زفر ، وهو ضعيف لأن الوقت الصالح  
للأداء من جملة الأسباب ولم يوجد في مسألتنا فاذا انتفت الصلاحية لا تبقى  
السلامة (٤) سلامتهما تكون بصلاحيتهما لأداء المأثور به .

(٥) أي المستجمعة لجميع الشرائط (٦) أي بالزمان وإن كانت متقدمة  
بالمذات (٧) جواب ثالث عن دليل زفر وهو ضعيف أيضا لأن وجوب  
القضاء للتكليف ، فلو بني على مجرد نفس الوجوب وليست القدرة شرطا له  
لوقع التكليف بدون شرطه وهو باطل فليتأمل (٨) أي القدرة الممكنة .

لبقاء الواجب ؛ إذ التمكن <sup>(١)</sup> على الأداء يستغنى عن بقائها <sup>(٢)</sup> فلهذا <sup>(٣)</sup> لا تشترط للقضاء فلهذا إذا ملك الزاد والراحلة ، فلم يحج فهلك المال لا يسقط عنه <sup>(٤)</sup> لأن الحج <sup>(٥)</sup> وجب بالقدرة الممكنة فقط ، لأن الزاد والراحلة أدنى ما يتمكن به على هذا السفر غالباً .

( والقدرة الميسرة ) ما يوجب اليسر على الأداء <sup>(٦)</sup> كالنماء في الزكاة <sup>(٧)</sup> ويشترط بقاءها <sup>(٨)</sup> لبقاء الواجب <sup>(٩)</sup> لئلا ينقلب

---

( ١ ) علة لقوله ولا يشترط ( ٢ ) أى عن استمرارها بل يكفى مجرد إمكانها وتوهمها وإذا كان الوجوب باقياً بدون بقاء هذا القدرة كان القضاء ثابتاً بدونها ، فلا يكون شرطاً للقضاء بل للأداء فقط ، ولا يلزم تكليف ما ليس فى الوسع ، لأن هذا ليس ابتداءً تكليف بل بقاء التكليف الأول بناء على ما هو المختار من أن القضاء إنما هو بسبب الأول لا بنص جديد ( ٣ ) أى فلاجل الاستغناء بالتمكن على الأداء عن بقائها قلنا لا تشترط بقاء القدرة الممكنة لوجوب القضاء ( ٤ ) أى عن المكلف الحج . ( ٥ ) علة لقوله لا يسقط ( ٦ ) أى يسر الأداء على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة ( ٧ ) فان الأداء ممكن بدونه إلا أنه يصير به أيسر حيث لا ينقص أصل المال وإنما يفوت بعض النماء .

( ٨ ) أى بقاء القدرة الميسرة نظراً الى معنى العلية لأن هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها إذ لا يتصور اليسر بدون القدرة الميسرة . ( ٩ ) أى فى الزمة .

إلى العسر فلا تجب الزكاة<sup>(١)</sup> في هلاك النصاب بعد الحول بعد  
التمكن ، بخلاف الاستهلاك<sup>(٢)</sup> لأنه تعدفان قيل : لما شرطتم<sup>(٣)</sup>  
بقاءها لبقاء الواجب يجب أن يشترط بقاء النصاب للوجوب في  
البعض فلا تجب بعد هلاك بعضه في الباقي قلنا النصاب ما شرط  
لليسر<sup>(٤)</sup> لأن الواجب<sup>(٥)</sup> ربع العشر ، ونسبته<sup>(٦)</sup> إلى كل المقادير  
سواء بل ليصير غنيا ، فيصير أهلا للاغناء لقوله<sup>(٧)</sup> ﷺ « لا صدقة  
إلا عن ظهر غنى »<sup>(٨)</sup> ولا حد له<sup>(٩)</sup> فقدره الشرع بالنصاب

(١) أى لعدم بقاء القدرة الميسرة (٢) فإنه لا يسقط عنه الوجوب  
لأن القدرة الميسرة باقية تقديرأ زجراً على المتعدى ورداً لما قصده من  
إسقاط الحق الواجب عن نفسه ونظراً للفقير (٣) هذا الاعتراض مبنى  
على أن النصاب من قبيل القدرة الميسرة وليس كذلك بل هو من القدرة  
الممكنة (٤) أى ما شرط النصاب لليسر حتى يجب بالقدرة الميسرة ويرد  
عليه أن القدرة الميسرة يجب بقاءها لبقاء الواجب في الذمة ولم يجب بقاءها  
ههنا بل شرط ليصير المخاطب به غنيا ، فيصير أهلا لاغناء الفقير عن السؤال  
بدفع ما يحتاج إليه (٥) أى في الزكاة ربع العشر .

(٦) أى نسبة الواجب يعنى أن النصاب لا يغير الواجب من العسر  
إلى اليسر لأن إتيان الخمسة من المائتين وإتياء درهم من الأربعين سواء في  
اليسر بل ربما كان الثاني أيسر من الأول (٧) دليل لقوله ليصير غنيا .

(٨) أى « لا صدقة واجبة إلا عن غنى والظاهر مقهّم ، والحديث أخرجه  
الامام أحمد في مسنده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « لا صدقة إلا عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن  
تعمل » وذكره البخارى تعليقا مقتصرأ على الجملة الاولى (٩) أى للغنى لأنه

وكذا الكفارة <sup>(١)</sup> وجبت بهذه القدرة ، <sup>(٢)</sup> لدلالة التخيير <sup>(٣)</sup>  
ولقوله تعالى (فمن لم يجد <sup>(٤)</sup> فصيام ثلاثة أيام) وليس المراد <sup>(٥)</sup>  
العجز في العمر ، لأن ذا <sup>(٦)</sup> يبطل أداء الصوم فالمراد <sup>(٧)</sup> العجز  
الحالي مع احتمال القدرة في المستقبل ، أى يشترط <sup>(٨)</sup> القدرة  
المقارنة للأداء كالأستطاعة مع الفعل وذا <sup>(٩)</sup> دليل اليسر  
فيشترط بقاؤه <sup>(١٠)</sup> لبقاء الواجب إلا أن <sup>(١١)</sup> المال هنا غير عين  
بكمرة المال وذلك يتفاوت بتفاوت الأشخاص والأزمان والأحوال  
فقدره الشارع بالنصاب فصار الغنى من له النصاب .

(١) أى كفارة اليمين (٢) أى القدرة الميسرة بدليلين .

(٣) دليل أول لأن الشرع خيره في أنواع التكفير بالمال والتخيير  
تيسير ، لأنه ترفق بما هو الأيسر عليه (٤) دليل ثان وذلك لأنه لما نقل  
الحكم عند العجز الحالي الى الصوم بدون اعتبار العجز المستديم في العمر  
كما اعتبر في سائر الأفعال ، دل على تيسير الأمر على المكلف .  
(٥) أى ليس المراد في قوله تعالى فمن لم يجد العجز في العمر .

(٦) أى كون المراد بعدم وجدان المال هو العجز في العمر يبطل  
أداء الصوم لأن هذا العجز لا يتحقق إلا في آخر العمر وبعده لا يتصور  
أداء الصوم (٧) أى في قوله تعالى فمن لم يجد (٨) أى يشترط في الكفارة  
القدرة المقارنة لأدائها لا سابقة ولا لاحقة كما تقارن الاستطاعة الفعل  
من حيث أن وجودها يعتبر حال الأداء لا قبله ولا بعده .

(٩) أى اشتراط القدرة المقارنة (١٠) أى بقاء القدرة  
المقارنة في باب الكفارة (١١) استثناء من قوله وكذا الكفارة

فلا يكون الاستهلاك <sup>(١)</sup> تعديا ، فيكون كالهلاك .

( فصل ) المأمور به <sup>(٢)</sup> نوعان مطلق <sup>(٣)</sup> ومؤقت <sup>(٤)</sup>

وجبت بهذه القدرة يعني أن الكفارة ثبتت بالقدرة الميسرة ، فكانت من قبيل الزكاة ، إلا أن الواجب في الكفارة غير متعلق بمال معين ، قبل الأداء ، وحاصل المقام أن الكفارة من قبيل الزكاة ، وقد فارقتها بأمرين الأول أن الواجب في الكفارة يعود بعد هلاك المال باصابة مال آخر قبل الأداء ، ولا يعود في الزكاة ، والثاني أن الواجب في الكفارة ينتقل إلى الصوم إذ استهلك المال كما ينتقل بالهلاك فصار الاستهلاك فيها مساويا للهلاك ، وفي الزكاة خالف حيث يسقط في حال الهلاك دون الاستهلاك ، فتعرض المصنف بالأول بقوله إلا أن المال هنا غير عين ، وفرع عليه الثاني بقوله فلا يكون الاستهلاك النخ <sup>(١)</sup> تفریع علی أن المال هنا غير عين أى لما ثبت أن المال في الكفارة غير معين وكان مطلقا عن تقييد بالوقت ساوى الاستهلاك الهلاك في الكفارة فلا يكون الاستهلاك تعديا بخلاف الزكاة حتى أن من وجب عليه التكفير بالمال إذا أ تلف ماله جاز له التكفير بالصوم كما إذا هلك بغير صنع منه .

(٢) لما انتهى من تقسيم المأمور به باعتبار حالة في نفسه من الأداء والقضاء والحسن لعينه أو لغيره شرع في تقسيمه باعتبار أمر غير قائم به وهو الوقت (٣) هو الذى لم يقيد طلب إيقاعه لوقت معين من العمر يكون الاتيان بعده قضاء كالكفارات والنذور المطلقة والزكاة والعشر والخراج (٤) هو الذى قيد طلب إيقاعه بوقت من العمر يكون الاتيان بعده قضاء كالصلاة والصوم .

أما المطلق فعلى التراخي<sup>(١)</sup> لأنه<sup>(٢)</sup> جاء للفور، وجاء للتراخي، فلا  
يثبت الفور إلا بالقرينة، وحيث عدمت يثبت التراخي<sup>(٣)</sup>  
لا أن الأمر يدل عليه<sup>(٤)</sup> وأما الموقت فاما أن يتضيق الوقت عن  
الواجب، وهذا غير واقع لأنه تكليف بما لا يطاق، إلا لغرض  
القضاء، كمن وجب عليه الصلاة آخر الوقت، وإما أن يفضل  
كوقت الصلاة، وإما أن يساوى<sup>(٥)</sup> وحينئذ إما أن يكون الوقت  
سببا للوجوب كصوم رمضان، أو لا يكون كقضاء رمضان  
وقسم آخر كالحج مشكل في أن يفضل<sup>(٦)</sup> أو يساوى<sup>(٧)</sup> أما وقت

(١) أى مالم يغلب على ظنه فواته (٢) أى الأمر .

(٣) أى بدون احتياج الى القرينة (٤) أى على التراخي لأن هيئة  
الأمر لا دلالة لها إلا على مجرد الفعل فلزم أن تمام مدلول الصيغة طلب  
الفعل فقط، وكونه للفور أو التراخي خارج عن مدلوله يفهم بالقرينة،  
كاستقنى فانه يدل على الفور لأن طلب السقيا عادة إنما تكون عند الحاجة  
اليه (٥) أى كشهر رمضان (٦) أى من حيث أن وقت الحج شوال  
وذى القعدة وعشر ذى الحجة والحج لا يؤدي إلا في بعض عشر  
ذى الحجة فيكون الوقت فاضلا فن هذا الوجه يشبه الظرف .

(٧) أى من حيث انه لا يؤدي في هذا الوقت إلا حج واحد  
فيكون معيارا .

الصلاة <sup>(١)</sup> فهو ظرف <sup>(٢)</sup> للمؤدى <sup>(٣)</sup>، وشرط للأداء <sup>(٤)</sup>، إذ الأداء يفوت بفوات الوقت، وسبب للوجوب <sup>(٥)</sup>، لقوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) ولاضافة الصلاة إليه <sup>(٦)</sup> ولتغيرها <sup>(٧)</sup> بتغيره <sup>(٨)</sup> صحة، وكراهة، وفساداً، ولتجدد الوجوب <sup>(٩)</sup> بتجدده ولبطلان التقديم عليه <sup>(١٠)</sup> فان التقديم <sup>(١١)</sup> على الشرط <sup>(١٢)</sup> صحيح كالزكاة قبل الحول يحققه <sup>(١٣)</sup> أن الوقت وإن لم يكن مؤثراً

(١) فالجزء الأول من وقت الصلاة شرط للأداء ومطلق الوقت ظرف لها وكل الوقت سبب لوجوبها إن فات الفرض عن وقته وإلا فالبعض سبب (٢) أي زمان يحيط بالمؤدى ويزيد عليه إن اقتصر على قدر المفروض ولم يطول الأركان (٣) المراد بالمؤدى الهيئة الحاصلة من الأركان المخصوصة الواقعة في الوقت المعين (٤) وليس شرطاً للمؤدى لأن المختلف باختلاف الوقت هو صفة الأداء والقضاء لا نفس الهيئة . (٥) واستدل على سببية الوقت بخمسة أوجه (٦) أي إلى الوقت كقولك صلاة الظهر ووقت العصر مثلاً (٧) أي الصلاة .

(٨) أي الوقت حيث تصبح في وقتها الكامل وتكره في أوقاتها مخصوصة وتفسد في غير وقتها (٩) أي تجدد وجوب الصلاة بتجدد الوقت (١٠) أي تقديم الصلاة على الوقت (١١) دفع به لما يقال إن بطلان التقديم لا يدل على السببية لجواز أن يكون ذلك لسكونه شرطاً فقط فأجاب بالمنع مستنداً بصحة تقديم الزكاة على الحول الذى هو شرط لوجوب الأداء (١٢) أي على شرط وجوب الأداء (١٣) أي يحقق كون الوقت سبباً للوجوب كون الوقت مؤثراً يجعل الله تعالى الخ .



في ذاته ، بل يجعل الله تعالى بمعنى أنه تعالى رتب الأحكام على أمور ظاهرة تيسيراً كالملك على الشراء <sup>(١)</sup> إلى غير ذلك فتكون الأحكام ، بالنسبة إلينا مضافة إلى هذه الأمور ، <sup>(٢)</sup> فهذه الأمور مؤثرة في الأحكام يجعل الله تعالى كالنار في الاحراق عند أهل السنة ، <sup>(٣)</sup> فان : قيل الحكم قديم فلا يؤثر فيه الحادث ، قلنا : الايجاب قديم وهو حكمه تعالى في الأزل أنه إذا بلغ زيد يجب عليه ذا <sup>(٤)</sup> وأثره <sup>(٥)</sup> وهو الحكم المصطلح حادث فانه <sup>(٦)</sup> مضاف إلى الحادث <sup>(٧)</sup> فلا يوجد قبله <sup>(٨)</sup> ثم هو <sup>(٩)</sup> سبب لنفس الوجوب ، لأن سببها <sup>(١٠)</sup> الحقيقي الايجاب القديم وهو <sup>(١١)</sup> رتب الحكم على شيء ظاهر <sup>(١٢)</sup> فكان هذا <sup>(١٣)</sup> سببها لها <sup>(١٤)</sup> بالنسبة إلينا ثم لفظ الأمر <sup>(١٥)</sup> لمطالبة ما وجب بالايجاب المرتب الحكم <sup>(١٦)</sup> على ذلك الشيء <sup>(١٧)</sup> فيكون <sup>(١٨)</sup> سبباً

- 
- (١) أي كما رتب الملك على الشراء (٢) أي الأمور الظاهرة .  
 (٣) متعلق بجعل الله (٤) كصلاة وصوم مثلاً (٥) أي الايجاب .  
 (٦) أي الحكم المصطلح عليه وهو الوجوب (٧) وهو الوقت (٨) أي قبل الحادث (٩) أي الوقت (١٠) أي نفس الوجوب (١١) الايجاب القديم  
 (١٢) وهو الوقت (١٣) أي الشيء الظاهر (١٤) أي سبب نفس الوجوب  
 (١٥) كأقيموا الصلاة مثلاً (١٦) وهو الوجوب المصطلح عليه  
 (١٧) وهو السبب الظاهر (١٨) أي لفظ الأمر .

لوجوب الأداء ، والفرق بين نفس الوجوب ووجوب الأداء ،  
أن الأول ، هو اشتغال ذمة المكلف ، والثاني هو لزوم تفريغ  
الذمة عما يتعلق بها ، (١) فلا بد له (٢) من سبق حق في ذمته (٣)  
فاذا اشترى (٤) شيئاً (٥) يثبت الثمن في الذمة (٦) أما لزوم  
الاداء فعند المطالبة بناء على أصل الوجوب ، وأيضا القضاء  
واجب (٧) على المغنى عليه ، (٨) والنائم والمريض والمسافر ولا  
أداء عليهم ، (٩) لعدم الخطاب ولا بد للقضاء (١٠) من وجوب  
الأصل ، فيكون نفس الوجوب ثابتاً ويكون سببه (١١) شيئاً غير  
الخطاب ، وهو الوقت ثم إذا كان الوقت سبباً (١٢) وليس ذلك (١٣)

(١) أي بالذمة (٢) أي لوجوب الاداء (٣) أي المكلف والذمة وصف  
يقوم بالشخص يوجب الالتزام والتزام (٤) شروع في مثاليين يوضح بهما  
الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الاداء الأول في الواجب المالي والثاني في  
واجب البدني (٥) أي بضمن غير مشار اليه بالنعين (٦) ضرورة امتناع  
البيع بلا ثمن فثبت الثمن في الذمة نفس الوجوب ولزوم أداء المال  
الواجب فرع على نفس الوجوب (٧) مثال للفرق بينهما في البدني حيث  
وجد نفس الوجوب بدون وجوب الاداء (٨) أي اذا لم يزد الاغناء على  
يوم وليلة حيث يثبت أصل الوجوب ويتراخي وجوب الاداء لعدم أهلية  
الخطاب بزوال الفهم (٩) أي على الأربعة المذكورة .

(١٠) لأنه إتيان بمثل المأمور به (١١) أي سبب نفس الوجوب .  
(١٢) لما ذكر أن الوقت سبب لنفس الوجوب شرع يبين أن السبب  
ليس كل الوقت بل بعضه (١٣) أي السبب .

كله ، <sup>(١)</sup> لأنه <sup>(٢)</sup> إن وجبت <sup>(٣)</sup> في الوقت تقدم الأداء على السبب <sup>(٤)</sup> وإن لم تجب فيه <sup>(٥)</sup> تأخر الأداء عن الوقت فالبعض سبب ولا يتعين الأول <sup>(٦)</sup> بدليل الوجوب على من صار اهلا في الآخر إجماعا ، ولا الآخر ، وإلا لما صح التقديم عليه ، <sup>(٧)</sup> فالجزء الذي اتصل به الأداء سبب ، فهذا الجزء إن كان كاملا <sup>(٨)</sup> يجب الأداء كاملا ، فإن اعترض عليه الفساد بطلوع الشمس يفسد <sup>(٩)</sup>

---

(١) أى كل الوقت (٢) أى الوقت (٣) أى الصلاة (٤) لأننا فرضنا أن كل الوقت سبب للصلاة ولا يتحقق ذلك إلا بعد انقضاء كل الوقت . (٥) أى فى الوقت والحاصل أن المصنف بعد ما ذكر أن الوقت سبب لنفس الوجوب بين أن كل الوقت ليس سببا للصلاة بل السبب البعض بدون تعيين أول الوقت ولا آخره لأن كل الوقت إن كان سببا للصلاة فلا يخلو إما أن تجب الصلاة فيه أو بعده فإن وجبت فيه يلزم تقدم المسبب على السبب ضرورة أن الكل لا يوجد إلا بوجود جميع أجزائه وإن وجبت بعد الوقت يلزم الأداء بعد الوقت وكلاهما باطل فتعين أن البعض هو السبب (٦) أى الجزء الأول من الوقت (٧) أى لامتناع تقدم المسبب على السبب (٨) بحيث لم ينسب إلى الشيطان ولم يوصف بالكرهية كما فى الفجر وجب عليه كاملا فيفسد باعتراض الفساد عليه بطلوع الشمس (٩) لأن ما وجب كاملا لا يتأدى بالناقص كالصوم المنذور المطلق وصوم القضاء لا يتأدى فى أيام النحر والتشريق .

وإن كان ناقصاً (١) كوقت الاحمرار ، يجب كذلك (٢)  
فإذا عترض عليه الفساد بالغروب لا يفسد (٣) لتحقيق الملائمة (٤)  
بين الواجب ، والمؤدى (٥) فإن قيل : (٦) يلزم أن يفسد العصر  
إذا شرع فيه في الجزء الصحيح ، ومدّها إلى أن غربت الشمس ،  
قلنا : لما كان الوقت متسعاً جاز له شغل كل الوقت فيعفى الفساد  
الذى يتصل بالبناء لأن الاحتراز عنه مع الإقبال على الصلاة

---

(١) بأن كان منسوباً إلى الشيطان كالعصر وقت الاحمرار كما أخرجه  
الإمام محمد في موطنه عن سيدنا عمر بن الخطاب كان يقول لا تحروا  
بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فإن الشيطان يطلع قرناه مع  
طلوعها ويغربان مع غروبها وكان يضرب الناس عن تلك الصلاة .

(٢) أى يجب ناقصاً لأن نقصان السبب مؤثر في نقصان المسبب  
فيتأدى بصفة النقصان لأنه أدى كما لزم كما إذا نذر صوم يوم النحر  
وأداه فيه (٣) لأن ما بعد الغروب كامل فيتأدى فيه لأن ما وجب  
ناقصاً يتأدى كاملاً بطريق الأولى وحاصل الفرق أن الصلاة عند  
الغروب تنتقل من وقت وجوب ناقص إلى وقت وجوب كامل وفي  
الصبح من وقت وجوب كامل إلى وقت تحريم فلذلك صحت في الأولى  
وبطلت في الثانية (٤) لأنه وجب ناقصاً وقد أدى كاملاً . (٥) من عطف  
الخاص على العام لأن الواجب أعم من المؤدى (٦) لإيراد على ما تقدم  
من أن الجزء الذى اتصل به الأداء إن كان كاملاً يجب الأداء كاملاً  
فحينئذ يلزم بطلان صلاة من دخل في العصر في وقت كامل ثم مدّها إلى  
وقت ناقص .

متعذر ، لكن هذا <sup>(١)</sup> يشكل بالفجر <sup>(٢)</sup> ولو لم يؤد <sup>(٣)</sup> فكل الوقت سبب <sup>(٤)</sup> في حق القضاء ، لأن العدول <sup>(٥)</sup> عن الكل <sup>(٦)</sup> في الأداء كان لضرورة <sup>(٧)</sup> وقد انتفت هنا <sup>(٨)</sup> فوجب القضاء <sup>(٩)</sup> بصفة الكمال <sup>(١٠)</sup> ثم وجوب الأداء <sup>(١١)</sup> يثبت آخر الوقت <sup>(١٢)</sup> إذ هنا <sup>(١٣)</sup> توجه الخطاب حقيقة ، لأنه <sup>(١٤)</sup> الآن يأثم بالترك

(١) أي صحة العصر لمن مد إلى غروب الشمس .  
(٢) أي من شرع في صلاة الفجر ومدّها إلى أن طلعت الشمس ينبغي أن لا يفسد بها في العصر لوجود الشروع في الوقت الكامل ثم اعتراض الفساد عليهما في الصورتين على السواء ( فأجيب ) بالفرق وهو أن في العصر له شغل كل الوقت فلا بد أن يؤدي البعض في الوقت الكامل والبعض في الوقت الناقص بخلاف الفجر فإن كل وقته كامل فيجب الأداء في الوقت الكامل (٣) أي الصلاة في الوقت ، لما انتهى من تحقيق سبب الأداء شرع في سبب القضاء ، فقال فكل وقت النخ (٤) أي لنفس الوجوب .  
(٥) أي عن القول بأن كل الوقت سبب في الأداء (٦) وفي نسخة الشرح الحلبي عن الكل إلى الجزء في الأداء (٧) وهي لزوم تقديم الأداء على السبب ، أو تأخيرها عن الوقت (٨) أي في باب القضاء .

(٩) تفريع على قوله فكل الوقت سبب في حق القضاء (١٠) حتى لا يجوز عصر الفائت في وقت المكراهة (١١) شروع في بيان جزء يجب فيه الأداء بعد انتهاء الكلام على سبب الأداء والقضاء (١٢) وهو ما إذ تضيق عليه الواجب بحيث لا يفضل عنه جزء من الوقت ، فيأثم بالتأخير عن ذلك الوقت .

(١٣) أي في آخر الوقت (١٤) أي المكلف .

لا قبله <sup>(١)</sup> حتى إذا مات في الوقت <sup>(٢)</sup> لاشيء عليه ، ومن حكم هذا القسم <sup>(٣)</sup> أن الوقت لما لم يكن متعينا شرعا ، والاختيار في الأداء إلى العبد ، لم يتعين بتعيينه نصا <sup>(٤)</sup> إذ ليس له <sup>(٥)</sup> وضع الشرائع ، <sup>(٦)</sup> وإيماله <sup>(٧)</sup> الأرتفاق <sup>(٨)</sup> فعلا فيتعين <sup>(٩)</sup> فعلا ، كالخيار في الكفارات ، <sup>(١٠)</sup> ومنه <sup>(١١)</sup> أنه <sup>(١٢)</sup> لما كان الوقت متسعا شرع <sup>(١٣)</sup> فيه <sup>(١٤)</sup> غير هذا الواجب <sup>(١٥)</sup> فلا بد من تعيين النية <sup>(١٦)</sup> ولا يسقط التعيين <sup>(١٧)</sup> إذا ضاق الوقت بحيث لا يسع إلا لهذا

---

(١) أي قبل آخر الوقت (٢) أي قبل آخره .

(٣) هو ما يكون الوقت فاضلا عن الواجب ، وحكمه عدم تعين بعض أجزاء الوقت بتعيين العبد (٤) بأن يقول عنيت هذا الجزء للأداء ، ولم يشغل بها لم يتعين ، ولا قصداً بأن ينوي ذلك (٥) أي للعبد .

(٦) لأن تعيين الأسباب والشروط من وضع الشارع .

(٧) أي للعبد (٨) أي اختيار فعل فيه رفق (٩) أي ذلك الجزء وقتا لفعله بذلك الفعل كما في خصال الكفارات (١٠) فإن الواجب أحد الأمور من الاعتاق ، والكسوة ، والاطعام ، ولا يتعين شيء منها بتعيين المكلف ، ما لم يكفر فيه بل يختار أيها شاء ، فيصير هو الواجب بالنسبة إليه فليحرر (١١) أي من حكم هذا القسم (١٢) أي الوقت (١٣) جواب لما . (١٤) أي في الوقت (١٥) بأن يتنفل أو يصلي واجبا آخر كالقضاء .

(١٦) أي التي يتميز بها الواجب المؤدى عن غيره لأنه لما كان ظرفا صالحا للوقتي وغيره من النوافل والقضاء وجب أن يعين بالنية .

(١٧) هذا جواب إشكال وهو أن التعيين إنما وجب لاتساع الوقت

الواجب ، لأن ما ثبت <sup>(١)</sup> حكماً أصلياً <sup>(٢)</sup> بناء على سعة الوقت لا يسقط بالعوارض ، <sup>(٣)</sup> وتقصير العباد <sup>(٤)</sup> .

( وأما القسم الثاني <sup>(٥)</sup> ) : فوقت الصوم وهو رمضان <sup>(٦)</sup> شرط للأداء ، <sup>(٧)</sup> ومعيار للمؤدى ، <sup>(٨)</sup> لأنه <sup>(٩)</sup> قدر <sup>(١٠)</sup> وعرف به ، <sup>(١١)</sup> وسبب للوجوب <sup>(١٢)</sup> لقوله تعالى ( فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) ومثل هذا الكلام للتعليل ، <sup>(١٣)</sup>

لاحتماله الواجب وغيره ، فإذا ضاق الوقت ، ينبغي أن يسقط لتعينه له ، حيث صار كالمعيار <sup>(١)</sup> علة لقوله لا يسقط <sup>(٢)</sup> وهو وجوب التعيين بالنية . <sup>(٣)</sup> كضيق الوقت بحيث لا يسمع غيره ، فلا تكون المعيارية الطارئة بضيق الوقت كالمعيارية الأصلية ، حتى يسقط بها التعيين وجمع العوارض لتعدد أفرادها وهى الأوقات الضيقة <sup>(٤)</sup> عطف خاص على عام لأن العوارض أعم من أن تكون بتقصير العباد أو بأمر سماوى .

(٥) وهو ما يكون الوقت مساوياً للواجب ويكون سبباً للوجوب .  
(٦) أى نهاره (٧) أى لأجل أن يكون الفعل أداء لا قضاء .  
(٨) حتى لا يسمع غيره والمعيار هو الذى استوعب الموقت ولا يفضل عنه فيطول بطوله ويقصر بقصره كالصوم فى أيام الصيف والشتاء .  
(٩) أى المؤدى (١٠) أى قدر الصوم بالوقت ، ولهذا يزداد بالزيادة وينتقص بانتقاصه (١١) أى علم مقدار الصوم بالوقت كما يعلم مقادير الأوزان بالمعيار (١٢) استدلال على سببية الوقت للوجوب بأربعة أوجه .  
(١٣) أى الاخبار عن الموصول مشعر بعلية الصلة للخبر عند صلوحها لذلك .

ولنسبة الصوم إليه ، <sup>(١)</sup> ولتكرره به ، <sup>(٢)</sup> ولصحة الأداء فيه <sup>(٣)</sup> للمسافر مع عدم الخطاب <sup>(٤)</sup> ومن حكمه <sup>(٥)</sup> أنه <sup>(٦)</sup> لا يشرع فيه <sup>(٧)</sup> غيره ، <sup>(٨)</sup> فلهذا <sup>(٩)</sup> يقع عند أبي يوسف ، ومحمد وحمهما الله عن رمضان إذا نوى المسافر واجبا آخر لأن المشروع <sup>(١٠)</sup> في هذا اليوم <sup>(١١)</sup> هذا ، <sup>(١٢)</sup> لا غير ، في حق الجميع <sup>(١٣)</sup> ولهذا <sup>(١٤)</sup> يصح الأداء منه ، لسكنه <sup>(١٥)</sup> رخص له <sup>(١٦)</sup>

(١) أي إلى الشهر كقولنا صوم رمضان والأصل في الإضافة المطلقة الاختصاص الكامل وهو أن يكون ثابتا به (٢) أي تتكرر الصيام لتكرر الوقت (٣) أي في الوقت يعني أن صحة الأداء فيه للمسافر والمريض مع عدم الخطاب في حقهما يعين أن الوقت سبب الوجوب (٤) لأنه مخاطب في عدة أيام آخر (٥) أي من حكم القسم الثاني (٦) وفي نسخة الشرح أن لا يشرع (٧) أي في وقت الصوم (٨) أي غير صيام رمضان .

(٩) أي فلاجل أن وقت صوم رمضان معيار لا يشرع فيه غيره من الصيام ، قال أبو يوسف ومحمد : يقع عن رمضان إذا نوى المسافر واجبا آخر هذا تفريع أول على معيارية الوقت وسيأتي تفريع ثان لوفر .  
(١٠) علة لقوله يقع (١١) أي في يوم رمضان .

(١٢) أي الصوم المخصوص بـرمضان (١٣) أي في حق كل من المقيم والمسافر ، والصحيح والمريض بدليل قوله تعالى ( فمن شهد منكم الشهر ) .  
(١٤) أي ولما كان المشروع في حق الجميع صوم رمضان صح الأداء من المسافر فلم تسكن شرعيته عامة لما صح الأداء منه (١٥) أي الشارع .  
(١٦) أي للمسافر بقوله تعالى ( ومن كان منكم مريضا أو على سفر



بالفطر (١) وذا (٢) لا يجعل غيره (٣) مشروعا فيه ، قلنا (٤) : لما رخص فيه (٥) لمصالح بدنه ، فمصلح دينه وهو قضاء دينه أولى ، وإنما لم يشرع للمسافر غيره ، (٦) إن أتى بالعزيمة (٧) وهنا لم يأت (٨) إذ (٩) صام واجبا آخر ، ولأن وجوب الأداء ساقط عنه (١٠)

فعدة من أيام آخر (١) أى رحمة له ودفعاً للمشقة اللاحقة به بقوله تعالى (فنشهد منكم الشهر فليصمه) (٢) أى وترخيص الشارع له بالفطر . (٣) أى غير المشروع فيه من نقل أو واجب آخر مشروعا فيه بل لا بد لمشروعيته من دليل آخر مستقل ولم يوجد فبقى على عدم مشروعيته فيه كالصوم فى الليل (٤) شروع فى الرد على الصاحبين من قبل الامام ، وذلك بوجهين \* الاول \* تسليم أن المشروع فى حق الجميع صوم رمضان \* والثانى \* منع ذلك أى أن الاداء غير مطلوب منه لتأخره الى عدة من أيام آخر وسيأتى تقرير الوجهين (٥) هذا هو الوجه الاول : وتقريره ان الله تعالى رخص للمسافر بالفطر فى شهر رمضان مراعاة لمصلحة بدنه فمصلح دينه وهو قضاء دينه أولى بالمراعاة ، لأن إسقاط واجب آخر فى ذمته أخف من إسقاط فرض الوقت ، حتى لو لم يدرك عدة من أيام آخر لم يؤخذ بفرض الوقت ويؤخذ بواجب آخر (٦) أى غير صوم رمضان . (٧) يعنى أن كون المشروع فى حق الجميع صوم رمضان إن أتى بالعزيمة وإلا فلا (٨) أى العزيمة (٩) علة لقوله وهنا لم يأت .

(١٠) أى عن المسافر هذا هو الوجه الثانى وتقريره أن وجوب الاداء ساقط عنه لتأخره الى عدة أيام آخر ، فصار رمضان فى حق تسليم ما عليه كسهر شعبان ، ولو نوى قضاء واجب آخر فى شعبان وقع عما

فصار هذا الوقت كشعبان ، فعلى الدليل الأول ، (١) إن شرع (٢) في النفل يقع عن رمضان ، (٣) وعلى الثانى (٤) يقع عن النفل ، وهنا (٥) روايتان ، (٦) وإن أطلق (٧) فالأصح (٨) أنه يقع عن رمضان ، (٩) إذ (١٠) لم يعرض عن العزيمة وأما المريض ، (١١) إذا نوى واجبا آخر ، يقع عن رمضان لتعلق الرخصة بحقيقة العجز ، فإذا صام (١٢) ظهر فوات شرط الرخصة ، (١٣)

نوى فكذا هنا (١) وهو قوله فصالح دينه وهو قضاء دينه أولى .  
 (٢) أى المسافر (٣) أى بناء على مراعاة مصلحة دينه لان فائدة النفل الثواب وهو فى الفرض الوقت أكثر وهذا هو الاصح .  
 (٤) أى وعلى الدليل الثانى وهو أن الوقت بالنسبة للمسافر صار كشعبان ، فيكون مخيراً بين الاداء والتأخير فيجوز أداء النفل فيه .  
 (٥) أى فى النفل فى رمضان (٦) أى عن أبى حنيفة روى محمد بن سماعة أنه يقع عن الفرض وهو الاصح ، ورى الحسن أنه يقع عن النفل (٧) أى المسافر النية (٨) ومقابلته يحمل على الادنى وهو النفل .  
 (٩) لانه إذا صح مع النية التي لا تحتل الفرض وهى نية النفل فمن باب أولى أن يصح مع النية المطلقة التي تحتمله (١٠) علة لقوله يقع أى لانه لم يعرض عن فرض الوقت بصريح نية النفل فانصرف إطلاق النية منه الى صوم الوقت كالمقيم (١١) أى الذى تعلقت رخصته بحقيقة العجز وهو الذى لا يطبق الصوم ، وأما المريض الذى تعلقت رخصته بحكمية العجز ، وهو الذى يطبق الصوم ، ويخاف زيادة المرض فهو كالمسافر بلا خلاف (١٢) أى المريض النفل (١٣) وهو العجز المشروط لجواز فطر

فصار كالصحيح ، (١) وفي المسافر (٢) قد تعلقت (٣) بدليل العجز ، (٤) وهو السفر ، فشرط الرخصة (٥) ثابت هنا ، وقال زفر (٦) رحمه الله : لما صار الوقت متعينا له (٧) فكل إمساك يقع فيه (٨) يكون مستحقا (٩) على الفاعل ، فيقع عن الفرض ، وإن لم المريض في رمضان ، وإذا اتفق شرط الرخصة وهو العجز ينتفي المشروط وهو الفطر : وفي نسخة حلي وقزان فوات شرط الرخصة فيه .

(١) أي في عدم جواز صوم آخر له وتعين أداء صوم رمضان عليه .  
(٢) إشارة الى الفرق بين المريض والمسافر وهو أن الرخصة في المريض تعلقت بالعجز الحقيقي ، حتى لا يحتاج الى من يقوم مقامه لعدم خفائه ، وفي المسافر بالعجز الحكمي ، فاحتاج الى من يقوم مقامه لخفائه ، فأقيم السفر مقامه ، لعدم انضباط العجز الحاصل بمشقة السفر (٣) أي الرخصة .  
(٤) فأقيم السبب الداعي وهو السفر مقام المسبب وهو العجز .

(٥) وهو السفر (٦) تفريع ثان على معيارية الوقت للصوم ومحل الخلاف فيما إذا أمسك الصحيح المقيم في نهار رمضان ، ولم تحضره النية فقال زفر : تعيين الشارع له الوقت يغني عن النية ، وقد تداول كثير من العلماء كالشيخ أبي بكر الرازي وأبي زيد والسرخسي ونحو الاسلام والمصنف تبعاً له حكاية هذا القول عن زفر ، وذكره النووي عن مجاهد وعطاء ، وإن كان في التقريب والمبسوط قال أبو الحسن الكرخي ، من حكى هذا فقد غلط ، وإنما قال زفر : انه يجوز بذية واحدة وقال المكالم ابن الهمام في التحرير وأما كون التعيين يوجب الاصابة كرواية عن زفر فعجب اه راجع التقرير والتحرير (٧) أي لصوم رمضان (٨) أي في الوقت .

(٩) أي يكون الكل حقا مستحقا لله تعالى على الفاعل .

ينوى ، كهبة كل النصاب<sup>(١)</sup> من الفقير بغير النية ، قلنا<sup>(٢)</sup> : هذا<sup>(٣)</sup> يكون جبراً ، والشرع عين الإمساك الذى هو قرينة لهذا<sup>(٤)</sup> ، ولا قرينة بدون القصد ، وقال الشافعى رحمه الله : لما كان منافعه على ملكه لا بد من التعيين لئلا يصير جبراً فى صفة العبادة ، قلنا : نعم لكن الاطلاق فى المتعين تعيين ، ولا يضر الخطأ فى الوصف ، لأن الوصف لما لم يكن مشروعاً يبطل ، فبقى الاطلاق ، وهو تعيين ، وقال : لما وجب التعيين وجب من أوله إلى آخره ، لأن كل جزء يفتقر إلى النية ، فاذا عدمت فى البعض فسد ذلك فيفسد الكل ،<sup>(٥)</sup> لعدم التجزى ،<sup>(٦)</sup> والنية المعترضة لا تقبل التقدم ، قلنا<sup>(٧)</sup> : لما صح بالنية المتقدمة المنفصلة عن الكل ، فلائن يصح بالمتصلة بالبعض أولى ، وتكون تقديرية ، لا مستندة

- 
- (١) أى كهبة صاحب النصاب اذا وهبه من الفقير بعد الحول بلا نية زكاة ، فانه بذلك يخرج عن العهدة ، والجامع ان كل أحد منهما عبادة .
- (٢) أى ردأ على زفر<sup>(٣)</sup> أى جعل كل إمساك يقع فى وقت الصوم مستحقاً لله تعالى على الفاعل يكون جبراً لعدم اختيار العبد فى صرفها فلا تصح عبادة وقرينة ، لأنها الفعل الذى يقصد به العبد التقرب الى الله تعالى ويصرفه عن العادة الى العبادة باختياره<sup>(٤)</sup> أى لصوم رمضان .
- (٥) أى كل الصوم<sup>(٦)</sup> أى تجزى الصوم صحة وفساداً .
- (٧) دليل أول على صحة الصوم المنوى نهراً .

والطاعة <sup>(١)</sup> قاصرة في أول النهار، لأن الإمساك في أول النهار عادة الناس ، فيكفيها <sup>(٢)</sup> النية التقديرية ، <sup>(٣)</sup> على أنا فرجح بالكثرة ، <sup>(٤)</sup> لأن للأكثر حكم الكل ، وهذا الترجيح <sup>(٥)</sup> الذى بالذات <sup>(٦)</sup> أولى من ترجيحه بالوصف ، على ما يأتى فى باب الترجيح ، فإن قيل : فى التقديم ضرورة ، فإن محافظة وقت الصبح متعذرة جداً ، فالتقديم الذى لا يعترض عليه

---

(١) وهو الصوم فى أول النهار وقصورها باعتبار قصور ميل النفس الى المفطرات بعدم اعتياد الأكل فيه فيكون ترك الأكل والشرب خارجاً مخرج العادة فلا مشقة فيه وابتداء كمال الطاعة من الضحوة الكبرى لكمال مخالفة الهوى .

(٢) أى الطاعة القاصرة (٣) ويعلم وجودها بوجود النية فى الأكل أكثر وقبل ذلك حال الجزء الأول موقوف (٤) وذلك لان بعض الصوم وهو إمساك أقل اليوم وقع فاسداً لعدم النية والبعض وهو أكثره وقع صحيحاً لوجود النية وحينئذ فاما أن يصبح الكل أو يفسد الكل فالخفية رجحوا الصحة ترجيحاً بالوصف الذاتى وهو الكثرة ، والشافعى رجح الفساد ترجيحاً لوصف العبادة ، وهو وصف عارض ، لأن كون الإمساك عبادة عارض ، إذ الإمساك من حيث الذات ليس بعبادة بل صار عبادة بجعل الله تعالى ، وهو أمر خارج عن الإمساك (٥) أى الترجيح بالكثرة .

(٦) أى بالوصف الذاتى لأن الكثرة وصف يقوم بالكثير بحسب أجزائه فيكون وصفاً ذاتياً إذ المراد بالوصف الذاتى وصف يقوم بالشيء بحسب أمر خارج .

المنافى كالاتصال ، قلنا : وفي التأخير أيضا ضرورة ، كما في يوم الشك ، لأن تقديم نية الفرض حرام ، ونية النفل لغو عندم ، فثبتت الضرورة ، ولأن صيانة الوقت الذى لا أدرك له أصلا ، واجبة ، حتى أن الأداء مع النقصان أفضل من القضاء بدونه ، وعلى هذا الوجه لا كفارة ، ويروى هذا عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، ومن حكمه أن الصوم مقدر بكل اليوم ، فلا يقدر النفل ببعضه ، ومن هذا الجنس المنذور فى الوقت المعين يصح بالنية المطلقة ، ونية النفل لكن إن صام عن واجب آخر يصح عنه ، لأن تعيينه مؤثر فى حقه وهو النفل لا فى حق الشارع .

(وأما القسم الثالث) : فالوقت معيار ، لاسبب كالكفارات والنذور المطلقة ، والقضاء وحكمه ، أنه لما لم يكن الوقت متعينا لها ، كان الصوم من عوارض الوقت فلا بد من التبييت ، فأما النفل فهو المشروع الأصلي ، فى غير رمضان كالفرض فى رمضان فتكفى النية فى الأكثر .

(وأما القسم الرابع) : وهو الحج فيشبهه الظرف ، لأن أفعاله لا تستغرق أوقاته ويشبهه المعيار ، لأنه لا يصح فى عام واحد إلا حج واحد ، ولأن وقته العمر فيكون ظرفا حتى إن

أتى به بعد العام الأول ، يكون أداء ، بالاتفاق ، لكن عند  
أبى يوسف<sup>(١)</sup> رحمه الله ، يجب مضيقاً ، لا يجوز تأخيره عن العام  
الأول ، وهو لا يسمع إلا حجا واحداً ، فيشبه المعيار وعند محمد  
رحمه الله تعالى ، يجوز بشرط أن لا يفوته ، قال الكرخي رحمه  
الله : هذا بناء على الخلاف الذى بينهما ، فى أن الأمر المطلق  
أبوجب الفور ، أم لا ، وعند عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى ، أن  
الأمر المطلق لا يوجب الفور اتفاقاً بيننا ، فمسألة الحج مبتدأة ،  
فقال محمد رحمه الله : لما كان الاتيان به فى العمر أداء إجماعاً ، علم  
أن كل العمر وقته ، كقضاء الصلاة والصوم وغيرهما ، وقال  
أبو يوسف رحمه الله : لما وجب عليه لا يسهه أن يؤخره ، لأن  
الحياة إلى العام القابل مشكوك ، حتى إذا أدرك القابل زال  
ذلك الشك ، فقام مقام الأول ، بخلاف قضاء الصلاة والصوم  
فان الحياة إلى اليوم الثانى غالبية ، فاستوت الأيام كلها ، فان قيل لما  
تعين العام الأول ينبغى أن لا يشرع فيه النفل ، قلنا : إنما عينا احتياطاً  
احترازاً عن الفتور ، وظهر ذلك فى حق الاثم فقط ، لا فى أن  
يبطل اختيار جهة التقصير والاثم ، وإذا كان هذا الوقت يشبه  
المعيار ، لكنه ليس بمعيار لما قلنا ، ولأن أفعاله غير مقدرة بالوقت ،

(١) وكذا عند أبى حنيفة .

فإن تطوع وعليه حجة الاسلام يصح ، وعند الشافعى رحمه الله يقع عن الفرض ، إشفاقا عليه ، فإن هذا من السفه فيحجر عليه ، على إنه يصح باطلاق النية ، وبلا نية ، كمن أحرم عنه أصحابه ، وهو مغمى عليه ، قلنا الحجر يفوت الاختيار ، ولا عبادة بدونه ، أما الاطلاق ففيه دلالة التعمين ، إذ الظاهر أن لا يقصد النفل ، وعليه حجة الاسلام ، والاحرام غير مقصود ، بل هو شرط عندنا كالوضوء ، فيصح بفعل غيره بدلالة الأمر .

(فصل) : ذكر الامام السرخسى <sup>(١)</sup> رحمه الله ، لاخلاف أن الكفار <sup>(٢)</sup> يخاطبون بالايمان ، والعقوبات <sup>(٣)</sup> والمعاملات <sup>(٤)</sup> وبالعبادات <sup>(٥)</sup> في حق المؤاخذه في الآخرة <sup>(٦)</sup> ، لقوله تعالى

(١) وكذا ذكر فخر الاسلام البزدوى في بيان الاهلية (٢) لانه عليه الصلاة والسلام بعث الى الناس كافة لدعواه الايمان كما قال تعالى ( قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا ) الآية (٣) كالحدود والقصاص لأن المقصود من العقوبات الانزجار عن الاقدام على أسبابها وهم بالانزجار أليق دفعا للفساد عن العالم وخذ الشرب لا يؤخذون به لقوله عليه السلام « الخمر لهم كالخل لنا » (٤) كالبيع والاجارة لأن المطلوب منها مصالح الدنيا وهم أليق بأمور الدنيا من المسلمين لأنهم آثروها على الآخرة (٥) كالصوم والصلاة (٦) أى فيعاقبون على ترك اعتقاد



(ما سلككم في سقر) الآية (١) أما في حق وجوب الأداء فكذا  
عند العراقيين من مشايخنا ، لأنه (٢) لو لم يجب لا يؤخذون  
على تركها (٣) ، ولأن الكفر لا يصلح مخففا ، ولا يضر كونها (٤)  
غير معتد بها مع الكفر ، لأنه يجب عليه بشرط الايمان ،  
كالجنب يجب عليه الصلاة بشرط الطهارة ، لا عند مشايخ  
ديارنا ، لقوله صلى الله عليه وسلم ، ( أدعهم إلى شهادة أن لا إله  
إلا الله ، فإن هم أجابوك فاعلمهم أن الله فرض عليهم خمس  
صلوات ) الحديث ولأن الأمر بالعبادة لنيل الثواب ، والكافر  
ليس أهلا له ، وليس في سقوط العبادة عنهم تخفيف ، بل  
تغليظ نظيره (٥) أن الطيب لا يأمر العليل بشرب الدواء عند

وجوبها زيادة على عقوبة الكفر ، والحاصل أن في تركيبتهم بالعبادات  
ثلاثة مذاهب ، مذهب السمرقنديين ، أن الكافر غير مخاطب بها أداء  
واعتقادا والبخاريين مخاطب باعتقاد فقط ، والعراقيين مخاطب بهما فيعاقب  
عليهما وهو المعتمد كما حرره ابن نجيم لأن ظاهر النصوص تشهد لهم  
وخلافه تأويل ، ولم ينقل عن أبي حنيفة وأصحابه شيء ، ليرجع إليه وهذا  
هو الأصح عند الشافعية والمالكية أيضا (١) وقوله تعالى (ويل للمشركين  
الذين لا يؤتون الزكاة) (٢) أي الأداء (٣) أي ترك العبادات .

(٤) جواب عما قيل أن العبادات لما لم يكن معتددا بها مع الكفر  
لا تكون في وجوب الأداء فائدة (٥) وفي نسخة الشرح ونظيره بالواو .

اليأس ، لأنه غير مفيد ، فكذا هنا ، وقد ذكر (١) إن علماءنا لم ينصوا في هذه المسألة ، لكن بعض المتأخرين استدلوا من مسائلهم على هذا وعلى الخلاف بينهم وبين الشافعي رحمه الله ، فاستدل البعض بأن المرتد إذا أسلم لا يلزمه قضاء صلوات الردة ، خلافاً للشافعي رحمه الله ، والبعض بأنه إذا صلى في أول الوقت ، ثم ارتد ، ثم أسلم ، والوقت باق فعليه الأداء ، خلافاً له ، بناء على أن الخطاب ينعدم بالردة ، وصحة ما مضى كانت بناء عليه ، فبطل ذلك الأداء ، فإذا أسلم في الوقت وجب ابتداء وعندده الخطاب باق ، فلا يبطل الأداء ، والبعض فرعه على أن الشرائع ليست من الإيمان ، عندنا خلافاً له ، وهم يخاطبون بالإيمان فقط ، والكل ضعيف ، لأنه إنما يسقط القضاء عندنا لقوله تعالى (إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ، ولأن المؤدى إنما بطل لقوله (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله) ، فإذا أسلم في الوقت يجب لا محالة ، ولأنهم يخاطبون بالعقوبات والمعاملات عندنا ، مع إنها ليست من الإيمان ، والاستدلال الصحيح على المذهب (٢) أن من نذر بصوم شهر ثم ارتد ثم أسلم لا يجب عليه .

(١) أي الامام شمس الأئمة السرخسي (٢) وفي نسخة قرآن على مذهبنا

(فصل) : والنهي<sup>(١)</sup> إما عن الحسيات<sup>(٢)</sup> كالزنا<sup>(٣)</sup>

وشرب الخمر<sup>(٤)</sup> فيقتضي<sup>(٥)</sup> القبح لعينه<sup>(٦)</sup> اتفاقاً<sup>(٧)</sup>

بذل المذهب (١) أى المطلق عن القرينة الدالة على أن المنهى عنه لعينه أو لغيره المتعلق بأفعال المتكافين دون اعتقاداتهم ، إما أن يكون نهياً عن فعل حسي أو شرعى وكل منهما على ثلاثة أقسام إما قبيح لعينه ، أو لوصفه ، أو لمجاوره ، فالأقسام ستة ، وكلها تأتي في كلام المصنف والخلاف في موضعين ، الأول أن النهى الشرعى المطلق عن القرينة يقتضى القبح لعينه عند الشافعى ، ولغيره عندنا ، وأشار الى ذلك بقوله إلا بدليل أن النهى للقبح لعينه ليعلم أن الخلاف للمطلق عن هذه القرينة \* والثانى \* القبيح لوصفه شرعاً ، كالصوم فى يوم العيد فانه باطل عند الشافعى وأشار إليه بقوله وهو كالأول فيبطل ، وأما القبيح لعينه شرعاً كبيع المضامين والملاقيح والحرأ والقبيح لعينه وصفه حساً ، كالعبث ، والسفه ، والظلم ، والكذب ، فحل اتفاق بعدم إفادة الحكم ، وأما القبيح لمجاوره يفيد الحكم اتفاقاً بيننا وبينه مع الكراهة أو الحرمة خلافاً لابن الحسين البصرى كما سيأتى .

(٢) وهى التى تعرف حساً ولا يتوقف حصولها وتحقيقها على الشرع كالزنا ، واللواط ، والظلم ، والعبث ، والسفه ، والقتل . فان هذه الاشياء كانت معلومة قبل الشرع عند أهل الملل (٣) فانها محرمة لعينها إذ قبحها كان معلوماً قبل الشرع (٤) فانه حرم لوصفه وهو الاسكار ولم يكن قبيحاً قبل الشرع (٥) أى يقتضى النهى عن الحسيات بقسميها القبح حقيقة لأن المطلق من كل شىء يتناول الكامل منه ويحتمل القاصر ، وفيه إشارة إلى أن القبح سابق على النهى ، كما هو مذهب الحنفية ، لا أن النهى مثبت للقبح كما هو مذهب الشافعية (٦) لأن الأصل أن يكون عين المنهى عنه قبيحاً لا غيره (٧) أى بيننا وبين الشافعى .

إلا (١) بدليل أن النهى لقبح غيره ، فهو (٢) إن كان وصفاً (٣) فكالأول (٤) ، لا إن كان مجاوراً (٥) ، كقوله تعالى ( ولا تقربوهن (٦) حتى يطهرن ) ، وإما عن الشرعيات (٧) كالصوم (٨)

(١) مستثنى من قوله فيقتضى القبح لعينه (٢) أى الغير .

(٣) أى قائماً بالمنهى عنه (٤) أى كالقسم الأول فيقتضى القبح لعينه غير أن الأول حرام لعينه وهذا حرام لغيره .

(٥) أى لا يلحق القسم الأول إن كان القبح مجاوراً منفصلاً كالوطى .  
فى حالة الحيض فإنه منهى عنه لغيره وهو الأذى بدليل قوله تعالى ( قل هو أذى ) لآذاته ولذلك يثبت به الحل للزوج الأول والنسب ، وتكميل ، المهر ، والاحسان ، وسائر الأحكام التى بنيت عليه ، وكالبيع وقت النداء فإنه منهى عنه لغيره وهو الإخلال بالسعى الواجب إلى الجمعة .

(٦) مثال للقيح بالمجاور أى دل الدليل على أن النهى عن القربان بالمجاور وهو الأذى (٧) معطوف على قوله إما عن الحسيات ، والشرعيات هى التى يتوقف حصولها وتحقيقها على الشرع ، كالصلوات فإن كونها عبادة وقربة على هذه الهيئة لم يكن معلوماً قبل الشرع والخلاف هنا مبنى على أصل وهو أن الشارع وضع بعض أفعال المكلف لأحكام مقصودة كالصوم للثواب والبيع للملك فإذا نهى عن ذلك فى مواضع فهل يبقى ذلك الوضع الشرعى حتى يكون الصوم فى يوم العيد منوطاً للثواب والبيع منوطاً للملك ، أو ارتفع ذلك الوضع فالى الأول ذهب الحنفية فبنوا على ذلك أنه قبيح بالغير إلا إذ دل الدليل على خلافه فقالوا أنه مشروع بأصله دون وصفه : وإلى الثانى : ذهب الشافعية وبنوا على ذلك أنه قبيح بالعين فقالوا إنه باطل (٨) أى فى يومى العيد وأيام

والبيع ، فعند الشافعي رحمه الله هو كالأول <sup>(١)</sup> ، فيبطل <sup>(٢)</sup> ،  
وعندنا يقتضى القبح لغيره ، فيصح <sup>(٣)</sup> ويشرع بأصله <sup>(٤)</sup> ، إلا  
بدليل أن النهي للقبح لعينه ، ثم القبيح لعينه <sup>(٥)</sup> باطل ، اتفاقا <sup>(٦)</sup> ،  
هو <sup>(٧)</sup> يقول لا صحة لها <sup>(٨)</sup> شرعا ، إلا وأن تكون <sup>(٩)</sup>  
مشروعة ولا مشروعية مع نهى الشارع عنها <sup>(١٠)</sup> ، إذ أدنى  
درجات المشروعية الإباحة ، وقد انتفت ، ولأن النهي <sup>(١١)</sup>  
يقتضى <sup>(١٢)</sup> القبح وهو يناهى المشروعية ، قلنا <sup>(١٣)</sup> حقيقة النهي  
توجب كون المنهى عنه ممكنا <sup>(١٤)</sup> ، فيثاب بالامتناع عنه <sup>(١٥)</sup>

---

التشريق وكالبيع الفاسد وذكر مثالين للإشارة الى عدم الفرق بيننا وبين  
الشافعي في المعاملات والعبادات (١) أى يقتضى القبح لعينه .

(٢) أى يقع الصوم في الأيام المنهية والبيع الفاسد باطلان وفي نسخة  
الشرح حذف فيبطل (٣) أى الصوم والبيع المتقدم .

(٤) أى يكون باقيا على مشروعيته (٥) حسيا كان أو شرعيا وفي  
نسخة الشرح ثم أن القبيح (٦) أى بيننا وبينه (٧) أى الشافعي .

(٨) أى للشرعيات هذا هو الدليل الأول للشافعي .

(٩) أى الشرعيات باقية على مشروعيته (١٠) أى الشرعيات .

(١١) دليل ثاب للشافعي (١٢) أى يلزم (١٣) شروع في الرد على  
الشافعي (١٤) بحيث لو أقدم عليه لوجب حتى يكون العبد مبتلى بين أن  
يقدم على الفعل فيعاقب ، وبين أن يكف عنه فيثاب بامثاله ، فيكون الاتيان  
والترك مضافان الى اختياره (١٥) أى عن المنهى .

ويعاقب بفعله ، والنهي عن المستحيل عبث <sup>(١)</sup> ، فامكانه <sup>(٢)</sup> إما بحسب المعنى الشرعي <sup>(٣)</sup> ، أو اللغوي <sup>(٤)</sup> ، والثاني <sup>(٥)</sup> باطل ، لأن المعنى اللغوي لا يوجب المفسدة التي نهى لأجلها <sup>(٦)</sup> ، حتى لو أوجب <sup>(٧)</sup> ، يكون النهي عن الحسيات ، ولا نزاع فيه <sup>(٨)</sup> ، فتعين الأول <sup>(٩)</sup> ، ولأن النهي <sup>(١٠)</sup> يدل على كونه معصية لا على كونه <sup>(١١)</sup> غير مفيد لحكمه <sup>(١٢)</sup> ، كالملك <sup>(١٣)</sup> مثلاً ، فنقول

---

(١) إذ لا يقال للأعمى لا تبصر وللأكمى لا تظر (٢) أي إمكان المنهي عنه (٣) كالامساك من طلوع الفجر الصادق الى الغروب في الصوم وأقوال وأفعال متفتحة بالتكبير ومختمة بالتسليم في الصلاة (٤) كالامساك والدعاء (٥) أي كون النهي بالمعنى اللغوي باطل لأننا نعلم قطعاً أن المنهي عنه في صوم يوم النحر وصلاة الأوقات المكروهة إنما هو الصوم والصلاة الشرعيان لا الامساك والدعاء (٦) كالأعراض عن ضيافة الله تعالى في صوم يوم العيد والتشريق والتشبه بعبادة الكفار في صلاة الأوقات المنية (٧) أي المعنى اللغوي المفسدة (٨) أي في النهي عن الحسيات بأنه يقتضي القبح لعينه (٩) هو إمكانه بحسب المعنى الشرعي وأيضاً إذ اجتمع الموضوع له لغة وشرعاً ، لا بد من حمل اللفظ على الموضوع له الشرعي . (١٠) جواب ثان عن مستند الخصم (١١) الضمير في كونه في الموضوعين راجع الى الفعل المنهي وهو اسم كان وغير خبرها (١٢) أي لحكم الفعل كالملك للبيع والضمير في قوله بصحته وإباحته راجع الى الملك . (١٣) أي للبيع وسقوط القضاء للصلاة .

بصحته لا باباحته ، والقبح <sup>(١)</sup> مقتضى النهى <sup>(٢)</sup> فلا يثبت <sup>(٣)</sup> على وجه يبطل النهى <sup>(٤)</sup> ، فيثبت على الوجه الذى ادعيناه <sup>(٥)</sup> ، والبعض <sup>(٦)</sup> سلموا ذلك <sup>(٧)</sup> فى المعاملات لما قلنا <sup>(٨)</sup> ، لافى العبادات <sup>(٩)</sup> أصلاً <sup>(١٠)</sup> فلا تصح الصلاة فى الأرض المغصوبة ، لأنه <sup>(١١)</sup> لم يأت بالمأمور به <sup>(١٢)</sup> ، لأن المنهى عنه <sup>(١٣)</sup> لم يؤمر به <sup>(١٤)</sup> قلنا <sup>(١٥)</sup> كل معين يأتى به فانه لم يؤمر به ، بل مطلق

- 
- (١) جواب ثالث عن مستند الخصم (٢) بفتح الضاد على صيغة اسم الفاعل أى يقتضى نون المنهى عنه قبيحا حقيقة قبل النهى كما أن الأمر يقتضى كون المأمور حسنا قبل الأمر حقيقة ، قال الله تعالى : ( إن الله يأمر بالعدل والاحسان ) الآية وقال جل جلاله ( ويحرم عليهم الخبائث ) .
- (٣) أى القبح (٤) بأن كان قبيحا لعينه فى الشرعيات .
- (٥) وهو القبح للغير (٦) أى بعض العلماء كأبى الحسين البصرى .
- (٧) أى النهى عن الشرعيات يقتضى القبح لغيره فى المعاملات .
- (٨) أنه مشروع بأصله دون وصفه (٩) فانه ذهب فيها الى أن النهى يقتضى البطلان وإن دل الدليل على أن النهى بالقبح المجاور ففرع على ذلك ما يأتى (١٠) أى مطلقاً سواء كان القبح مجاور أو لغيره .
- (١١) علة لقوله لا تصح والضمير للمكلف (١٢) لأن المأمور به هى الصلاة الخالية عن الغصب (١٣) وهو الصلاة فى أرض الغير .
- (١٤) لتضاد الأمر والنهى (١٥) شروع فى الرد على البعض .

الفعل<sup>(١)</sup> مأموره ، لكنه<sup>(٢)</sup> يخرج عن العدة باتيانہ<sup>(٣)</sup> بمعين ،  
لاشتماله<sup>(٤)</sup> على المأموره<sup>(٥)</sup> ذاتا<sup>(٦)</sup> ، والمنهى عنه عرضا<sup>(٧)</sup> ،  
والمشروعات تحتل هذا الوصف<sup>(٨)</sup> إجماعا ، كالأحرام الفاسد<sup>(٩)</sup> ،  
والطلاق الحرام<sup>(١٠)</sup> ، والنكاح الحرام ، ونحوهما<sup>(١١)</sup> ،

(١) كالصوم والصلاة بدون تقييد بفرض ونفل (٢) أى المكلف .  
(٣) متعلق بيخرج (٤) أى المعين (٥) وهو المطلق (٦) ككونه صلاة  
(٧) ككونه غصبا وفى نسخة لاشتماله على المأموره ، فيجوز اشتماله  
على المأموره ذاتا ، والمنهى عنه عرضا ، وهذه النسخة أولى ، لمطابقة الدليل  
وهو لاشتماله على المأموره بالدعوى وهو الخروج عن العدة باتيانہ  
بمعين ، بخلاف النسخة الثانية فإنها أعم من المدعى ، لأن اشتماله على المنهى  
عنه ليس علة للخروج عن العدة ، ثم أورد عليه إشكال وهو أنكم اخترعتم  
نوعا من الحكم لا نظير له فى الشرع وهو ما كان مشروعا بأصله دون  
وصفه فيكون ذلك نصب الشرع بالرأى فدفع ذلك بقوله والمشروعات  
تحتل الخ (٨) هو كونه صحيحا ومشروعا بأصله لا بوصفه ومجاوره .

(٩) كما لو جامع قبل الوقوف فانه يفسد إحرامه وحججه ، ومع ذلك  
يجب عليه المضى ، وتجب عليه الجزاء إن ارتكب شيئا من محظورات  
الأحرام ، فهذا دليل المشروعية ويجب عليه القضاء من قابل ، وذا دليل  
فساده (١٠) كما فى حالة الحيض وإرسال الثلاث دفعة فانه يقع ويعيد  
طلاقا (١١) كالصلاة الحرام نحو الصلاة فى الأرض المغصوبة ، والصوم  
فى يوم الشك ، والبيع والاجارة فى وقت النداء ، والحاف على فعل محظور ،  
مثل قتل زيد ، وسب الأبوين ، وترك الصلاة .



فعلى هذا الأصل (١) إن لم يدل الدليل (٢) يبطل عنده (٣) ويصح بأصله عندنا، وإن دل الدليل على أن النهي لغيره، فذلك الغير إن كان وصفاً (٤) له، يبطل عنده، (٥) ويفسد عندنا (٦)، أى يصح بأصله لا بوصفه، إذ الصحة (٧) تتبع الأركان والشرائط، فيحسن لعينه ويقبح لغيره بلا ترجيح العارض (٨) على الأصلي (٩)، وعنده (١٠) الباطل والفساد سواء، وذلك كالبيع (١١) بالشرط (١٢)، والربا (١٣)، والبيع

(١) وهو أن النهي عن الشرعيات يقتضى القبح لعينه عنده ولغيره عندنا إلا بدليل كما تقدم (٢) على أن النهي لقبح العين أو الغير.

(٣) أى عند الامام الشافعى (٤) أى لازماً فى الخارج.

(٥) أى عند الامام الشافعى لأن بطلان الوصف اللازم يوجب بطلان الأصل عنده (٦) حيث لضرورة فى البطلان لأن صحة الجزء والشروط فيه كافية لصحة الشئ. (٧) علة لقوله يصح (٨) وهو البطلان بالوصف الخارجى (٩) وهو الصحة بصحة الأجزاء.

(١٠) أى عند الامام الشافعى رحمه الله الباطل والفساد عبارتان عما يقابل الصحيح، بمعنى عدم سقوط القضاء، أو عدم موافقة الأمر فى العبادات وبمعنى خروجه عن السببية للثمرات المطلوبة منه فى المعاملات.

(١١) شروع فى أمثلة الصحيح بأصله دون وصفه الذى نسميه فاسداً.

(١٢) كأن يقول بعث هذه الدابة بشرط أن لا تركبها فالشرط زائد على البيع لازم له لسكونه مشروطاً فى نفس العقد وهو المراد بالوصف فى هذا المقام فيكون البيع صحيحاً مفيداً للمالك مع الفساد والحرمة.

(١٣) يصح عطفها على البيع باعتبار أنها عقد وعلى الشرط باعتبار أنها

بالخمر (١) ، وصوم الأيام المنهية (٢) ، لكن (٣) صح النذر به (٤) لأنه (٥) طاعة ، والمعصية (٦) غير متصلة به (٧) ذكرا (٨) ، بل فعلا (٩) ، فلا يلزم بالشروع (١٠) ، وأما الصلاة (١١) في

اسم للزيادة وصح البيع بالربا لوجود أصل المبادلة ، وفسد لا تنفاء المبادلة التامة (١) صح البيع لوجود ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال وفسد لا تنفاء المبادلة التامة بعدم المال المتقوم في أحد الجانبين لأن الخمر مال لكنه غير متقوم (٢) أي العيسدين ، وأيام التشريق صح الصوم لكونه إمساكا عن المفطرات الثلاثة على قصد القرية وقهر النفس بمخالفة هواها وفسد لكونه إعراضا عن ضيافة الله تعالى ، فالوصف في هذه الأمثلة اعتباري ، وفي المثال الأول زيادة الشرط ، وفي الثاني زيادة فضل خال عن العوض ، وفي الثالث انتفاء المبادلة التامة ، وفي الرابع الاعراض عن ضيافة الله تعالى ، وتمام تحقيقها في شرح المصنف (٣) استدراك لدفع ما يتوهم من أن الصوم إذا كان فاسدا لا يصح النذر به (٤) أي بالصوم مع أن صوم الأيام المنهية فاسد (٥) أي الصوم (٦) وهي الاعراض عن ضيافة الله تعالى وترك إجابته (٧) أي بالصوم (٨) أي من جهة ذكر المعصية بقوله إني نذرت أن أصوم لله يوم النحر ، ونحوه لأن النذر ذكر المعصية لا فعله (٩) أي بل اتصلت المعصية بفعل العبد ، حيث قارن صومه ترك الإجابة ، وعبرة البزدوى ، أوضح منه ، حيث قال ولهذا صح النذر به ، لأنه نذر بالطاعة وإنما وصف المعصية متصل بذاته فعلا لا باسمه ذكرا .

(١٠) لأن الشروع فعل وهو معصية أي لما كان هذا الصوم معصية بوصفه لا يلزم بالشروع في النفل تمامه ولا قضاءه بل أمر بقطعه ، رعاية لحق صاحب الشرع ، وهو الاحتراز عن المعصية وتمامه في حاشية عبد العزيز البخاري على البزدوى (١١) هذا شروع في الفرق بين

الآوقات المنهية فقد نهيت لفساد في الوقت <sup>(١)</sup>، وهو سببها <sup>(٢)</sup>،  
وظرفها <sup>(٣)</sup>، فأوجب <sup>(٤)</sup> نقصانا فلا يتأدى به <sup>(٥)</sup> الكامل <sup>(٦)</sup>  
لا معيارها <sup>(٧)</sup> فلم يوجب فسادا <sup>(٨)</sup>، فيضمن <sup>(٩)</sup> بالشروع،  
بخلاف الصوم <sup>(١٠)</sup>، وإن كان مجاورا <sup>(١١)</sup>، يقتضى كراهته

الصوم في الأيام المنهية والصلاة في الآوقات المنهية حيث يفسد الصوم  
دون الصلاة ويلزم بالشروع في الصلاة دون الصوم وخلاصة الفرق أن  
الوقت المنهى عنه في الصوم معيار فيكون كالوصف ففساده يوجب فساد  
الصوم وفي الصلاة ظرف فيكون كالمجاور فيوجب النقصان دون الفساد .  
(١) وهو أنه منسوب الى الشيطان كما ورد في الحديث وتماه في  
الزبدوى وشرحه (٢) أى الوقت سبب للصلاة فمن هذه الحيثية تجب  
الملائمة بينهما ، ولذلك صح فيها لأن وقته وقت الشروع فيه .

(٣) أى الوقت ظرف للصلاة ولا تأثير للظرف في إيجاد المظروف  
بل هى توجد بأفعال معلومة فلا يكون فساد مؤثرا فيها لأنه مجاور .

(٤) الفساد نقصانا في الوقت دون الفساد للصلاة (٥) أى بالمذكور  
وهو الصلاة في هذه الآوقات المكروهة (٦) وهو ماوجب في غير هذه  
الآوقات لأن الكامل لا يتأدى بالنقص (٧) أى ليس الوقت معيارا  
للصلاة بخلاف الصوم حيث يوجد بالوقت لكونه معيارا وجزءا من  
مفهومه حتى قيل هو الامساك عن المفطرات الثلاثه نهارا ولذا لو  
امسك في الليل لا يكون صوما بحال (٨) أى لما كان الوقت المنهى ظرفا  
للصلاة لا معيارا لها لم يوجب فسادا لها بل أوجب النقصان فقط .

(٩) أى يقتضى الصلاة اذا قطعها (١٠) أى في الأيام المنهية فانه  
لا يجب قضاءه اذا قطع (١١) أى إن كان الغير مجاورا وهو متعلق بقوله

عندنا ، وعنده <sup>(١)</sup> كالصلاة <sup>(٢)</sup> في الأرض المغصوبة ، والبيع <sup>(٣)</sup> وقت النداء ، وإن دل <sup>(٤)</sup> على أن النهي لعينه ، يبطل اتفاقا ، كالملاقيح والمضامين <sup>(٥)</sup> ، فإن الركن <sup>(٦)</sup> معدوم ، فدل الدليل <sup>(٧)</sup> على أنه <sup>(٨)</sup> مجاز عن النسخ <sup>(٩)</sup> فيكون قبيحا لعينه <sup>(١٠)</sup> وكذا

فذلك الغير إن كان وصفا (١) احتراز عن مذهب أبي الحسين البصري القائل أن النهي في العبادات يوجب البطلان مطلقا .

(٢) فإنها قبحت لمجاور وهو شغل مكان الغير بدون الاذن .

(٣) فإنه قبح لغيره وهو الاشتغال عن السعى الواجب .

(٤) معطوف على قوله وإن دل على أن النهي لغيره .

(٥) أى يجمعهما صورته أن يقول بعث الولد الذى سيحصل من هذا

الفحل ، أو من هذه الناقة ، وكان ذلك من عادة العرب ، فنهى النبي صلى الله

عليه وسلم عن ذلك ، أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن عمر عن النبي

ﷺ ، نهى عن المضامين ، والملاقيح ، وحبل الحبله ، قال : والمضامين

مافى أصلاب الابل ، والملاقيح مافى بطونها ، وحبل الحبله ولد ولد الناقة

وأخرجه أيضا الامام مالك فى الموطأ عن سعيد بن المسيب والطبرانى

فى معجمه عن ابن عباس (٦) وهو المبيع (٧) وهو انعدام الركن وكون

النهي عن المستحيل لغو (٨) أى النهي (٩) أى بجامع ثبوت الحرمة بكل

منهما (١٠) تفريع على قوله فإن الركن معدوم إذ يلزم من بطلانه قبحه

لعينه فهما متلازمان ثم أراد المصنف أن يفرق بين المنهى عنه الذى هو

موضع الخلاف ، وبين المنفى لئلا يتوهم المتوهم اتحادهما فيقول فى المنفى :

مشروع بأصله دون وصفه فقال دفعا لذلك وكذا النكاح الخ .

النكاح (١) بغير شهود ، لأنه (٢) منفي بقوله صلى الله عليه وسلم (٣) : (لا نكاح (٤) إلا بشهود) وإنما النسب (٥) ، وسقوط الحد للشبهة ، ولأنه (٦) وضع للحل (٧) فلا ينفصل عنه (٨) والبيع وضع للملك ، والحل تابع له (٩) لأنه قد يشرع في موضع الحرمة ، وفيما لا يحتتمل الحل أصلا ، كالأمه المجوسية والعبد ، فإن قيل النهى عن الحسيات يقتضى القبح لعينه ، والقبح لعينه لا يفيد حكما شرعيا إجماعا ، فلا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا ، والملك بالغصب ، واستيلاء الكفار ، والرخصة بسفر المعصية ، فإن المعصية لا توجب النعمة ،

(١) أى مثل بيع الملاقيح والمضامين فى البطلان (٢) أى النكاح .  
(٣) أخرجه الدارقطنى عن أبى سعيد موقوفا وقال الزبلى غريب .  
بهذا اللفظ ووردت عدة أحاديث بمعناه راجع نصب الراية للزبلى إن شئت (٤) أى لا عقد يتحقق شرعاً بدون شهود (٥) جواب عن إيراد مقدر وهو إذا كان النكاح بغير شهود باطلا ينبغى أن لا يثبت حكما من أحكام النكاح فدفع ذلك بقوله وإنما النسب الخ يعنى انما تثبت أحكام النكاح من نسب ، وعدة ، ومهر ، وسقوط حد ، مع بطلانه لشبهة العقد وهى وجود صورته فى محله لا لانعقاد أصل العقد دون وصفه (٦) عطف على قوله لأنه منفي والضمير للنكاح (٧) أى ضرورة بقاء التناسل فلا ينفصل عنه ، وبالنهى ثبتت الحرمة ، ويتفى الحل ، بخلاف الملك فى البيع فانه يوجد بدون حل الاستمتاع (٨) أى عن الحل (٩) أى للبيع .

ولا يلزم أن الطلاق في الحيض يوجب حكماً شرعياً ، لأنه  
قبيح لغيره ، ولا الظهار ، لأن الكلام في حكم مطلوب عن  
سبب ، لا في حكم زاجر ، فإن هذا يعتمد حرمة سببه ، قلنا  
الزنا لا يوجب ذلك بنفسه ، بل لأنه سبب للولد ، وهو الأصل  
في إيجاب الحرمة ، ثم يتعدى منه إلى الأطراف ، والأسباب ،  
كالوطء وما يعمل بالخلفية يعتبر في عمله صفة الأصل ، والأصل  
وهو الولد لا يوصف بالحرمة ، والمملك بالغصب لا يثبت  
مقصوداً ، بل شرطاً لحكم شرعى ، وهو الضمان لئلا يجتمع  
البذل والمبدل منه في ملك شخص واحد ، والمدير يخرج عن  
ملك المولى تحقيقاً للضمان ، لكن لا يدخل في ملك الغاصب  
ضرورة ، لئلا يبطل حقه ، أو هو في مقابلة ملك اليد ، وأما الاستيلاء  
فإنما نهى لعصمة أموالنا ، وهى غير ثابتة في زعمهم ، وهى ثابتة  
مادام محرراً ، وقد زال ، فسقط النهى في حق الدنيا ، وسفر المعصية  
قبيح لمجاوره .

(فصل) : اختلفوا في الأمر والنهى هل لهما حكم في الضد  
أم لا ، والصحيح أنه إن فوت المقصود بالأمر يحرم ، وإن  
فوت عدمه المقصود بالنهى يجب ، وإن لم يفوت ، فالأمر يقتضى  
كراهته ، والنهى كونه سنة مؤكدة ، لأنه لما لم يقصد الضد لا يعتبر

إلا من حيث يفوت المقصود ، فيكون هذا القدر مقتضى الأمر والنهي ، وإذا لم يفوت المقصود نقول بکراهته ، وكونه سنة مؤكدة ملاحظة لظاهر الأمر والنهي ، فقوله تعالى (لا يحل لهن أن يکتمن) وهو في معنى النهي يقتضى وجوب الاظهار ، والأمر بالتربص يقتضى حرمة التزوج ، وقوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النکاح) يقتضى الأمر بالكف لکونه غير مقصود فيجرى التداخل في العدة ، بخلاف الصوم ، فإن الکف رکنه ، وهو مقصود ، والمأمور<sup>(١)</sup> بالقيام في الصلاة إذا قعد ثم قام لا تبطل ، لکونه يكره ، والمحرم لما نهى عن لبس المخيط كان لبس الازار والرداء سنة ، والسجود على النجس لا يفسد عند أبي يوسف رحمه الله ، لأنه لا يفوت المقصود ، حتى إن أعاده على الطاهر يجوز ، وعندهما يفسد ، لأنه يصير مستعملا للنجس في عمل هو فرض ، والتطهير عن النجاسة في الأركان فرض دائم ، فيصير ضده مفوتا .

---

(١) وفي نسخة الحلبي وأما المأمور .

---

تم القسم الأول المقرر في السنة الأولى والثانية  
ويليه مقرر السنة الثالثة والرابعة : أوله السنة (

## بيان الخطأ الواقع في القسم الأول من تنقيح الأصول وصوابه

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨	١٤	لا يثبت	لا مثبت
٩	١٣	(٢) قوله احترازاً	احتراز
١٠	١١	والسنة	السنة
١٠	١٠	الفران	القرآن
١٠	٢	وهو (٤)	(٤) ما نقل
٢١	١٩	(٢)	(٥)
٢٤	٧	تخصيصه	تخصيصه
٢٤	١٩	رد المختار	رد المختار
٢٨	١٨	تاره يسر و آخر عسر	تارة يسر او أخرى عسر
٣١	١٧	سؤل	سؤال
٣٢	١١	من السؤل	من السؤال
٣٣	٨	ان تفدي	ان تغدى
٣٥	١٩	(١)	(٩)
٣٦	١١	هذا لعدم	هذا لعدم
٣٧	١٥	القياس	القياس
٣٩	١٥	(٤) اظهر في مقام الاضمار	(٤) اى معنى وضع اللفظ
٣٩	١٦	(٥) اى معنى وضع اللفظ	(٥) اظهر في مقام الاضمار
٤٠	١٨	اى الفرس	اى للفرس
٤٢	١٩	آنو اليتامى	آتو اليتامى
٥١	٧	الاجاره	الاجارة
٥٢	٢	(٢) فان	فان (٢)
٥٣	١٣	للصحة اللفظ	لصحة اللفظ



صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥٧	١٣	يجب	يجب	١٤٧	١٠	اللفظ	اللفظ
٦٩	٩	شبهنا	شيخنا	١٥٣	١١	كن	كن
٨٢	٦	فان أن	فان أقر	١٥٦	١٩	علاقة	علاقة
٨٤	٨	المقر	المقر	١٦١	١٤	الحره	الحره
٨٨	١٥	فيقتل	فيقتل	١٦٤	٩	ثلاثة	ثلاثة
٨٨	١٧	الشيئين	الشيئين	١٦٥	١٧	للحال	والحال
٨٩	٢	ويخير	ويخير	١٦٩	٤	احتمل	احتمل
٨٩	٨	المعنيين	المعنيين	١٦٩	١٠	الغضب	الغضب
٨٩	١٥	قى	فى	١٧٤	١٠	المعزلة	المعزلة
٩٤	٢	تغديتى	تغدينى	١٧٥	١٧	لغيره	لغيره
٩٨	١٠	اشهر	شهر	١٧٦	٩	سقوطهما	سقوطهما
١٠٥	٧	سؤل	سؤال	١٨٣	١٧	النماء	النماء
١٠٨	٨	كبانة	كبانة	١٩٨	٩	فى الفرض	فى فرض
١٠٨	١٩	دلاله	دلالة	١٩٩	١٤	المقيم	المقيم
١١٠	١٠	مرجوعا	مرجوحا			(تم)	



## فهرس القسم الاول من تنقيح الأصول لصدر الشريعة

صفحة	صفحة
٢٤ ومنها الجمع المعروف باللام	٢ ترجمة المصنف ٤ خطبة الكتاب
٢٦ ومنها المفرد المحلى باللام	٥ ترجمة البزدوى
٥٠ ومنها النكرة فى موضع النفي	٥ ترجمة ابن الحاجب
٢٧ النكرة الموصوفة بصفة عامة	٦ أصول الفقه
٢٨ قاعدة النكرة إذا أعيدت نكرة	٠ والفقه معرفة النفس
كانت غير الاول	٧ الحكم خطاب الله تعالى
٢٩ ومنها أى ٠٠ ومنهما	٩ علم أصول الفقه
٣٠ ومنها ما ٣٠ ومنها كل وجميع	٩ وضع الكتاب على قسمين
٣١ مسألة حكاية الفعل لا تعم	١٠ الركن الاول فى الكتاب
٣١ مسألة اللفظ الذى ورد بعد	١٠ أبحاث الكتاب فى بابين
سؤال أو حادثة	١٠ الباب الاول تقسيم اللفظ
٣٣ فصل حكم المطلق أن يجري على	٥٠ بالنسبة إلى المعنى أربع تقسيمات
إطلاقه	١١ التقسيم الاول باعتبار وضع اللفظ
٣٨ فصل فى حكم المشترك	للمعنى
٣٩ التقسيم الثانى فى استعمال اللفظ	٠٠ تعريف المشترك والعام والخاص
فى المعنى	١٢ فصل فى حكم الخاص
٤١ الكناية عند علماء البيان	١٤ فصل حكم العام التوقف
٤٢ فصل فى أنواع علاقات المجاز	١٦ فصل قصر العام على بعض ما يتناوله
٥١ اعلم أنه يعتبر السماع فى أنواع	١٧ الفرق بين العرف والعادة
العلاقات لافى أفرادها	١٨ ترجمة الكرخى
٥٢ مسألة المجاز خلف عن الحقيقة	٢٢ فصل فى ألفاظ العام
والكلام فى تنوين المسألة	٢٢ أقل الجمع ثلاثة وعند البعض اثنان

صفحة	صفحة
٥٥	الاستعارة الاصلية والتبعية
٥٥	مسألة قال بعض الشافعية
لا عموم للمجاز	
٥٦	مسألة لا يراد من اللفظ الواحد
معناه الحقيقي والمجازي معا	
٦١	مسألة لا بد للمجاز من قرينة
٦٦	مسألة وقد يتخذ المعنى الحقيقي
والمجازي معا	
٦٧	مسألة الداعي الى المجاز
٦٩	فصل وقد تجرى الاستعارة
التبعية في الحروف	
٧٠	حروف المعاني
٠٠	الواو لمطلق الجمع
٧٦	الفاء للتعقيب
٧٨	ثم للترتيب مع التراخي
٨٠	بل للاعراض عما قبله
٨٢	لكن للاستدراك
٨٥	أولاحد الشيتين ٩٢ حتى للغاية
٩٥	حروف الجر - الباء للاتصاف
والاستعانة ٩٧ على الاستعلاء	
٩٧	الى لا لاتهاء الغاية
٩٩	وللتحويين في الى أربعة مذاهب
١٠١	في للظرف
١٠٢	أسماء الظروف مع للمقارنة
وقبل للتقديم	
١٠٣	بعد للتأخير وعند للحضرة
١٠٣	كلمات الشرط . . . ان للشرط
١٠٤	إذا للظرف عند السكوفين
١٠٤	متى للظرف خاصة
١٠٥	كيف سؤال عن الحال
١٠٦	فصل في الصريح والكنائية
٠٠٠	الصريح لا يحتاج الى النية
١١٠	التقسيم الثالث في ظهور معنى
اللفظ وخفائه	
١١٠	الظاهر والنص والمفسر والمحكم
١١٢	الخفي والمشكل والمتشابه
١١٤	مسألة قيل الدليل اللفظي
لا يفيد اليقين	
١١٦	التقسيم الرابع في كيفية دلالة
اللفظ على المعنى	
٠٠٠	الدال بعبارته والدال بإشارته
والدال باقتضائه والدال بدلالته	
١١٩	دلالة النص وتسمى فحوي
الخطاب	
١٢٧	وأما المقتضى فنحو اعتق الخ
١٣٣	فصل اعلم أن الناس يقولون
بمفهوم المخالفة	
١٣٤	منه أن تخصيص الشيء باسمه
يدل الخ	
١٣٦	منه ان تخصيص الشيء بالوصف

صفحة	صفحة
١٨٦ فصل المأمور به نوعان مطلق وموقت ١٨٧ المأمور به المطلق . . . المأمور به الموقت والوقت الضيق والفاضل عن الواجب ١٩٠ الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الأداء	١٤١ منه التعليق بالشرط ١٤٦ الباب الثاني في إقادته الحكم الشرعي وأخبار الشارع أكد من الانشاء . . . المعتبر من الانشاء الأمر والنهي ١٤٧ الأمر حقيقة في هذا القول ١٥٠ المعاني المختلفة للأمر والنهي ١٥٥ مسألة وكذا بعد الحظر ١٥٦ مسألة وإذا أريد بالأمر الإباحة ١٥٨ مسألة الأمر المطلق ١٦٣ فصل الاتيان بالمأمور به ١٦٧ الاداء كامل وقاصر وشبيهه بالاداء ١٦٨ القضاء بمثل معقول وبمثل غير معقول ١٦٩ قضاء يشبه الاداء . . . اداء يشبه القضاء ١٧٠ العادة المخالفة للديانة لغو ١٧٠ القضاء بمثل معقول ١٧١ القضاء بمثل غير معقول ١٧٢ القضاء الشبيه بالأداء ١٧٣ فصل لا بد للمأمور به من الحسن ١٧٤ المأمور به في صفة الحسن نوعان ١٧٨ فصل التكليف بما لا يطاق غير جائز ١٨٠ القدرة نوعان ممكنة وميسرة ١٨٣ القدرة الميسرة
١٩٣ وجوب الاداء يثبت في آخر الوقت ١٩٥ القسم الثاني كون الوقت مساويا للواجب وسبباً للوجوب ٢٠٢ القسم الثالث كون الوقت معياراً لاسباب ٢٠٣ القسم الرابع الحج فيشبهه الظرف والمعيار ٢٠٤ فصل في أن الكفار مخاطبون بالشرائع أم لا ٢٠٥ وفي تكليف الكفار بالعبادات ثلاثة مذاهب فصل والنهي اما عن الحسيات واما عن الشرعيات ٢١٣ الباطل والفساد سواء عند الشافعي ٢١٤ صوم الأيام المنهية يصح التذرية ٢١٥ الصلاة في الاوقات المنهية نهيت لفساد في الوقت اختلفوا في الأمر والنهي هل لها حكم في الضد أم لا (تمت)	